

کتابخانه آستانقدس

اسم کتاب: فوائد الشمسیة — عربی

مصنف: جمال احمد بن محمد لاهیجانی

مؤلف:

خطی: نسخ چهارده سطری بخط علیمحمد

سال تحریر: ۱۲۳۸ ق — عدد اوراق: ۱۲۷

جزء کتب: نحو — شماره خصوصی:

شماره عمومی: ۱۲۶۲۱ — شماره قبض:

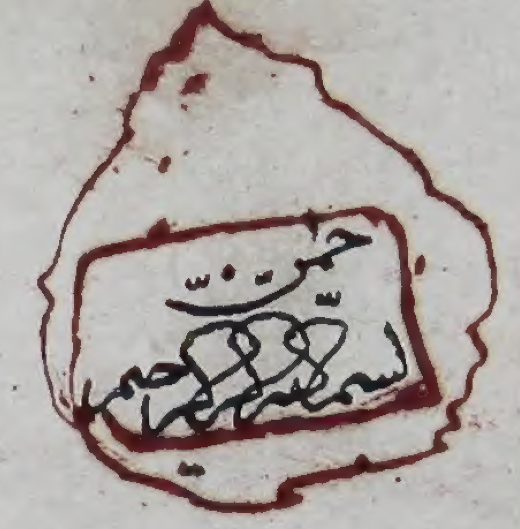
واقف: [illegible] — تاریخ وقف: [illegible] آذر ماه ۱۳۲۶

طول: ۲۰/۵ — عرض: ۱۵ — شماره صفحات:

۳۵۲

کتاب شرح لاهیجانی

حجر حجر



لك الحمد على آلائك ايها الصمد الذي نظم الافعال المحكمة لرفع اسماء
الجلال ولك الشكر على نعمائك يا من وجبه على كافة الانام لينجر به
علمهم الى الكمال والصلوة على من نزل عليه افصح الكلام المتعال الذي
يهدي به الى الصراط المستقيم من جزم بنبوته من كل قوم ضال محمد
هو هو اشرف المرسلين والنبيين واكمل المخلوقات في العالمين من ولي
الفضل والافضال والسلام على آله الطاهرين والائمة المعصومين
الذين خير الائمة اما بعد فيقول الفقير الى الله الاحد الغني جمال الدين
احمد بن محمد اللاهجاني عفى الله عنهما ان اشرف العلوم

بلها واحسن الفنون واسماها المعتمد العلوم الدينية انما هو علم
النحو لتوقف كثير من العلوم عليه واحتياج منها اليه وكنت
اردت ان اجمع طرفا من قواعده واضبط شطرا من فوائده لكن
قد عوقتني حوادث الدهور وسوفتني غرائب الشهور حتى
الجئت الى ان اشرح الرسالة الصمدية التي صنفها الشيخ والا
ستادي الفاضل الكامل قدوة المحققين واسوة المتبحرين جامع
الفروع والاصول حاوي المعقول والمنقول افضل العلماء وخاتم
المجتهدين ووارث علوم الانبياء والمرسلين الواصل برحمة
ربه الغني شيخ بهاء الدين محمد العاملي زاد الله رتبته
ورفع مرتبته بالله ما هي الا كتاب كثير الفوائد وكبير الفرائد
ما صنف في ذلك العلم مثله وما الف في هذا الفن شبهه فشرعت
الى ايضاح معضلاته واضفت اليه زوائد لطيفة وفوائد شريفة
وجعلت لولدي العزيز شمس الدين محمد وفقه الله لتحصيل ما ينفعه
في دينه ودنياه وبلغه الى ما كنت اتمناه وسميته بالفرائد

التسمية وارجو من الله ان ينفعه بها وساير اخوان الدين وخلان اليقين بمحمد وآله الطيبين الطاهرين صلوات الله عليهم اجمعين واعلم انه لما كان الاحسن في كل مقام ان يبتدا ببسم الله الذي هو افضل الكلام ليكون ممتثلا لحديث خير الانام قال المصنف رحمه الله بسم الله الرحمن الرحيم البا للاستعانة او المصاحبة والاول اولى لاشعارها بكون ذكر الاسم الكريم عند ابتداء الفعل وسيلة الى وقوعه على وجه الكمال والاتم حتى كانه لا يتاتى ولا يوجد بدون التبرك بذكره والمصاحبة عرية عن ذلك الاشعار ومتعلق البا مقدر خاص او عام فعل او اسم موخرا او مقدم فهذه ثمانية اقسام الاول تقدير فعل خاص موخر نحو بسم الله اصنف والثاني تقدير اسم خاص موخر نحو بسم الله تصنيفي والثالث تقدير فعل خاص مقدم نحو اصنف بسم الله والرابع تقدير اسم خاص مقدم نحو تصنيفي بسم الله والخامس

احسن كلمة يبتدا بها الكلام وخير خبر يختتم به المرام حمدك

تقدير فعل عام موخر نحو بسم الله ابتدا والسادس تقدير اسم عام موخر نحو بسم الله ابتدائي والسابع تقدير فعل عام مقدم نحو ابتدا بسم الله والثامن تقدير اسم عام مقدم نحو ابتدائي بسم الله وكذا يجري جميع الثمانية مع ذكر المتعلق فجميع الاحتمالات ستة عشر والله اصله الاله حذفت الهمزة وعوض عنها حرف التعريف ثم جعل علما لذات واجب الوجود المستحق لجميع صفات الكمال والرحمن الرحيم وصفان مبنيان من الرحمة وقدم الرحمن لانه ابلغ فان زيادة البناء تدل على زيادة المعنى غالبا كما في قطع وقطّع ولما كان من الواجب ان يذكر بعد البسملة حمد الله لئلا يلزم ترك الحديث اورد فيها بعدها الحمد لانه حمد مع المبالغة بقوله احسن كلمة اي افضل كلمة يبتدا بها اي بتلك الكلمة الكلام في المقاصد والمطالب وخير خبر يختم من لطف التجنيس يختتم به اي بذلك الخبر المرام اي المطالب حمدك والحمد هو الثنا باللسان على قصد التمجيد سواء كان بالنعمة او غيرها والشكر فعل منبئ عن تعظيم المنعم لكونه منعما سواء كان باللسان او الجنان او الاركان وبين الحمد والشكر عموم وخصوص

اللهم على جزيل الانعام والصلوة والسلام على سيدنا محمد واله البررة الكرام
سيّما

من وجه لأنّ الحمد عام بحسب المتعلق والشكر بحسب المورد اللهم اصله
يا الله حذف حرف النداء وعوض الميم ولا يقاس عليه غيره على جزيل اى
عظيم وكثير الانعام وهو بكسر الهمزة وكذا من الواجبات ان يذكر بعد الحمد الصلوة
على النبي واله لانهم يوصلون الفيوض من الالهية الينا ولذا عقبه بها
بقوله والصلوة وهي في الاصل الطلب الرحمة وان كان المراد هنا الرحمة
مجازا والسلام وهو بمعنى الصلوة على سيدنا اكرمنا وافضل بنى نوع الا
نسان بل افضل المخلوقات ولا يتوهم كون على للضرر لأن هذا الحكم مخصوص
بلفظ الدعا محمد واله اى اهل بيته وذريته المعصومين واصله اهل
بدليل تصغيره باهيل وخص استعماله في الاشراف مطلقا اخرويا و
دنيويا كما في قوله كآل فرعون البررة صفة ... جمع للاهل اى
جمع البر الكرام صفة بعد صفة سيما سي بمعنى مثل يقال هما سيان اى
مثلان وسي لا سيما الاشد وما زائدة او موصوفة هذا اصله ثم استعمل
بمعنى خصوصا وقد يحذف لا في اللفظ لكنه مراد وعده اكثر النحاة من
كلمات الاستثناء والتحقيق انه للاستثناء من حكم المتقدم بحكم على وجه اتم

بحكم

ابن عمه على الذي نصبه علما للاسلام ورفعه
لكسر الاصنام

بجمله من جنس السابق وفيما بعده ثلثة اوجه الرفع على كونه خبر مبتدأ
محذوف والجملة صلة او صفة والنصب على الاستثناء والجر على الاضافة
وكلمة ما على الاخيرين زائدة ابن عمه اى ابن عم النبي على على الله
قدره الذى نصبه النبي لامر الامامة بعده صلى الله عليه واله بالنص
الجلي لا يخفى على احد من الصحابة لكن اكثرهم بعد النبي لاضلالهم الشيطان
امتنعوا عن بيعته عليه السلام فوقعوا في خسران الابد علما للاسلام
اى ليكون علما للاسلام ورايته العلم الراية وكانه لابد للجيش
ان يتبعوا الراية ليأمنوا عن الضلالة كذا الزم للمسلمين ان يطيعوا
وينقادوا بامره ونهيه ليفوزوا بالهداية ويبعدوا عن الغواية
فكانه عليه السلام علم وراية للاسلام ورفعه اى رفع النبي على بكتفه المبارك
عند كسر الاصنام التى وضعها الكفار في بيت الله المعظم ووضع اقدامه
في كتفه النبي وصعد على البيت لكسر الاصنام وقال صلى الله عليه واله
له عند وضع الرجل على الكتف يا على ما ترى فقال يا رسول الله ارى ان
راسى في السماء فحصل له عليه السلام عند ذلك معراج لم يتبع قط لاحد

ونعم ما قال الشاعر في الفارسية عرش معراجش بنجاه ودوش ومعراج او
كي بهمرا اين جنين معراج ادهر رفتست جاءت اي طلع قاطع اعناق جمع عنق
النواصب اللئام جمع لئيم وهو الدني قال في الحاشية الجزم في اللغة
القطع ولا يخفى براعة الاستهلال بذكر الكلمة والكلام والابتداء والخبر
والرفع والنصب والجزم اشي وكذا ذكر الكسر وقع باشارة النبي صلعم
علم النحو فانه عليه السلام قال الفاعل مرفوع وما يلحق به والمفعول منصوب
وما يلحق به والمضاف اليه مجرور وما يلحق به لحفظ الكلام عن الخطأ
في ايراد المراد اقتباس من الغايات ولا بد لها من المضاف اليه فاذا ذكر المضاف اليه
او حذف ونوي فهي تعرب وان حذف ولم ينو فهي تبنى بالضم وهي ههنا من
الاخر لان التقدير بعد الحمد والصلاة اي بعد شيء فهذا جامع اي المتعلقات
الذهنية سواء وضع الديباجة قبل التصنيف او بعده وانما بالفاء
ليتوهم اما او تقديرها فوائد جمع فائدة وهي ما يوصل الى شيء
الصمدية اي المسماة بها وانما سميت بها لانها صنفت لعبد الصمد كما
يأتي في بيان علم العربية وقواعدها التي يتوقف عليها فصاحة الكلام

بلاغة

اللسان ليحصل بهما التصديق باعجاز القرآن حوت اي شملت تلك
الفوائد فيها مقدر قد لانها مع ما يأتي حال من الفوائد والجملة الماضية
اذا كانت حالا لا بد فيها من قد ظاهرة او مقدرة من هذا الفن
اي علم العربية ومفعول حوت قوله ما اي شملت تلك الفوائد شيئا يكون
نفعه اي نفع ذلك الشيء اعم للمبتدئين والمنتهين و يكون معرفته
اي علم فذلك الشيء للمبتدئين خاصة اهم من غيرهم وانما جعل النفع
اعم والمعرفة اهم للمبتدئين لان نفع تلك الفوائد عائد الى المبتدي
وغيره بخلاف المعرفة فانها لا يحتاج اليها المنتهون وتلك
الفوائد تضمنت اي حفظت تلك الفوائد في ضمنها فوائد جليلة
اي عظيمة في قوانين الاعراب اي قواعد كلية وتضمنت فرائد جمع
فريدة وهي الدرة الكبيرة لم يطلع عليها اي على تلك الفرائد الا
اولو الالباب وذو العقول وضعتها اي وضعت تلك الفرائد ومتعها
للاخ الاعز الذي فلما وجد قبله عبد الصمد وهو الاخ المعنى
المصرح جعله الله من العلماء العاملين وفي هذا الكتاب

العلم

لا يخفى من لطيفة لان المصنف واخاه كانا من جبل العامل ونفعه اى
نفع الله الاخ بها اى بتلك الفوائد ونفع الله جميع المؤمنين الطالبين
سبيل الحق بعون الملك المطلق وتشتمل تلك الفوائد الصمدية على خمس حدائق
ووجه ضبطها ان ما بحث عنها اما مقاصد او موقوف عليها المقاصد
الثانى الاولى والاول اما ان يبحث فيه عن المفردات او الجملة
الثانى الرابعة والاول اما ان يكون البحث فيه من حيث الاعراب
او لا الثانى الخامسة والاول اما البحث فيه الاسماء او الافعال
الاول الثانيه الثانى الثالثه الحديقة الاولى من الحدائق الخمسة
فيما اردت تقديمه اى يكون موقوفا عليه المقاصد لان من الواجب
قبل الشروع ان يعرف العلم وغايته وموضوعه وهذه الثلثه متفق و
مبحوث عنها فى الحديقة الاولى للمتعلمين ليسهل لهم تناول غرضه
للمتعلمين ليسهل لهم تناول ما يرد فى ذلك الكتاب النحو فى اللغة
على سبعة معان الاول بمعنى الجانب كقولك سرت نحو دار فلان اى
جانبها والثانى بمعنى القصد كقولك نحوت نحوك اى قصدت قصدك

والثالث

والثالث بمعنى النوع كقولك عندى ثلثة انحاء من الطعام اى انواع
والرابع بمعنى المقدار كقولك جاء الجيش وهم نحو الف اى مقداره والخامس
بمعنى الشبه والمثل كقولك مررت برجل نحوك اى شبهك ومثلك والسادس
بمعنى الصرف كقولك نحوت بصرى اليك اى صرفت بصرى اليك والسابع بمعنى
القبيلة نحو نسبت الى نحو بنى تميم اى الى قبيلة بنى تميم وفى الاصطلاح علم
بقوانين الفاظ العرب اى قواعدها الكلية المنطبقة على احكام جزئياتها
والالفاظ جمع لفظ وهو فى اللغة الرمى مطلقا كما يقال اكلت التمرة
ولفظت النواة اى رميتها ثم نقل فى هذا الفن الى ما يتلفظ به الانسان مطلقا
وهذا بمنزلة الجنس لتعريف النحو لانه شامل لغيره كالمعانى والبيان
والصرف وغيرها وقوله من حيث الاعراب والبناء بمنزلة
الفصل لاخراج غيره وتخصيصه به ولما كان الواجب على كل طالب
ان يتصور ما يطلبه ويصدق غايته وموضوعه بل ما لم يعرف النحو
اولا ثم اشار الى غايته بقوله وفائدته حفظ اللسان عن الخطأ
فى المقال لان من رعى قواعده فى الكلام واحترز عن الاخلال بها

لا نطبق كلامه بكلام الفصحاء و توافق نظمه بنظم البلغاء وكان مصونا
من ان يداخل فى كلامه ومصونا من التعرض فى التلفظ برامه وموضوعه
الذى يبحث عن اعراضه الذاتية فيه وبقوله وموضوعه الكلمة والكلام
لأن اعراضها الذاتية يبحث عنها فى النحو ولما حكم بان موضوع النحو
الكلمة والكلام اراد ان يبين معناهما الاصطلاحى والتوقف الحكم
فى الشيئ على تصور الطرفين وقدم معنى الكلمة على الكلام لأن ماصدق
عليه الكلمة جزء لما صدق عليه الكلام والجزء مقدم على الكل طبعا
فوجب تقديمه عليه وضعا لتوافق الوضع الطبع فقال الكلمة مشتقة
من الكلم بتسكين اللام وهو الجرح لتأثير معانيها فى النفس كالجرح واللام
للجنس كما هو مناسبات التعريفات لفظ حقيقة كزيد وضرب وقد او
حكما كالمنوى فى زيد ضرب فانه وان لم يكن من مقولة الحرف والصوت
اصلا و لم يوضع له لفظ لكنه اجروا عليه احكام اللفظ من الاسناد
اليه والعطف عليه و تاكيد والابدال منه وغير ذالك وكلمات الله
و كلمات الملائكة لما كانتا مما قد تلفظ به الانسان داخلتان فى اللفظ

والدوال

والدوال الاربع غير داخلة فى اللفظ فلا حاجة الى قيد يخرجها و لا احتياج
الى الحاق تاء التانيث لأن المطابقة فى المشتقات لازمة لا غيرها واللفظ
غير مشتق موضوع قال فى الحاشية ولا احتياج الى قولنا لمعنى لأن الوضع
مشعر به انتهى لأن الوضع تخصيص شيئ لشيئ متى اطلق او احس الشيئ الأول
فهم منه الثانى والشيئ الأول صادق على اللفظ والثانى على المعنى فذكر الوضع
مغنى عن ذكر المعنى ولئلا ينتقض التعريف بلفظ موضوع للفظ آخر
كلفظ الاسم والحرف والفعل والجر والجملة والضماير كما ينتقض تعريف
من قال وضع لمعنى وكان قوله رحمه الله فى الحاشية ولا يخفى انه لا يتأتى
على هذا التعريف كثير مما يتأتى على تعريف ابن الحاجب مع كونه انظرهما
على ذالك ايضا واعلم ان فى تعريف الوضع قد اعتبر بعضهم قيدا طلاقا صحيحا
ليشتمل وضع الحرف اذ لا يفهم منه معناه بدون ضم ضميمة وظنى انه لا يحتاج
الى هذا القيد لأنه يفهم من الحرف معناه بلا ضم ضميمه وان لم يفد لعدم
تمامه بدونها ولا خلل فيه اذ لا اشتراط فى الوضع ان يفاد معناه
بل يفهم وبينها فرق مفرد حقيقة كزيد وضرب مما لا يدل جزئه على جزء معناه

كبصرى وقائمة والرجل وامثالها مما يدلّ جزئه على جزء معناه لكنه يعدّ لشدّة الامتزاج لفظا مفردا واعرب باعراب واحد واما مثل عبد الله علما فانّه وان كان جزئه لا يدلّ على جزء معناه لكنهم لم يقولوا بافراده نظرا الى وضعه الاول الا ترى انهم اعربوه باعرابين من الاشارة وانت خبير بانّ هذا التعريف احسن واحسن من تعريف ابن الحاجب وصاحب المفصّل لعدم ورود ما يرد على تعريفهما كما كلامه نقل رحمه الله فلمّا فرغ المصنف من تعريف الكلمة اشار الى تقسيمها الى ما له من الاقسام ليبيّن احكام اقسامها فقال وهي اى الكلمة اسم كزيد وفعل كضرب وحرف كقد اى منقسمة الى هذه الاقسام الثلث وانحصارها فيها لانها اما مستقل معناها اولا الثاني حرف والاول اما مقترن باحد الازمنة الثلاثة اولا الثاني الاسم والاول الفعل وتقديم الاسم على اخويه والفعل على الحرف لكون الاسم مسندا ومسندا اليه والفعل مسند فقط والحرف لا يكون هنا وكذلك ما كان فيه كلاهما احق على التقديم على الذى كان فيه واحدا ولا يكون لشىء منهما وكذا ما كان فيه احدهما احق بالتقديم على الذى لا يكون فيه لشىء منهما والكلام عطف على قوله والكلمة لفظ مفيد بالاسناد

وهو نسبة احدى الكلمتين حقيقة او حكما الى الاخرى بحيث يفيد المخاطب فائدة تامة فقوله لفظ يتناول المهملات والمفردات والمركبات الكلامية وغير الكلامية وبقيد مفيد بالاسناد يخرج غير المركبات الكلامية لانّ الاسناد المفيد لا يكون فى غيرها ودخل المركبات الكلامية سواء كانت خبرية مثل زيد قائم او انشائية مثل اضرب وسواء كان الطرفان مذكورين كالاول او لا كالثانى لانّ اضرب بعد انت كلام والجزء الآخر منه غير مذكور فى اللفظ وهذا التعريف احسن من تعريف الحاجب لعدم لزوم كون المتضمن اسم الفاعل هو المتضمن اسم المفعول فى تعريف المصدر دون تعريفه وغير ذلك من الاعتراضات العائدة على الحاجب فانها غير واردة على ذلك التعريف ولا يتاتى اى لا يحصل الكلام لاحتياجه الى الاسناد المحتاج الى المسند والمسند اليه الا فى الاسمين احدهما مسند والآخر مسند اليه نحو زيد قائم او فعل مسند واسم مسند اليه نحو ضرب زيد ولا يحصل الكلام بغير هذين القسمين من الاقسام الاربعة الحاصلة من تركيب فعلين او حرفين او اسم وحرف او فعل وحرف لانتفاء المسند والمسند اليه

كليهما او احدهما لان الحرف لا يكون شيئا منهما والفعل يكون مسندا فقط
واما نحو يا زيد فهو ليس بكلام حقيقة بل سادّ مسدّه والكلام في
الحقيقة ادعو مع فاعله ايضاح اي هذا ايضاح لحقيقة الاسم
هو احد اقسام الكلمة قدّمه على اخويه لزيادة رتبته بالنسبة الى الفعل
والحرف لكونه مسندا ومسندا اليه بخلافهما فقال الاسم اي حقيقة الاسم
وماهيّته وهو مشتق من السّمو وهو العلوّ لاستعلائه على اخويه حيث
يتركب منه وحده الكلام دون اخويه فاصله سمو فحذفت حركات السين حذف
الواو ثم نقل حركة السين الى ما بعدها ليصحّ الوقف عليه ثم الحق بهمزة
الوصل لئلا يلزم الابتداء بالساكن وقيل انه مشتق من الوسم وهو
العلامة لانه علامة على مسمّاه ويدفع هذا القول اشتقاق سمّي وجمعه
على اسماء فانه لو كان كما قيل لكان فعله وسم وجمعه اوساما وان
القلب بعيد كلمة جنس شامل لانها لها معناها اي معنى الكلمة
مستقل بالمفهوميّة والافادة غير محتاج الى انضمام كلمة اخرى عليها فخرج
به الحروف لعدم استقلال معناه بالمفهوميّة غير مقترن ذلك

المعنى في الفهم عنها باحد الازمنة الثلث يعني زمان انت فيه وزمان قبله و
زمان بعده فيخرج به الفعل لاقترانه بها ولم يذكر الثلثة لدلالة الازمنة
عليها والمراد بعدم الاقتران يكون بحسب اصل الوضع فدخل فيه اسماء الافعال وخرج
عنه الافعال المنسلخة عن الزمان ولمّا فرغ من تعريف الاسم شرع في بيان
بعض خواصه لانّ المعرفة بسبب التعريف فقال ويختص اي ينفرد الاسم من بين
اقسام الكلمة بالجرّ اي بدخوله لانه اثر حرف الجرّ في الجرّ وربه لفظا نحو مررت
بزيد او في المجرور به تقديرا كما في الاضافة المعنوية نحو غلام زيد فدخل حرف
الجرّ لفظا او تقديرا يختص بالاسم لانه لافضاء معنى الفعل الى الاسم فلينبغي ان
يدخل على الاسم ليفضي معنى الفعل اليه واما في الاضافة اللفظية نحو ضارب زيد
فان جرّها وان لم يكن من اثر حرف الجرّ الا انها فرع المعنوية فينبغي ان لا تخالف
جرّ المعنوية في الاختصاص بالاسم لا الاسم وانما فسرنا قوله ويختص بينفرد لئلا
يقال حقّ العبارة ان يقول ويختص الجرّ بالاسم لان الجرّ مختص بالاسم لا ان الاسم
مختص بالجرّ واما اذا فسرناه بينفرد استقام كما في قولهم يختص بالعبادة
اي تفرد بعبادتك ولا نعبد غيرك والنداء اي وقوعه منادى نحو يا زيد و ا

تثنية

اى كونه مثنى نحو مسلمان والجمع اى صيرورته جمعًا نحو مسلمون وقال فى الحا
اما من نحو بصير بان وضعت للتثنية والجمع انما ورد على الصيغة التى هو لا
لا على الفعل انتهى فالتثنية والجمع مختصان بالاسم ولا يكونان فى الفعل اصلاً
والفعل انما سمى به لتضمنه الفعل اللغوى وهو المصدر كلمة جنس لاشتمالها
كلاً من الاسم والفعل والحرف معناها اى معنى الكلمة مستقلة فى المفهومية
والافادة فخرج به الحرف مقترن ذلك المعنى المستقل حين يفهم منها
باحدها اى باحد الازمنة باصل الوضع فخرج به الاسم وان دل على احد
الازمنة كاسماء الافعال الدالة على الزمان لا باصل الوضع واطلق الحد
على الفعل وان لم يدل عليها كالافعال المنسلخة عن الزمان نحو عسى وكاد
ونعم وبئس وافعال العقود مثل بعت واشتريت فان عدم دلالتهما على الز
مان ليست باصل الوضع بل كانت عارضة فاستقام الحد جمعًا ومنعًا وبعد تمام
التعريف شرع فى بيان بعض خواصه كما مر فى الاسم فقال ويختص اى ينفرد
الفعل بقد اى بدخوله باول الفعل نحو قد ضرب وبدخول لم نحو لم يضرب
والحرف وجه تسميته به ان الحرف فى اللغة الطرف وهو طرف اى جانب

مقابل

مقابل للاسم والفعل حيث يقعان عمدة فى الكلام وهو لا يقع كلمة
شاملة لاقسام الكلمة باسرها وخرج ماعداه بقوله معناها اى معنى الكلمة
ومحصولها غير مستقل بالافادة لانه لا يفهم معناه بدون المتعلق اصلا
والا لزم ان يكون الحرف بدون المتعلق كلمة وفساده ظاهر بل المراد ان الحرف
يدل على معناه لكن معناه غير مستقل بالافادة ولا يكون مسندًا ولا مسندًا اليه
بدون المتعلق وذلك ظاهر على من له ادنى تعقل ولا يقترن باحد
الازمنة الثلثة انما ذكر ذلك لزيادة توضيح وتبيين والا فقد تم
حد الحرف بدونه ويعرف الحرف بزيادة معرفة والا لحصل اصل المعرفة به من
التعريف بعدم قبول شىء من خواص اخويه لان الخواص جمع خاصة وخاصة
الشىء ما يوجد فيه ولا يوجد فى غيره فبالضرورة لا يدخل شىء من
خواص الاسم والفعل على الحرف وذلك ظاهر واعلم ان المصنف قسم الاسم الى
ماله من الاقسام بثلث تقسيمات فقال المصنف تقسيم له اى هذا تقسيم للاسم
الاسم ان وضع لذات ليستغنى عن محل تقوم بها ويحصلها فاسم عين
لانه يدرك بالعين غالبا كزيد وضع للذات المشخصة من افراد الانسان

او ان وضع لحدث يحتاج الى محل يقوم ويحصل به فاسم معنى لانه
امر معنوي لا يستقل وجوده في الخارج كضرب وضع لحدث معلوم صادر
من الفاعل او ان وضع لمنسوب اليه حدث اي وضع لذات نسب
اليها حدث فمشتق كضارب وضع لشخص صدر منه الضرب ومقتول
وضع لمن وقع عليه القتل فعلم من ذلك ان المشتق لم يوضع للحدث بل
للذات المنسوب اليها كما نقل منه رحمه الله انه قال والفرق بين المشتق والفعل
ان المشتق وضع لذات نسب اليها الحدث والفعل وضع لحدث نسب الى
ذات انتهى فبهذا التقسيم يصير الاسم ثلثة اقسام اسم عين واسم معنى ومشتق
وايضا مفعول مطلق لفعل محذوف اي اض ايضا اي رجع رجوعا وفيه
اشارة الى ان الاسم ان وضع بوضع جزئي او كلي لشيء متلبس
بعينه اي بذاته المعينة المعلومة للمتكلم والمخاطب والمعهودة بينهما فا
الشيء مقيد بهذه العلومية والمعهودية اذا وضع له اسم معرفة وهي
سبعة انواع الاول العلم وهو ما وضع لشيء بعينه شخصا او جنسا عينا
متناولا غيره بوضع واحد كزيد والثاني ما عرف باللام الجنسية

او

او الاستغراقية او المعهودية نحو الرجل وانما قلنا ما عرف باللام دون
ما دخله اللام لئلا يدخل فيه ما دخله اللام الزائدة لتحسين اللفظ
والميم في ليس من امبر امصيام في امسفر بدل من اللام فلا يعد ما دخله
الميم قسما اخر من المعارف والثالث الاشارة وهي من قبيل الوضع
العام والموضوع له الخاص فانها موضوعة بازاء معان معينة معلومة
معهودة من حيث معلوميتها ومعهوديتها وضعا عاما كليا فان الواضع
اذا تعقل مثلا معنى المشار اليه المفرد المذكر وعين لفظا بازاء كل واحد
من افراد هذا المفهوم كان هذا وضعا عاما لان التصور المعتبر فيه عام
وهو المشترك بين تلك الافراد والموضوع له خاص لانه خصوصية
كل واحد من تلك الافراد لا المفهوم المشترك بينهما نحو ذا لانه
وضع لكل فرد من افراد المشار اليه المفرد المذكر القريب بخصوصه
والرابع الموصولات فانها كاسماء الاشارة موضوعات بازاء
معان معينة معلومة وضعا عاما كليا نحو الذي فانه وضع لكل
فرد من افراد المذكر المفرد بخصوصه والخامس المضمرات فانها كاسماء الاشارة

والموصولات فی کون وضعها عاما وموضوعاتها نحو هو لانه وضع لکل فرد
من افراد المفرد المذکر الغائب بخصوصه السادس الاسم المضاف الی احدها
ای الی احد الامور الخمس المذکورة سواء کانت الاضافة الی المعرفة اولا نحو غلام زید
عندنا و بالواسطة نحو غلام ابن زید عندی اذا کانت الاضافة معنی
ای اضافة معنویة فان الاضافة اللفظیة لا تفید التعریف و السابع المعرف
بالنداء ای اذا قصد به معین نحو یا زید و یا رجل بخلاف یا رجلا لغیر المعین
فانه لیس بمعرفة قال فی الحاشیه اخر ذکر النداء عن المضاف الی احدها لئلا یرد
علیه ما ورد علی عبارة ابن الحاجب انتهی یعنی لما قدم ابن الحاجب المنادی لزم
منه جواز اضافة الاسم الی المنادی مع انه غیر جائز والا ای وان لم یکن
موضوعا لشیء بعینه بل وضع لشیء من غیر معلومیته للمتکلم والمخاطب فنکرة
فبهذا التقسیم یصیر الاسم قسمین معرفة ونکرة وایضا ای یکون للاسم تقسیم ثالث
وهو ان وجد فیه ای فی الاسم علامة التانیث وهی الالف مقصورة کحبلی
و ممدودة کصحراء ولا یشترط ظهور علامة التانیث فی اللفظ بل و لو کان مکا
کملف المونث السماعی اذا کان الاسم رباعیا فان الحرف الرابع فی حکم علامة

التانیث کعقرب فلهذا لا تظهر فی التصغیر التانیث بل یقال عقیرب
ولو کان تقدیرا کما فی المونث الذی لا یکون علی اربعة احرف کناقة
مثال للمونث الذی علامته التانیث تکون لفظا ونار مثال للمونث الذی یکون علامته
تقدیرا فمونث والا ای وان لم یکن فی الاسم علامة التانیث لا لفظا
ولا حکما ولا تقدیرا فمذکر فبهذا التقسیم ایضا یصیر الاسم قسمین مونث
ومذکر و وجه تقدیم المونث علی المذکر لوجود دیه قیود والمونث
دون المذکر والوجود اشرف فاذا اولی بالتقدیم والمونث مطلقا
ان کان موضوعا لشیء له فرج ای یکون بازائه مذکر من جنس الحیوان
فحقیقی ای هذا المونث یسمی بالمونث الحقیقی کالمثال الاول والا
ای وان لم یکن له فرج ای لا یکون بازائه مذکر من جنس الحیوان فلفظی
یسمی هذا المونث بالمونث اللفظی کالمثال الثانی ولما فرغ من
تقسیم الاسم شرع فی تقسیم الفعل فقال تقسیم آخر ای هذا تقسیم غیر التقسیم
المذکور لان التقسیم الاول للاسم وهذا للفعل الفعل والمراد به
الفعل اللغوی وهو الحدث ینقسم الی ثلثة الماضی والمضارع والامر

لانه ان اقترن بزمان والزمان ثلثة ماض وحال واستقبال وزمان
الماضي سابق على زمانين اخرين فلذا قال سابق بالجر صفة زمان و
قال في الحاشية اي باصل الوضع فلا ينتقض بنحو لم يضرب وان ضربت ضربت
فان الاول مضارع دل على الزمان السابق والثاني ماض دل على الزمان
اللاحق لكن لا باصل الوضع بل بالعروض فهو ماض قال في الحاشية كثيرا
ما يقولون الفعل مقترن ويريدون بذلك الحدث شايعا في الفعل اللغوي
وهو المراد هنا وقوله فهو ماض خبر مبتدا محذوف اي فهو ماض ويمكن ان يتوهم
عليه ان الضمير راجع الى الحدث وليس هو المراد وقد يدفع بمراعات
الاستخدام تدبر انتهى والاستخدام ان يرجع الضمير الى المذكور المقدم
ويعتبر فيه حين الارجاع غير معناه الذي قصد اولا كما يراد به ههنا
الحدث والمظهر في قوله فهو ماض راجع اليه لكن لا يراد به في الحدث
بل المجموع الحدث مع الزمان وقوله تدبر كانه اشارة الى ان الاستخدام
وان كان جائزا لكنه في موضع التفهيم لا يخلو من شيء ويختص اي ينفرد الماضي
بلحوق احدى التاءات الاربع وهي تاء التانيث الساكنة نحو قامت وتاء

ضمير

ضمير المخاطب نحو قمتَ وتاء ضمير المخاطبة نحو قمتِ وتاء المتكلم نحو قمتُ او الفعل
ان اقترن بزمان مستقبل نحو سوف يضرب او بزمان حال نحو يضرب وضعا
اي بحسب اصل الوضع وعلمت [illegible] هذا [illegible] في تعريف [illegible] فمضارع
اي فهو مضارع ولا بد من رعايت الاستخدام كما مر وانما سمي هذان
القسمان بالمضارع لان المضارعة بمعنى المشابهة لان كلا من الشبيهين
كانهما ارتضعا من لبن واحد فهما اخوان رضاعا والمضارع مشابه لكل
الاسم من جهة العموم والخصوص لان رجلا يحتمل ان يكون زيدا وعمرا
وبكرا وغيرهم فاذا قلت الرجل فقد عرفته وكذا يضرب احتمل الحال والا
ستقبال فاذا قلت سوف يضرب او ليضرب فيختص في الاول بالاستقبال
والثاني بالحال وكذا شابه لاسم الفاعل في الحركات والسكنات ولو
قوع في موقعه ولهذه المشابهة صار من بين الافعال مستحقا للاعراب
ويختص اي ينفرد المضارع بالسين نحو سيقوم وكلم نحو لم يضرب ولحوق
زوائد اربعة وهي الهمزة للمتكلم وحده نحو اضرب والنون للمتكلم مع الغير
نحو نضرب والياء للغائب المذكر واحدا كان نحو يضرب او تثنية نحو يضربان

او جمعاً نحو يضربون وللجمع المؤنث الغائب نحو يضربن والتاء للمخاطب المذكر واحداً
كان نحو تضرب او تثنية نحو تضربان او جمعاً نحو تضربون وللمخاطبة واحدة
كانت نحو تضربين او تثنية نحو تضربان او جمعاً نحو تضربن وللواحدة الغائبة
نحو تضرب وللمثناة نحو تضربان او الفعل اقترن بالحال فقط اى لا زمان
الاستقبال ايضاً وضعاً اى فى اصل وضعه كما مرّ قال فى الحاشية خرج المضارع
فانه وان دلّ فى بعض الاحيان على الحال فقط الا انه فى اصل الوضع مشترك
بين الحال والاستقبال فامر اى فهو امر مخاطباً كان او غائباً او متكلماً
الخلاف ولا تخدم امر الاستخدام ويعرف لانه يفهم الامر منه نحو اضربن
وليضرب لانه يفهم به ان المتكلم امر المخاطب او الغائب بايقاع الضرب فى الحال
مع قبوله اى قبول الامر قال فى الحاشية خرجت اسماء الافعال فانها
لا يقبل نون التاكيد وان فهم منه الامر انتهى وكذا بقيد يفهم منه الامر
خرج النهى فانه يقبل نون التاكيد لكن لا يفهم منه الامر فعلم من هذا
ان كل واحد منها بانفراده لا يصلح للتعريف ونون التاكيد احديهما
ثقيلة نحو اضربنّ وليضربنّ والاخرى خفيفة نحو اضربن وليضربن واعلم انا

عممنا

عممنا قوله فامر على الحاضر والغائب والمتكلم كما ذهب اليه اكثر النحاة وان
كان ظاهر العبارة يقتضى ان يريد بالامر امر الحاضر وادخل امر الغائب والمتكلم
بالمضارع تبصرة الماضى قدمه على اخويه لسبق زمانه مبنى لا يؤثر
العامل فى آخره وبناؤه على الاصل لانه لا يكون فيه المعانى المقتضية للاعراب
واما علة بنائه على الحركة دون السكون الذى هو الاصل فى المبنى فلمشابهته المضارع
فى وقوعه موقع الاسم الفاعل نحو زيد ضرب فى موضع زيد ضارب
كما ان المضارع يقع موقع الاسم الفاعل ولوقوع الماضى شرطاً وجزاء نحو
ان ضربتنى ضربتك كوقوع المضارع شرطاً وجزاء نحو ان تضربنى اضربك
فاستحق الماضى حركة فاختير الفتح لخفته فيكون بناؤه على الفتح دائماً الا
اذا كان آخره اى آخر الماضى الفاً نحو غزا ورمى او اتصل به عطف على
كان اى الا اذا اتصل بالماضى ضمير رفع اى مرفوع هو الفاعل
متحرك نحو ضربت احترز به عما اذا اتصل به ضمير رفع ساكن كالف
التثنية فانّ اذا كان آخر الماضى الفاً او اتصل به ضمير رفع متحرك
فاذا كان آخر الماضى الفاً لا يكون مفتوحاً بل يكون ساكناً او اتصل بالماضى

واو ضمير نحو ضربوا فآخر الماضي فيه مضموم والمضارع قدّمه على الامر
لاشتقاقه منه ان اتّصل به اى بالمضارع نون اناث اى ضمير جمع المؤنّث
في الغيبة والخطاب كيضربن يبنى على السكون لمّا اتّصل به نون الضمير
لزم سكون ما قبلها ليقلّ به مشابهة صيغة جمع المؤنّث في الماضي فبني
على السكون او اتّصل بالمضارع نون تأكيد ثقيلة كانت او خفيفة مباشرة
للفعل كيضربنّ قال في الحاشية مباشرة احتراز عن غير المباشرة كيضربانّ فانّ
اعرابهما معها تقديريّ كما سيجيء انتهى وانت خبير بانّ نون التأكيد
مباشرة لنحو يضربنّ جمع المذكّر المؤكّدة مع انهما يكونان داخلتين في شيء
من اقسام الفعل كما لا يخفى ويمكن ان يراد بانّ نون التأكيد غير مباشرة
لها تقديرا لانّ واو الضمير وياءه في حكم الموجودين فعلى الفتح اى
مبنيّ على الفتح اذ النون الخفيفة والنون المدغمة في الثقيلة تكونان
ساكنين فلزم ان يكون ما قبلها مبنيّا بالحركة لدفع التقاء الساكنين
واختير الفتح لخفّته ووجه بناء الفعل اذا اتّصل به نون التأكيد انّ الفعل
المضارع انّما يعرب بمشابهة الاسم فلمّا اتّصل به شيء لم يوجد الّا في الفعل

وهو

وهو نون التأكيد رجّح جانب الفعلية وضعف المشابهة فيعود على ما كان عليه
وهو البناء والّا اى وان لم يتّصل بالمضارع نون ضمير جمع المؤنّث ولا نون تأكيد
مباشرة فمرفوع لفظا نحو يضرب او تقديرا نحو يغزو ان تجرّد المضارع عن
ناصب نحو ان ولن ونظائرهما وان تجرّد عن جازم مثل لم ولمّا وما شابههما والّا
فمنصوب لفظا نحو لن يضرب او تقديرا نحو لن يخشى او دخله الجازم فهو مجزوم
الجزم حركة آخره نحو لم يضرب او حرف آخره نحو لم يغز ولم يرم ولم يخش وفعل الامر
اى امر الحاضر لانّه اذا اطلق الامر يراد به الحاضر يبنى على ما اى على طريق
يجزم به اى بهذا الطريق مضارعه اى مضارع الامر قال في الحاشية نحو اضرب
مبنيّ على السكون لانّ مضارعه يجزم به وقس على ذلك نحو اغز وغيرهما
انتهى وبناء الامر وقع على ما هو الاصل في الافعال ولم يحتج الى علّة بنائه وكذا
لا يحتاج الى بيان علّة سكونه لوقوعه على ما هو الاصل في البناء وهو السكون
فائدة خبر مبتدأ محذوف اى هذا الكلام فائدة للطالبين وهي هذه الا
عراب وهو في اللغة ايضاح وازالة الفساد وفي الاصطلاح اثر يجلبه
اى يجلب الاثر ويجرّه العامل وهو ما يحصل منه المعنى في آخر الكلمة

جعلوا الإعراب في آخر الكلمة لأن نفس الكلمة تدل على مدلولها والإعراب على صفته
ولا شك أن الصفة متأخرة عن الموصوف فالأنسب أن يكون الدال عليها متأخرا
عن الدال عليه وجلب لعامل الإعراب في آخر الكلمة أعم من أن يكون لفظا أو
تقديرا قال في الحاشية أي في اللفظ أو التقدير يجوز كونه قيدا للأثر
أي الأثر ملفوظا نحو جاءني زيد ورأيت زيدا ومررت بزيد وتقديرا نحو جاءني
فتى ورأيت فتى ومررت بفتى وإذا كان قيدا للعامل فكان المعنى العامل
ملفوظا كما في المثالين المذكورين أيضا وتقديرا كما إذا حذفت الكلمة
وهو أيضا كثير وأنواعه أي أنواع الإعراب رفع ونصب وجر وجزم
لا يزيد ولا ينقص بدليل التتبع والاستقراء فالأولان أي الرفع والنصب
يوجدان في الاسم نحو جاءني زيد ورأيت زيدا والفعل نحو يضرب ولن
يضرب والثالث وهو الجر مختص بالاسم خاصة غير شاملة وقد مر
وجه اختصاصه بالاسم والرابع وهو الجزم مختص بالفعل وإنما اختص
به لأن الجر لما لم يدخل بالفعل عوض منه الجزم للفعل ولذا قالوا الجزم في
الأفعال بمنزلة الجر في الأسماء والبناء كيفية تكون في آخر الكلمة لا يجلبها

أي

أي لا يجلب الكيفية عامل نحو جاءني هؤلاء ورأيت هؤلاء ومررت بهؤلاء فإن
كسرة هؤلاء لا يحصل من العامل وأنواعه أي أنواع البناء ضم وكسر وفتح وسكون
فالأولان أي الضم والكسر يوجدان في الاسم والحرف نحو حيث مثال الضم في الاسم
وأمس مثال الكسر في الاسم ومنذ مثال الضم في الحرف ولام الجر مثال الكسر في الحرف
ككسر اللام في لزيد والآخران أي الفتح والسكون يوجدان في الكلم الثلاث أي الاسم
والفعل والحرف نحو أين مثال الفتح في الاسم وقام مثال الفتح في الفعل وسوف مثال
الفتح في الحرف وكم مثال السكون في الاسم وقم مثال السكون في الفعل
وهل مثال السكون في الحرف توضيح أي هذا توضيح لما سبق من المجمل وهو أنه لما
ذكر أنواع الإعراب وكان كل نوع منه على نمط شتى فأراد أن يبينها فقال
علائم الرفع هو ما يقتضيه أثر العامل وشبهه أربع بحسب خصوصيات المواد فإن
كل كلمة لا تقتضي رفعا معينا بل رفع بعضها الضمة على ما هو الأصل إذ الأصل
أن يكون الرفع بالضمة لكونها أخف وأظهر وبعضها الألف وبعضها الواو
وبعضها النون وما سوى الضمة يحتاج إلى الدليل الذي يذكر لوقوعه
على خلاف الأصل إذا عرفت هذا فالضمة تكون في أربعة أنواع من الكلمة

الاصل فى الاسم المفرد الذى لايكون مثنى و لامجموعا مذكرا كان او مؤنثا منصرفا كان
او غير منصرف نحو جاءنى غلام زيد وابنة عمرو و واحمد وطلحة والثانى فى الجمع المكسر
الذى لايكون بناء واحده سالما سواء كان جمع مذكر او مؤنث وسواء كان منصرفا
او غير منصرف نحو جاءنى رجال وعندى نساء واساور وصواحب والثالث فى الجمع المؤنث
السالم الذى لايتكسر بناء واحده ويجمع بالالف والتاء نحو جاءنى مسلمات والرابع
المضارع الواحد المذكر مخاطبا كان نحو انت تضرب وغائبا نحو هو يضرب والواحدة
الغائبة نحو هى تضرب والمتكلم وحده نحو انا اضرب ومع الغير نحو نحن
نضرب والالف يكون علامة الرفع فى المثنى مذكرا نحو جاءنى المسلمان او مؤنثا
نحو جاءتنى المرأتان وهو اى المثنى ما اى اسم دل على اثنين جنس شامل لكل ما
يكون فيه معنى التثنية سواء كان مثنى اولا فقوله واغنى اى المثنى عن ذكر
المتعاطفين فصل يخرج ماعدا المثنى ويختص به لان قوله واغنى عن المتعاطفين
يشعر بانه لا بد فى المثنى من ان يكون له مفرد يجوز ان يعطف مثله ويفيد فائدة
التثنية ويجوز ايضا ان يثنى كزيدين مثلا فان له مفردا وهو زيد ويجوز ان
يعطف عليه زيد الاخر وقيل زيد وزيد فيفيد معنا زيدين ويجوز ان لا يعطف

٦

بل يثنى ويقال زيدين فاذا قيل زيدين لاحضارة فى اللفظ مستغنى عن زيد
وزيد بخلاف الاسماء الدالة على التثنية ولكن لايكون تثنية نحو كلا واثنان فانه
ليس لهما مفرد يجوز ان يعطف عليه مثله لانه لايكون لكلا كل ولا لاثنان اثن
وقال فى الحاشيه هذا التعريف للمحقق ابن هشام وهو اولى من تعريف ابن الحاجب
لسلامته عن التكلفات الكثيرة انتهى ولتوضيح تكلفات تعريف الحاجب مناسب لهذا
المقام فليطلب فى شروحه وكذا يكون الالف علامة الرفع فى ملحقاته اى ملحقات
المثنى لمشابهتها له بحسب الصورة والمعنى وهى اى الملحقات كلا للمذكر وكلتا
للمؤنث مضافين الى مضمر نحو جاءنى الرجلان كلاهما وجاءتنى المرأتان كلتاهما
ووجه مشابهتهما للمثنى من حيث المعنى فظاهر واما بحسب الصورة فلوجود الالف فى
اخر المثنى اذا اضيف وانما قيدنا باضافتهما الى المضمر لانه لو اضيفا الى مظهر نحو عندى
كلتا المرأتين ورأيت كلا الرجلين وبنى على هذا يكون الاعراب فيهما تقديريا نحو
جاءنى كلا الرجلين وكلتا المرأتين ومررت بكلا الرجلين وبكلتا المرأتين ومن الملحقات
بالمثنى فى كون الالف علامة الرفع اثنان وفرعاه وهما اثنتان وثنتان نحو
جاءنى من الرجال اثنان وعندى من النساء اثنتان وثنتان ووجه مشابهة هذه

خرها

الأسماء بالمثنى بحسب المعنى فبديهي واما بحسب الصورة فلوجود الألف والنون في
كالمثنى وسقوط نونها في الإضافة كنونه والواو يكون علامة الرفع في جمع المذكر بخلاف
المؤنث فان حكمه غيره قلة والمراد به ما سمى اصطلاحا وهو الجمع بالواو والنون
فيدخل فيه سنون وارضون واما امثالهما لم يكن واحد مذكر ويجمع بالواو والنون
السالم احترازا عن المكسر فان رفعه قد علم مجيئا في مسلمون وكذا يكون الواو علامة
الرفع في ملحقاته اى ملحقات الجمع المذكر السالم لاجل مشابهتها له صورة ومعنى
هي اى الملحقات اولو هو جمع ذو لا من لفظه نحو الانسان اولو الفضل ووجه
مشابهته له بحسب المعنى غير خفي واما بحسب الصورة فلان في اخره واوا مضموما ما قبلها
كاخر الجمع حين اضيف ومن الملحقات بالجمع في كون الواو علامة الرفع عشرون و
وهو ليس بجمع لدلالته على العدد المعين ولا يكون شيء من الجمع دالا على العدد
المعين ولانه لو كان جمعا لزم اطلاق عشرون على ثلثين لتحقق المعنى الجمعية لان
اقل الجمع ثلث مراتب عشرة وكذا من الملحقات بالجمع في كونها الرفع بالواو
بابه اى عشرون وهو ثلثون الى تسعين وعدم كونه جمعا لما مر واما وجه
مشابهة عشرون وبابه بالجمع معنى فظاهر واما صورة فلوجود الواو والنون في اخره

عشرون وكذا

عشرون وبابه وحذفت النون حين الاضافة كما في الجمع ووجه رفع المثنى
وتوابعه بالالف ورفع الجمع وتوابعه بالواو مع ان الاصل ان يكون بالضمة
لكونها اخف وحضرانه لما كان في اخر المثنى والجمع حروف وهي الواو والالف
والياء تنوب من غير الحركات موضعها والحروف من غير الحركات اخف من حروف
مع الحركات فجعلوا اعراب التثنية والجمع بالحروف وحملوا ملحقاتهما عليهما لكن
جعلوا اعرابهما بنقصان الحروف لا بتمامها وان كان الاصل ان يكون بتمامها لان
حروف الاعراب ثلثة الواو والالف والياء ومحل الاعراب ستة ثلثة في المثنى
وثلاثة في الجمع فلو جعلوا اعرابهما بتمام الحروف لالتبس احدهما بالاخر خصوصا
في حال النصب اذا اسقط النون بالاضافة نحو رايت زيديك لم يعلم انه مثنى
او مجموع واما في غير هذه الصورة يمكن الفرق بحركة النون او بهما معا لان
ما قبل العلامة في التثنية مفتوح والنون مكسورة وفي الجمع بالعكس فوزعوا
اعرابهما بان جعلوا رفع المثنى بالالف لكونه ضميرا في فعل الاثنين نحو
ضربا ورفع المجموع بالواو لكونه ضميرا في فعل الجماعة نحو ضربوا وجعلوا جر
كل واحد منهما بالياء كما هو الاصل وفرقوا بين التثنية والجمع بالفتح ما قبل الياء

وكسر النون في التثنية وبالعكس في الجمع وجعلوا نصب كل واحد منهما تابعًا للجر
دون رفعه لمناسبة الجر من حيث ان كلا منهما علم الفضلة في الكلام وكذا يكون
الواو علامة الرفع في الاسماء الستة لأن في أواخرها حروف وهي الواو والألف
والياء تقام مقام الحركات من غيرها فجعلوها عوض الحركات وهي اي الاسماء
الستة ابوه اخوه وحموها والحم قريب المرأة من جانب زوجها فلا يضاف الا اليها
وفوه اجوف واوي ولامه هاء اذ اصله فوه وهنوه الهن الشيء المنكر الذي
تستهجن ذكره كالعورة والصفات الذميمة والأفعال القبيحة وذو مال وهو
لفيف مقرون بالواوين اذ اصله ذوو والمضاف ذو لا الى الاسم الظاهر
ابدًا وانما كان اعراب الاسماء الستة بالواو في حال الرفع اذا كانت مفردة
اي لا يكون مثنى ولا مجموعًا لانها لو كانت مثنى او مجموعًا يكون اعرابها بنقصان
الحروف لاتمامها ولا يذهب عليك ان المصنف تعرض صريحًا البيان ان اعراب
هذه الاسماء بتمام الحروف حتى يكون قيد الافراد لاخراج المثنى وان كان صحيحًا
لكنه لاخراج المجموع فلأن هذه الاسماء لو كانت مجموعة يكون ايضًا رفعها
بالواو نحو عندي رجال ذو مال مكبرة اي يشترط ان يكون هذه الاسماء

مكبرة

مكبرة فلأنها لو كانت مصغرة لم يكن رفعها بالواو بل كانت اعرابها بالحركات
نحو جاءني أُبيّك بالضمة ورأيت أُبيّك بالفتحة ومررت بأُبيّك بالكسرة وكذا الواو في
مضافة اي لا بد لكون رفعها بالواو بل لكون اعرابها بالحروف ان يكون مضافة لأنه
لو لم يكن مضافة يكون اعرابها بالحركات نحو جاءني اب ورأيت ابًا ومررت باب وبشرط
ان يكون اضافتها الى غير ياء المتكلم لأنها لو كانت مضافة الى الياء يكون اعرابها
بالحركات التقديرية نحو جاءني ابي ورأيت ابي ومررت بابي وانما وجد الشرائط
يقال جاءني ابوه واخوه وحموها وفوه وهنوه وذو مال بالواو في حال الرفع و
النون يكون علامة الرفع في المضارع المتصل به اي بالمضارع ضمير مرفوع اي
مرفوع هو الفاعل سواء وضع لمثنى مذكر او مؤنث غائب او مخاطب او جمع مذكر
مخاطب او غائب او مخاطبة مذكر الأمثلة على ترتيب اللف والنشر نحو يفعلان مثال
لمثنى المذكر الغائب وتفعلان مثال لكل واحد من تثنية الغائبة وتثنية المخاطبة
وتثنية المخاطب ويفعلون مثال الجمع المذكر الغائب وتفعلون مثال الجمع المذكر
المخاطب وتفعلين مثال للواحدة المخاطبة وسبب وضع اعراب فعل المضارع
اذا كان للتثنية والجمع بالنون لأن تثنية الفعل وجمعه فرعان لتثنية الاسم

وجمعه وقد جعل اعرابهما بالحروف فوجب ان يجعل اعراب تثنية الفعل وجمعه
ايضا بالحروف لئلا يلزم للفرع مزية على الاصل والاصل فى حروف الاعراب ان تكون
حروف المد واللين ولما لم يمكن اضافتها ههنا لوجود الضمائر لئلا يلزم اجتماع
الالفين والواوين والياءين فزادوا النون لمشابهتها لحروف المد واللين
فى الخفاء والغنة واما فعل الواحدة المخاطبة وان لم يكن تثنية ولا جمعا
لكنه حمل عليها لمشابهته بالتثنية فى الصورة اكمالا ولما فرغ من بيان
علائم الرفع شرع فى بيان علائم النصب والجر والجزم فقال علائم النصب
هى ما يقتضيه اخر المفاعيل حسن بحسب خصوصيات المواد فان كل كلمة
لا يقتضى نصبا معينا بل نصب بعضها الفتحة كما يقتضيه الاصل وبعضها
الالف وبعضها الياء وبعضها الكسرة وبعضها حذف النون وما سوى
الفتحة محتاج الى العلة التى نذكرها بعد فاذا عرفت هذا فالفتحة
يكون فى ثلثة مواضع الاول فى الاسم المفرد المؤنث او غير المؤنث المنصرف
او غيره وقد مر تقسيم المفرد نحو رايت غلام زيد وابنه عمرو واحمد وطلحة
والثانى الجمع المكسر قد علمت معناه وهو اعم من ان يكون جمع مذكر او مؤنث

واعم

واعم من ان يكون منصرفا او غير منصرف نحو رايت رجالا او نساء او مساجد
او صواحب والثالث المضارع الواحد المذكر مخاطبا كان نحو ان تضرب والمتكلم وحده
نحو ان اضرب ومع الغير نحو ان نضرب والالف يكون علامة النصب فى الاسماء الستة المذكورة
مع الشرائط المعتبرة فيه شيوعا نحو رايت اباه واخاه وحماها وفاه وهناه وذا مال والياء
يكون علامة النصب فى المثنى المعلوم نحو رايت مسلمين والجمع اى جمع المذكر السالم نحو
رايت مسلمين وقد مر المراد من جمع المذكر السالم وكذا يكون علامة النصب فى ملحقاتهما
اى ملحقات المثنى من كلا وكلتا مضافين الى مضمر واثنان واثنتان وملحقات
الجمع من اولو وعشرون وبابه نحو رايت المسلمين كليهما واثنين ورايت مسلمتين
كلتيهما واثنتين وثنتين ونحو رايت المسلمين اولى العقل حال كونهم عشرون وقد علم
وجه اعراب هذه الاسماء فى حال النصب بالياء والكسرة تكون علامة النصب
فى جمع المؤنث السالم نحو رايت مسلمات وانما تكسر فى حال النصب لان جمع المؤنث
فرع لجمع المذكر وكما ان فى الجمع المذكر يتبع النصب للجر فكذا ههنا لئلا يلزم للفرع
مزية على الاصل وحذف النون يكون علامة النصب فى الافعال الخمسة وهى يفعلان
لتثنية المذكر نحو ان يفعلا وتفعلا للغائبة والمخاطبين نحو ان تفعلا ويفعلوا الجمع المذكر

الغائب نحو ان يفعلوا و تفعلون لجمع المذكر المخاطب نحو ان تفعلوا و تفعلين للواحدة
المخاطبة نحو ان تفعلي وانما اسقط النون في هذه الافعال حال النصب لان الجزم
في الافعال كالجر في الاسماء ففي تثنية الاسم وجمعه يتبع النصب الجر فكذا
في تثنية الفعل وجمعه يتبع النصب الجزم فكما حذفت الجازم نون الاعراب فكذا الناصب
و علائم الجر بحسب ما يقتضيه خصوصيات المواد ثلث الاول الكسر كما هو الاصل والثاني
الياء على خلاف الاصل والثالث الفتحة وهو ايضا على خلاف الاصل ويحتاج الى
العلة فاذا علمت ذالك فالكسرة في الاسم المفرد المذكر والمؤنث فقد علمت
الاسم المفرد نحو مررت بغلام زيد وابنة عمرو فقد ظهر لك ان اعرابه يكون بتمام الحركات
اذا كان منصرفا كما يأتي وكذا يكون الكسرة علامة الجر في الجمع المكسر مذكرا كان او مؤنثا
نحو مررت برجال ونساء اذا كان المفرد والجمع المكسر المنصرفين فانهما اذا كانا
غير المنصرفين نحو احمد ومساجد لم يكن جرهما بالكسرة كما سيأتي فلابد ان تعلم ان
جمع المكسر المذكر اذا كان منصرفا يكون اعرابه بتمام الحركات ايضا وكذا يكون الكسرة علامة الجر
في جمع المؤنث السالم نحو مررت بمسلمات فالجمع المؤنث السالم معرب بنقصان الجر كان
لانه لا يقبل الفتحة والياء يكون علامة للجر في الاسماء الستة المذكورة بشروطها

ولا

ولا يخفى ان قيد الافراد في حال الجر غير صحيح ايضا للانتقاض بتثنيتها وجمعها فان
جرها يكون بالياء مفردة كانت او مثناة او مجموعة فامثلة الاسماء الستة في حال
الجر نحو مررت بابيه واخيه وحميها وفيه وهنيه وذي مال نعلم ان اعراب
الاسماء الستة بالحروف لكن بتمامها وهو الرفع بالواو والنصب بالالف والجر
بالياء وكذا يكون علامة للجر في المثنى المذكر نحو مررت بمسلمين والجمع
اي جمع المذكر السالم نحو مررت بمسلمين وقد علم المراد بالجمع المذكر السالم من انه
هو ما سمي اصطلاحا وهو الجمع بالواو والنون واتضح ايضا ان اعراب التثنية
والجمع بنقصان الحروف لا بتمامها ولابد ان تعلم ان غير المنصرف اذا ثني
او جمع يكون اعرابه في حال النصب والجر بالياء نحو رايت ايامنين ومررت
بايامنين والفتحة يكون علامة الجر في غير المنصرف وستعرف بيانه و
وجه علامة نيابة الجر نحو مررت باحمد فانه في موضع الجر نفتح وفي موضع
الرفع نضم فاعرابه بنقصان الحركة ولما فرغ من علائم الجر شرع ان يبين
علامة الجزم فقال وعلامتا الجزم اي علامة الجزم اثنان احدهما السكون
وثانيهما الحذف فالسكون يكون علامة الجزم في المضارع الغائب

والغائبة والواحد المخاطب والمتكلم وحده ومع الغير اذا دخله الجازم لكن
لا مطلقا بل اذا كان صحيحا وهو ما كان آخره حرف صحيح وان كان عينه او
فاؤه حرف علة نحو لم يضرب وهي لم تضرب وانت لم تضرب وانا لم اضرب ونحن
لم نضرب واما اذا لم يكن المضارع المذكور صحيحا بل كان حرف آخره حرف
علة فعلامة الجزم الحذف فيه اي في المضارع حال كونه معتلا اي معتل
اللام لان النحاة اذا اطلقوا المعتل يريدون به معتل اللام سواء كان واوا او ياء
او الفا نحو لم يغز ولم يرم ولم يخش فان اصلها يغزو ويرمي ويخشى فلما
دخل عليها الجازم حذفت الواو والياء والالف وكذا لم تغز ولم اغز ولم
نغز ولم ترم ولم ارم ولم نرم ولم تخش ولم اخش ولم نخش وكذا يكون الحذف
علامة الجزم في الافعال الخمسة صحيحا كان او معتلا والمراد بالافعال
الخمسة فعل المضارع المعرب بالنون في حال الرفع نحو يفعلان وتفعلان
ويفعلون وتفعلون وتفعلين فان الجازم اذا دخل عليها يحذف النون الاعرابي
كما ان النواصب يحذف نونها فالحذف علامة النصب والجزم في الفعل المضارع
المعرب بالنون فاعراب فعل المضارع بخمسة اشياء الضمة والفتحة والنون

والسكون

والسكون والحذف فائدة اي التي تظهر لك فائدة لا بد من معرفتها وهي ان الاعراب
قد يكون لفظا اي في اللفظ كما هو الاصل وقد يكون تقديرا اي في تقدير الكلام لا
في محله ويحتاج الى الدليل والاعراب التقديري اقل من اللفظي فلذا تعرض المصنف
الاعراب التقديري ومنه علم التزاما ان فيما سوى هذا اعرابه لفظي فقال يقدر الاعراب
في سبعة مواضع كما هو المشهور قال في الحاشية انما قال كما هو المشهور لان
الاعراب قد يقدر في غير هذه السبعة ايضا كما اذا كان الاسم محكيا نحو من زيدا
لمن قال رأيت زيدا وكما في نحو جاءني ابو القوم ورأيت ابا القوم ومررت بابي القوم انتهى
وكذا في الجمع المذكر السالم اذا حذف النون واتصل واوه او ياؤه بشرط كون حركة
ما قبلهما من جنسهما بساكن بعده فان اعرابه ايضا تقديري سواء كان حذف النون
للاتصال او للاضافة نحو قوله تعالى والمقيمي الصلوة او بعدم الاضافة كما اذا قرئ والمقيمي
الصلوة بالنصب فان نون المقيمين بهذه القراءة ايضا ساقطة ومتصلة بالصلوة
لكنها من غير اضافة بل على تقدير النون كما صرح في الكشاف وتقدير الاعراب يكون
في الاسم والفعل في كل من الاحوال الثلثة وفي بعضها فلذا قال مطلقا اي اذا كان
اعراب الاسم رفعا ونصبا وجرا واعراب الفعل رفعا ونصبا وجزما في التقدير فكان

تقديراً مطلقاً فذلك التقدير يكون فى ثلثة مواضع احدها فى الاسم المقصور

اى ما كان فى اخره الف مقصورة سواء كان موجوداً فان اعرابها مقدرة فى الاحوال الثلثة

لعدم قبول الالف الحركة نحو جاءنى موسى ورايت موسى ومررت بموسى وعصا وفتى فان

اصله فتى قلبت الياء الفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها الفاً وحذفت لالتقاء الساكنين فهو فى

حكم الموجود فلذا قدر الاعراب فيه حال الرفع والنصب والجر نحو جاءنى فتى ورايت فتى ومررت بفتى

وثانيها المضاف الى الياء التى للمتكلم كغلامى نحو جاءنى غلامى ورايت غلامى ومررت

بغلامى بحال واحد فى الاحوال الثلثة لان الياء يقتضى كسر ما قبلها مع وجود الكسرة لا يمكن

اى يجرى عليه اعراب من نقالها وحالها ولئلا يتوهم ان كسرة ما قبلها حال الجر حرف اذ ان

الاعراب بعد تركيب الكلمة مع العامل والاضافة قبله فلا يصلح ان تكون هى حركة

الاعرابية وثالثها المضارع المتصل به نون تاكيد حال كون هذه النون غير

مباشرة للفعل فان اعرابه ح تقديرى فى احوال الثلثة كيضربانّ فان النون غير مباشرة

الفعل ههنا لوجود الفاصل وهو الف الضمير فى حال الرفع والنصب والجزم سواء فى

تقدير النون الاعرابية وبقيد غير مباشرة احترز عن المباشرة فانه مبنى على الفتح كما

سبق وانت تعلم ان اعراب الجمع المذكر والواحدة المخاطبة مع نون التاكيد تقديرى فى

الاحوال

الاحوال الثلثة مع ان النون مباشرة لهما والتزام ان واو الضمير وياءه فى حكم الموجودين وان كان

صحيحاً لكنه لا بد له من التصريح به لئلا يلزم فى ظاهر عبارته مناقشة و ما تقدير الاعراب

فى بعض من الاحوال الثلثة فقد يكون رفعاً وجراً لا نصباً فى المنقوص اى كان فى اخره

ياء مكسورة ما قبلها سواء كان الياء موجوداً كالقاضى وحذف كقاض فانه نحو

جاءنى القاضى وقاض ومررت بالقاضى وقاض لاستثقال الضمة والكسرة على الياء

واما فى حال النصب فيقع الفتحة لخفتها نحو رايت القاضى بالنصب وقاضياً ولا يكون

تقدير الاعراب رفعاً ونصباً لا جزماً وذلك فى المضارع المعتل بالالف

اى كان اخره الفاً كيخشى فانه فى حال الرفع والنصب لكون اخره الفاً لم يقبل

الحركة واما فى حال الجزم فيحذف الالف فى اخره فلم يكن تقديراً وقد يكون تقدير

الاعراب رفعاً فقط لا نصباً ولا جزماً ولا جراً وذلك فى موضعين احدهما

فى المضارع المعتل بالواو والياء اى كان اخره واواً او ياء كيدعو ويرمى

فانهما ساكنان فى حال الرفع لاستثقال الرفع على الواو والياء واما فى حال

النصب فيقال لن يدعو ولن يرمى بفتح الواو والياء لم يدع ولم يرم بحذفهما

وثانيها فى جمع المذكر السالم الذى يكون اعرابه بالحروف المضاف الى

اليأ كمسلمىّ فانّ اعرابه فى حال الرّفع تقديرىّ دون حال النّصب والجرّ لانّ اصله مسلمون

فلمّا اضيف الى الياء فادغمت الياء على الياء فصارت مسلمىّ الحديقة الثّانية فيما يتعلّق بالا

سماء فاعلم انّ وضع الاعراب لبيان كلّ من معان الفاعلية والمفعولية والاضافة عن الاخرى

فوجب ان يوضع الاعراب فى كلمة كانت هذه المعانى فيها وهى الاسماء واما الحروف فلم يوجد

فيها هذه المعانى لذا كانت الحروف كلها مبنىّ الاصل واما الافعال وان كان القياس

يقتضى ان لا يوضع فيها الاعراب ايضا كما فى الحروف لكن المضارع لمّا شابه الاسم كما مرّ صار

معربا وبقى ما عداه من الماضى والامر المخاطب على البناء الاصلى ولكن بعض الاسماء لمشابهته بمبنى

الاصل صار مبنيا قال المص الاسم ان اشبه الحرف قال فى الحاشية جعل مثلا البناء على

شبه الحرف كما قال ابن مالك انتهى فلما كان مشابهة الاسم المبنى بالحروف

اغلب واكثر خصّصه بالذكر والا لم يكن لتخصيص الحرف وجه كمشابهة اسماء الاشارة والموصولات

به كمشابهة رويد بمعنى بعد والامر بمعنى اللام نحو صه بمعنى اسكت فانه مشابهة بالامر فبنىّ

لانه بنى على هيئته ولا يتغيّر عنها كالعرب والآ اى وان لم يشبه بالحرف بل لم يشبه بالمبنى

الاصل فمعرب يظهر فيه بسبب الاعراب معنى الفاعلية والمفعولية والاضافة ويزول

فساد الالتباس بعضها ببعض والمعرب باعتبار اخذ كل واحد من الرّفع والنصب والجرّ

بخصوصه

م حذفت النون بالاضافة فصار مسلموى فاجتمعت الواو والياء وسبقت احداهما بالسكون فقلبت الواو ياء وادغمت الياء فى الياء وكسرت ضمة ما قبل الياء لاجل الياء فصار مسلمىّ ... حال النصب والجر فلما كان اعرابه فيهما بالياء ... فلما اضيف الى الياء ادغمت

بخصوصه وعدمه اخذ انواع اربعة لانّه لا يخ امّا ان يكون فى الاسم اعراب مخصوص

دائما اولا الثانى الرابع والاوّل امّا ان يختصّ بالرّفع والنصب والجرّ الاوّل الاوّل والثانى الثانى

والثالث كما سيأتى بيانها الاوّل ما يرد مرفوعا ابدا لا يجيئ مرفوع وهو اى ما يكون مرفوعا

ابدا اربعة اقسام الاوّل الفاعل وانما قدّمه على غيره لانّ عامله اقوى من عامل غيره

وهو اى الفاعل ما اى شيئ اسند اليه اى الى ذلك الشيئ العامل الّذى فيه اى

ذلك الشيئ الّذى هو الفاعل واثر العامل على الفعل ليدخل فيه ما عداه الفعل

كفاعل اسم الفاعل المصدر والصفة المشبهة واسم التفضيل والظرف قال فى الحاشية

خرج بذلك المبتدا وابن الحاجب اخرجه بقوله وقدّم عليه وهو لا يكاد يتمّ الّا

بتكلّف لزيادة وجوب تقديم نوعه لئلا يرد نحو فى الدار رجل قائم انتهى فاخرج

بقوله ما اسند اليه العامل فيه لانّ المبتدا لا يسند اليه عامله المعنوىّ قائما به

اى حال كون العامل قائما بالفاعل والمراد بقيام العامل بالفاعل ان يكون الفعل

على صيغة المعلوم او على صيغة فى حكمها كاسم الفاعل والصفة المشبهة واحترز

بهذا القيد مفعول ما لم يسمّ فاعله كزيد فى ضرب زيد على صيغة المجهول ولا

حتياج الى هذا القيد انما هو على مذهب من لم يجعله داخلا فى الفاعل كالمص

واما على مذهب من يجعله داخلاً فيه فلا حاجة الى هذه القيد بل يجب ان لا يقيد به
وهو اى الفاعل على ضربين احدهما ظاهر والآخر مضمر فالظاهر اى الفاعل الظاهر
ظاهر اى معلوم لا يحتاج الى التعريف والمضمر قسمان بارز فى الكلام ومستتر
لا يكون فى لفظ الكلام بل يقدّر فى ضمن الكلام والاستتار اى استتار الفاعل يجب فى
الفعل وانما قيّد بالفعل لأنّ الاستتار لا يجب فى غيره بل قد يستتر الفاعل فى غير الفعل
وقد يظهر واما فى الفعل فانّ الاستتار فيه واجب فى ستة مواضع الاول فعل الامر
للواحد المذكر نحو اضرب فانّ انت فيه مستتر دائما لا يكون فاعلا له وانما قيّد بالواحد
المذكر لأنّ الفاعل فى غيره ضمير بارز دائما والثانى والثالث والرابع المضارع اذا صح
فانّ الاستتار لا يجب فيه ولا المضارع المطلق بل المضارع المبدوّ بتاء
الخطاب اى كان فى اوله تاء خطاب للواحد المذكر نحو تضرب فهنا انت مستتر
دائما والمبدوّ بالهمزة اى الهمزة للمتكلم وحده نحو اضرب فانا مستتر فيه دائما
والمبدوّ بالنون للمتكلم مع الغير نحو نضرب نحن دائما مستتر فيه والخامس فعل
الاستثناء اى يكون كلمة الاستثناء نحو جاءنى القوم خلا زيدا فانّ فى خلا ضمير
مستتر دائما لا يكون فاعلا والسادس فعل التعجب نحو ما افعله فانّ فيه ضمير الفاعل مستتر

دائما فانّ

فانّ فيه ضمير الفاعل مستتر دائما وكذا افعل به واعلم انّ فى مثل قام ويقوم قد يكون الفاعل
ظاهرا نحو قام زيد ويقوم زيد وقد يكون ضميرا نحو زيد قام وزيد يقوم فالذى فيهما
ضمير راجع الى زيد ومستتر ويحتاج لا فى كل حال فلذا قال والحق بذلك اى بوجوب
استتار الفاعل نحو زيد قام او يقوم اى زيد يقوم والفرق بين هذين وبين ما سبق انّ
الاستتار فيما سبق لازم مطلقا وفى هذين فى بعض الاحوال وهو اذا لم يسند الى
فاعل ظاهر ولما كان ههنا مظنة سؤال وهو انّ الفاعل كثيرا ما يظهر فيما ذكره انّ
الاستتار واجب فيه فاجاب بقوله وما يظهر ضمير الفاعل فى بعض هذه المواضع
كاقوم انا فانّ انا فيه وان كان بارزا لكنه ليس بفاعل والفاعل هو المستتر فى اقوم كقمت
انا يعنى كان انا ههنا تاكيد لتاء الضمير المتكلم ولا يكون فاعلا كقمت فكذا فى اقوم انا
فانّ انا تاكيد لأنا الذى يستتر فى اقوم كما قال فى الحاشية معنى وجوب استتار الفاعل
فى هذه المواضع انه لا يظهر فى اللفظ فان ظهر فى بعضها تاكيد للفاعل كما صرح به انتهى
تبصرة لك فيما سيأتيك وتلازم الفعل اى يجب ان يدخل الفعل ماضيا كان او مضارعا
لزوما علامة التانيث وهى التاء متحركة كانت او ساكنة فى الماضى ان كان فاعله
اى فاعل الفعل المذكور ظاهرا اى يكون اسما ظاهرا حقيقى التانيث لا لفظية ولمائية

انما كقمت انا ٢

ظاهراً بقوله حقيقي التأنيث لأنه لو كان الفاعل ظاهراً لفظية التأنيث فلا يجب تأنيث
الفعل كما سنذكر كقامت هند فانه لا يجوز ان يقال قام هند لانحصار الى وجوب
المطابقة بين الفعل وفاعله المؤنث الحقيقي او كان الفاعل الذي يجب ادخال تاء
التأنيث في فعله لزوماً ضميراً متصلاً بالفعل مطلقاً اي سواء كان ضمير المؤنث الحقيقي
او اللفظي في الماضي والمضارع فيكون على اربعة اقسام لأن الفعل اما ماض او مضارع
وكل منهما اما ان يكون مسنداً الى ضمير المؤنث الحقيقي والمصنف اورد مثالين بقوله كهند قامت
مثال لوجوب تأنيث الفعل الماضي لكون فاعله ضميراً للمؤنث الحقيقي وهند تقوم مثال
لوجوب تأنيث الفعل المضارع لكون فاعله ضميراً المؤنث الحقيقي والشمس طلعت مثال
لوجوب تأنيث الفعل الماضي لكون فاعله ضميراً للمؤنث اللفظي والشمس تطلع مثال الفعل
المضارع لكون فاعله ضميراً المؤنث اللفظي وانما وجب تأنيث الفعل في هذه الصور الاربع
لما لم يكن الفاعل مذكوراً بعد الفعل والفعل اذا كان مذكراً لم يعلم ان فاعله المؤنث المذكور قبل
الفعل ام فاعله شيء آخر يأتي بعد هذا فلذا وجب ادخال علامة التأنيث على الفعل
ولك الخيار مع ظاهر اللفظي اي ان استندت الفعل الى ظاهر المؤنث اللفظي فانت
مختار على ان تؤنث الفعل كطلعت الشمس لحصول المطابقة بين الفعل وفاعله وتذكر

الفعل

الفعل نحو طلع الشمس لأن التأنيث في المؤنث اللفظي لما كان ضعيفاً والفاعل
واقع بعد الفعل علم ان هذا المؤنث فاعل لذلك الفعل المذكر ولم يحتج الى المطابقة
بخلاف ما لو كان مضمراً اذ لا يعلم ان المؤنث المقدم فاعل لذلك الفعل الا بتأنيث الفعل
يترجح ذكرها اي ذكر علامة التأنيث مع الفصل بين الفعل وفاعله الظاهر المؤنث
الحقيقي اذا كان الفصل بغير الا اي يترجح ادخال علامة التأنيث في الفعل مع الفصل
لو لم يكن الا بينهما فاصلة ولا مع الفاصل الآخر وجاز عدم الادخال من غير ترجيح
لأن الفعل لا بعد عن الفاعل ولم يدخل علامة التأنيث لم يعلم ان هذا الفاعل
فاعله ام له فاعل مذكر آخر فترجح ادخال علامة التأنيث مع جواز الترك
لعدم وقوع ما يحتمل ان يكون فاعلاً غير ذلك الفاعل المؤنث فلا حاجة الى ادخال
علامة التأنيث فتدخل علامة التأنيث كما هو الأرجح فتقول في مثاله نحو دخلت
الدار هند او لم تدخل علامة التأنيث كما هو غير الأرجح فتقول دخل
او دخل الدار هند من غير ذكر العلامة وجواز الترك انما يكون اذا لم يكن هنا
للالتباس بترك علامة التأنيث ومع اللبس فيجب ادخال حرف التأنيث عليه
وان وجد الفاصل كما اذا كان الفاعل المؤنث منقولاً مما يغلب في الاسماء المذكورة

كزيد اذا سميت امراة فانه لا يقال جاء او يجيء اليوم زيد بل يجب ان يقال جاءت

وتجيء لئلا يظن انه علم المذكر واعلم ان مراد المص المثال بادخال التاء نيث ولزك

ليشعر بالتساوى لا الارجحية فالاولى ان يقتصر بمثال المذكر كما لا يخفى وترجح

تركها اى ترك علامة التانيث وان كان تانيث الفاعل حقيقيا ولو وجب ادخال

علامة التانيث لو لم يكن هناك فصل مع الفصل بينهما اى بالا سواء كانت

وحدها فاصلة او مع فاصل اخر نحو ما قام الا امراة وما يقوم الا امراة وانما

رجح عدم ذكر علامة التانيث فى الفعل اذا وقع الفصل بالا لان الفاعل فى الحقيقة

ليس ما ذكر بعد الا بل الفاعل المستثنى منه العام المقدر فى الكلام فتقديره ما قام احد

الا امراة فاذا لم يكن المؤنث المذكور بعد الا فاعلا للفعل لم يحتج الى تانيث الفعل

واما جواز التانيث فلكونه فاعلا فى الظاهر فيدخل فى الفعل علامة التانيث

وترجح ترك علامة التانيث ايض فى باب نعم وبئس اى فى افعال المدح والذم

نحو نعم المراة هند وبئس المراة هند وانما لم يجب ادخال علامة التانيث

على افعال المدح والذم لانهما لما كانت غير متصرفة اشبهت الحرف فكما لم

يدخل علامة التانيث فى الحرف فكذا لم يجب ان تدخل فيها واما وجه الجواز

فلفعليتها

فلفعليتها المقتضية للمطابقة فيقال ح نعمت المراة هند وبئست المراة هند ولما كانت

المطابقة غير مطردة رجح ترك المطابقة قال فى الحاشيه واما باقى الاحكام فلا يليق ذكرها

بهذه الرسالة انتهى ومن جملة هذه الاحكام ما اشرناها هنا وهو ان المؤنث

اذا نقل عما يغلب فى الاسماء المذكورة فانه يجب فيه المطابقة وان وقع الفصل من

جملتها ان الجمع المكسر سواء كان للمذكر العاقل كالرجال او غير العاقل كالايام

او للمؤنث العاقل كالنساء او غير العاقل كالعيون ولجمع المؤنث العاقل كالمسلمات

او غير العاقل كالثمرات فى حكم المؤنث اللفظى فى جواز تذكير الفعل وتانيثه اذا اسند

الفعل الى ظاهر هذه الاسماء نحو خلق وخلقت الرجال والايام والنساء والعيون

والمسلمات والثمرات لان التانيث فى هذه الاسماء لاجل الجمعية وهو غير حقيقى

وان كان تانيث الواحد فى بعضها حقيقيا فيجوز فيه الامران كما فى المؤنث اللفظى

ومن جملتها ان الفعل اذا اسند الى ضمير الجمع المكسر المذكر العاقل كالرجال فيجوز تانيث

الفعل فيقال الرجال جاءت مع وتذكير الفعل مع لحاق واو الجمع فيقال الرجال جاؤا

وان اسند الى ضمير الجمع المكسر العاقل كالنساء او غير العاقل كالعيون فيجوز فيها

تانيث الفعل نحو الايام مضت والنساء فعلت والعيون جرت وترك التانيث وادخال

نون الضمير نحو الأيام مضين والنساء فعلن والعيون جرين واما جمع المذكر السالم
كالمسلمون فاذا اسند الفعل الى ظاهره فيذكر الفعل نحو جاء المسلمون وان
الفعل اذا اسند الى ضمير جمع المؤنث السالم العاقل كالمسلمات جاءت والنخلات طلعت
وتذكيره مع الحاق نون الضمير نحو المسلمات جئن والنخلات طلعن والحاصل ان
الاحتمالات في الجموع ترتقي الى اربعة عشر وحكم كل منها معلوم ههنا فلا تغفل
مسئلة والاصل في الفاعل اى ما ينبغي ان يكون الفاعل عليه ان لم يمنع مانع تقدمه
اى تقدم الفاعل على المفعول لان الفاعل كالجزء من الفعل لشدة احتياج الفعل
اليه ويدل على ذلك اسكان اللام في ضربت لدفع توالي اربع حركات في كلمة
هو بمنزلة كلمة واحدة ويجب ذلك اى التقدم اذا خيف اللبس اى اذا خيف
التباس الفاعل بالمفعول بان يكون اعرابهما معا تقديريا ولا يوجد القرينة
اللفظية ولا المعنوية نحو ضرب موسى عيسى فانه لا يعلم ان موسى فاعل او مفعول لولا
التقديم فوجب التقديم واما اذا كان الاعراب فيهما او في احدهما ظاهرا او
القرينة اللفظية نحو ضربت موسى حبلى والمعنوية نحو اكل الكمثرى يحيى فانه لا لبس
لو لم يكن الفاعل مقدما قال في الحاشيه هذا اولى من قول ابن الحاجب واذا
انتفى

انتفى الاعراب لفظا فيهما والقرينة واحضرهه انتهى والاحضرية ظاهرة
اما الاولوية فلعدم ورود ما يرد على الحاجب من ان ضميرا فيهما راجع الى الفاعل
والمفعول لم يسبق في كلامه ومن ان القرينة اعم من الاعراب وغيره فمع ذكر
القرينه ذكر الاعراب مستغنى منه او كان الفاعل ضميرا متصلا فيجب تقديم
الفاعل ايضا بان كان الضمير كضربت زيدا او مستكنا كزيد ضرب غلامه
والمفعول اعم من ان يكون ضميرا او غير ضمير متأخرا عن الفعل وانما اشترط
ذلك لئلا ينتقض بنحو زيدا ضربت واياه ا هنت
فان الفاعل ضمير متصل مع انه لا يتقدم على المفعول لتقدم المفعول على الفعل وتمتنع
التقدم على المفعول فيجب تأخر الفاعل عنه اذا اتصل به اى بالفاعل
ضمير المفعول اى ضمير يرجع الى المفعول نحو ضرب زيدا غلامه فانه لو تقدم الفاعل
عليه وقيل ضرب غلامه زيدا يلزم ارجاع الضمير على المتأخر لفظا ورتبة
وهو غير جائز الا في مواضع مخصوصة خلافا للاخفش وابن جني وسندهما
قول الشاعر جزى ربه عني عدي بن حاتم جزاء الكلاب العاويات وقد
فعل ويجيب اولا بضرورة الشعر وثانيا بارجاع الضمير الى المصدر الذي يدل عليه

الفعل اي جزئي رب الجزاء او اتصل المفعول بالفعل اي كان المفعول ضميرا متصلا

وهو اي الفاعل غير متصل اي يكون اسما ظاهرا نحو ضربك زيد فان الفاعل

ممتنع التقديم ايضا لمنافاة اتصال المفعول واعلم ان المصنف بين وجوب تقديم

الفاعل صريحا في الموضعين وتقديم المفعول التزاما فاراد ان يبين موضعا لو

وقع كل واحد منهما في ذلك الموضع وجب تقديمه فاشار بقوله وما وقع

منهما اي كل واحد من الفاعل والمفعول بعد الا نحو ما ضرب زيد الا

عمرا او وما ضرب عمرا الا زيد فانه لا يجوز تقديم

المفعول على الفاعل في الاول وتقديم الفاعل على المفعول في الثاني لانقلاب الحصر

المطلوب في الكلام فان في الاول اريد انحصار ضاربية زيد في عمرو مع جواز

ان يكون عمرو مضروبا بشخص اخر وفي الثاني اريد انحصار مضروبية عمرو

في زيد مع جواز ان يكون زيد ضاربا لآخر فلو تقدم المفعول في الاول لصار

كالمثال الثاني في الحصر ولو تقدم الفاعل في الثاني لصار كالمثال الاول

في الحصر وهو غير ما اراد به المتكلم فيهما وهذا اذا تقدم الفاعل والمفعول

بغير الا فان تقدم مع الا فيقال ما ضرب الا عمرا زيد في الاول وما ضرب الا زيد عمرا

في الاول

في الاول وما ضرب الا زيد عمرا في الثاني وان لم ينقلب الحصر لما هو الا انه لم يجز التقديم ايضا

لانه يحتمل ان يكون معناهما ما ضرب احد احدا الا عمرا زيد وما ضرب احد احدا الا زيد

عمرا فيفيد انحصار الضاربية والمضروبية معا وهو ايضا خلاف ما اراد المتكلم او لا

او وقع الفاعل والمفعول بترتيب خاص في كلام فيه معناها اي معنى الا وهو انما فانه

ماولا فاذا قال المتكلم انما ضرب زيد عمرا يفاد منه معنى ما ضرب زيد الا عمرا فيفهم منه

انحصار ضاربية في عمرو مع جواز مضروبية عمرو لآخر وكذا لو قال انما ضرب عمرا زيد فمعناه

ما ضرب عمرا الا زيد فيفيد انحصار مضروبية عمرو في زيد مع جواز ضاربية زيد لآخر فلو تقدم

احدهما على الآخر لزم خلاف المقصود ففي هذين الصورتين وجب تأخيره اي تأخير ما وقع

مؤخرا في الكلام فاعلا كان او مفعولا على النحو الثاني من المواضع الاربع التي لا يكون اسم المعرب فيها

الا مرفوعا نائب الفاعل فانه مرفوع ابدا ما دام نائبا وهو اي النائب المفعول القائم

مقامه اي مقام الفاعل اسناد الفعل وشبهه اليه قال في الحاشية هذه العبارة احسن

من عبارة ابن الحاجب كما لا يخفى انتهى وهي قوله مفعول ما لم يسم فاعله كل مفعول حذف

فاعله واقيم هو مقامه مع ان لفظة كل التي تفيد الافراد منافية التعريف واضافة فاعل

الى ضمير راجع الى مفعول يحتاج الى التأويل ولزوم قوله حذف فاعله الاستدلال وعبارة المص

مع الجار ها خالية من هذه الواردات ولما كان معنى الفعل الذي اقيم المفعول مقام فاعله
خلاف معناه الاصلي فلابد ان يغير صيغته ايضا ليدل تغير صيغته على تغير معناه فلذا قال وصيغته
فعله اي فعل اسند الى نائب الفاعل فعل بضم الفاء وكسر العين في الماضي ويفعل بضم حرف المضارع
وفتح العين في المضارع اي المضارع للمجهول والمضارع المجهول المقرران في علم الصرف
ليدخل صيغ المزيد فيه ايضا ولا يقع موقع الفاعل ثاني مفعول باب علمت والمراد بباب علمت
كل فعل متعد الى مفعولين وثانيهما عين الاول فان المفعول الاول منه يقع موقع الفاعل
بخلاف الثاني فانه لا يقع موقع الفاعل لانه اسند الى المفعول الاول اسنادا تاما فلو
اسند الفعل اليه فيكون هذا الاسناد ايضا تاما فلزم كونه مسندا ومسندا اليه بالاسنادين
وهو غير جائز بخلاف اعجبني علم زيد فان اسناد المصدر غير تام وكذا لا يكون
ما يقع موقع الفاعل مفعول ثالث مفاعيل باب علمت لكون حكمه حكم ثاني باب
علمت في كونه مسندا تاما وكذا لا يكون ايضا نائب الفاعل ولا يقع موقعه مفعولا له
لان نصبه يشعر بالعلية فلو اسند الفعل اليه لفات النصب والاشعار وكذا لا يمكن
ايضا ان يكون الواقع موقعه مفعول معه لانه لو قام مقام الفاعل مع الواو التي اصلها
للعطف وهي دليل الانفصال والفاعل كالجزء وبدون الواو لم يعرف كونه مفعولا معه

ولو

ولو وجد في الكلام المفعول به مع غيره من المفاعيل التي يجوز وقوعها موقع الفاعل كالمفعول
المطلق والمفعول فيه وغيرها يتعين المفعول به له اي لوقوعه نائب الفاعل لشدة شبهه بالفاعل في
توقف تعقل عليها فان الضرب كما انه لا يمكن تعقله بلا ضارب كذلك لا يمكن تعقله بلا مضروب بخلاف
سائر المفاعيل فانها ليست بهذه المشابهة تقول ضرب زيد يوم الجمعة امام الامير ضربا شديدا
في داره باقامة المفعول به مقام الفاعل فان لم يكن المفعول به موجودا في الكلام فالجميع اي جميع
ما سوى المفعول به سواء في جواز وقوعه موقع الفاعل الثالث والرابع من المواضع الاربعة التي
وجب رفع الاسم الواقع فيها المبتدأ والخبر للازمهما في الاغلب واشتراكهما في العامل المعنوي
جمعهما في فصل واحد وقدم المبتدأ لاصالته لكونه مسندا اليه في الاكثر بخلاف الخبر
لكونه مسندا به دائما وقال فالمبتدأ هو الاسم لفظا او تقديرا ليتناول نحو وان تصوموا
خير لكم ونحو تسمع بالمعيدي خير من ان تراه اي ان تسمع اي سماعك ونحو عندي اعا
المجرد عن العوامل اللفظية المؤثرة في المعنى ليخرج عنه اسماء كان وان وغيرهما لما
يوجد عامل لفظي وانما قيدنا العوامل بالمؤثرة لئلا ينتقض عنه منه بحسبك درهم و
مسندا اليه احترز عن الخبر والقسم الثاني من المبتدأ فانهما مسندين او الصفة اي اذا كان
المبتدأ صفة مشتقة كانت كاسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة او جارية مجراها كا

المنسوب اذا وقع تلك الصفة بعد نفى اى كلمة دلّت على النفى سواء كانت اسماً نحو غير او حرفاً نحو ما ولا او وقعت بعد استفهام اى كلمة تدلّ على الاستفهام اسماً كانت نحو
اين ومتى وكيف او حرفاً نحو هل وما قال فى الحاشية احسن من قولهم الواقعة بعد حرف
النفى والف الاستفهام كما لا يخفى لشمول وجه الاحسنية ما ذكرناه من التعميم وعلم
انّ سيبويه جوّز وقوعها مبتدأ من غير نفى واستفهام مع قبح والاخفش يرى ذلك حسناً و
فى الشام فخر نحن عند الناس منكم فخر مبتدأ ونحن فاعله ولو جعل خبراً عن نحن لوقع فصل
اسم التفضيل ومعموله الذى هو من باجنبىّ بخلاف ما لو كان فاعلاً لكونه كالجزء رافعة
لظاهر او فى حكمه اى حكم الظاهر وهو الضمير المنفصل لئلّا يخرج منه نحو قوله تعالى
اراغب انت عن الهتى واحترز به عن نحو اقائمان الزيدان لانّ قائمان رافع
الضمير عائد الى زيد لانّ لو رفع زيدان لم يجز تثنيت واعلم انّ تعريف
قسمى المبتدأ لا يشمل اسم الفعل مثل صه مع انّه مبتدأ فان طابقت الصفة
مفرداً بعدها نحو اقائم زيد فوجهان قال فى الحاشية الاولى ان يجعل الصفة مبتدأ
والاسم الظاهر بعدها فاعلها ساد مسدّ الخبر والثانى ان يجعل الاسم
الواقع بعدها مبتدأ والصفة مقدّمة خبراً ذكرها اكثر المحققين

قال الشيخ

قال الشيخ الرضى ومحقق التفتازانى وغيرهما انتهى فصحها ثلث صور احدها اقائم الزيدان
ويتعيّن ان يكون الزيدان مبتدأ وقائمان خبراً مقدّماً عليه وثانيها اقائم الزيدون ويتعيّن
ان يكون اقائم مبتدأ والزيدان فاعلاً له وساد مسدّ الخبر وثالثها اقائم زيد ففيه الوجهان
المذكوران فى الحاشية واعلم انّ المبتدأ يكون متنوّعاً بحسب كونه اسماً وصفة وخبره مذكوراً
او محذوفاً مع القرينة والقائم المقام باقسامها او بعينه والممثل لكل نوع مثالاً كما قرر فى
الحاشية الامثلة ثمانية ففى الاوّلين الخبر المذكور وفى الثالث الفاعل ساد مسدّ الخبر وفى
الرابع المعطوف بواو المعية ساد مسدّه وفى الرابع جواب لولا وفى الثامن جواب القسم
انتهى نحو زيد قائم مثال للقسم الاوّل من المبتدأ والخبر مذكور واقائم وما قائم الزيدان او
زيد مثالان للقسم الثانى من المبتدأ الواقع بعد حرف النفى او حرف الاستفهام باعتبار
كون الاسم الظاهر مثنّى او مفرداً فان كان مثنّى فالفاعل ساد مسدّ الخبر وان كان مفرداً فجاز
ان يكون الاسم المفرد مبتدأ والصفة المقدّمة خبراً وجاز ان يكون الصفة مبتدأ والاسم الظاهر
فاعلها او ساد مسدّ الخبر وقد يذكر المبتدأ بدون الخبر نحو كلّ رجل وضيعته اى كلّ
رجل مقرون مع ضيعته مثال المبتدأ وجب حذف خبره لكان الواو المعية لانها لما كانت
بمعنى مع تدلّ على مقرون واقيم المعطوف مقامه وضربى زيداً قائماً او قائمين مثال المبتدأ

وجب حذف خبره لقيام الحال مقامه وهو في صورتين الأولى كل مبتدأ اذا كان مصدراً صريحاً

او تأويلاً او منسوباً الى الفاعل والمفعول او كليهما او بعده حال وجب حذف خبره كما في المثال

المذكور فتقدير المثال ضربي زيداً حاصل اذا كان قائماً فحذف اذا مع شرطه حاصلاً كما حذف

متعلقات الظرف فبقي ضربي زيداً اذا كان قائماً فحذف اذا مع شرطه واقيم الحال مقام الظرف القائم مقام الخبر

مقام الخبر فالمثال المصدر الحقيقي يكون منسوباً الى الفاعل والمفعول كليهما والذي كان المنسوب

الى الفاعل نحو ذهابي راجلاً والمفعول نحو ضرب زيداً قائماً ان كان زيداً مفعولاً لانه والمصدر

المأول نحو ان ضربت زيداً قائماً ففي كلها الخبر محذوف واقيم الحال مقامه كما عرفت

والثانية كل مبتدأ اذا كان اسم التفضيل مضافاً الى المصدر الحقيقي والتأويل ومنسوباً الى

الفاعل والمفعول او كليهما وبعده حال نحو اكثر شربي السويق ملتوتاً مثال المبتدأ المحذوف

خبره وجوباً لقيام الحال اي اكثر شربي السويق حاصل اذا كان ملتوتاً فحذف حاصل مع

اذا كان كما تقدم واقيم ملتوتاً مكانه فوجب حذف الخبر وكذا احفظ ما يكون لأمر قائماً

ولولا علي لهلك عمر ومثال المبتدأ الذي وقع بعد لولا الوجودية فحذف خبره لقيام

جواب لولا مقامه فتقديره لولا علي موجود لهلك عمر لأن لولا لامتناع الشيء لوجود

غيره مبنياً على الوجود فقام جواب لولا مقام الخبر فوجب حذفه لوجود القرينه والقائم المقام واعلم

ان هذا كلام عمر قد تكلم به في مواضع كثيرة فانه كلما تحير في الحكم بين الأنام ولم يعلم

ما يفعل بينهم وكيف يبين مفصلاتهم فالتجأ بسيدة العلية العالية على صاحبها افضل

الصلوات واكمل التحيات لبينه له ويوضح مشكله ويهديه الى طريق الحق ويبعد عن الضلال

مبدأ البيان والايضاح والهداية والارشاد بقول عمر ولولا علي لهلك عمر وشهرة

هذا بين العامة اكثر من الخاصة ومن العجب ان عمر مع العلم الجهلية والاقرار بفضيلة

امير المؤمنين علي عليه السلام اظهر عداوته وبغضه وغصب حقه وارتكب امراً عظيماً وخطأً

رفيعاً واوقع الفتن والخلاف وصار سبب الجور والاعتساف ووقع في الضلال الابد

والعذاب المخلد نعوذ بالله منه واعلم ايضاً ان الوجوب انما يكون لو كان الخبر عاماً واما

اذا كان خاصاً فلا يحذف كما في قول الشاعر بالعلماء يدري لكنت اليوم اشعر من لبيد

هذا مذهب البصريين وقال الكسائي الاسم الذي بعد لولا فاعل فعل مقدر اي لولا وجد

علي وقال الفراء لولا رافعة للاسم الذي بعدها ولا يكون مبتدأ ولعمرك

لأقومن مثال المبتدأ يكون مقسم به وخبره واجب الحذف وهو القسم اي لعمرك

يدل على القسم المحذوف وجواب القسم قائم مقامه فيجب حذفه والعمر بمعنى الحياة

ولا يستعمل مع اللام الا المفتوح لأن القسم موضع التخفيف لكثرة استعمال وقد

يحذف الخبر جوازاً اذا لم يكن هناك شيء يقوم مقامه نحو خرجت فاذا السبع اي
واقف فانه يجوز حذفه ويجوز ذكره ولا يكون المبتدأ نكرة محضة بل اما معرفة او نكرة
مخصصة الا مع الفائدة فانه يجوز ان يكون المبتدأ نكرة محضة كما يقال كوكب
انقض الساعة ولا يجوز ان يقال رجل قائم لوجود الفائدة في الاول دون الثاني
قال في الحاشية هذا ما اختاره المتأخرون من المحققين وبعضهم جعل المدار على التخصيص
وفيه تكلف انتهى واعلم ان مناط الفائدة وتجويز الاخبار على المبتدأ والخبر جهل المخاطب
بالنسبة الواقعة في الكلام سواء كان المسند اليه معرفة او نكرة فان كان المخاطب جاهلا
بالنسبة صح الاخبار وان كان المخبر عنه نكرة عالما بها لم يصح الاخبار وان كان
المخبر عنه معرفة والخبر هو المجرد من العوامل اللفظية المسند به قال في الحاشية
الباء اما السببية او بمعنى الى والضمير راجع الى المبتدأ ولا يحتاج الى تتميم الحد
بقولنا المغاير للصفة المذكورة كما فعل ابن الحاجب وانما لم يقل المسند اليه اي
المبتدأ وان كان المعنى عليه ايضا لذلك لئلا يتوهم خلاف المقصود فتامل فالحاصل ان الخبر
هو المجرد المسند بسبب المبتدأ او المسند الى المبتدأ فلا يحتاج لاخراج القسم الثاني من
المبتدأ وهو الصفة المذكورة بعد نفي او استفهام رافعة للظاهر الى ان يقول المغاير

للصفة

للصفة المذكورة وايضا لا ينتقض الحد بيضرب في يضرب زيد بانه المسند به المغاير
المذكورة ولا يحتاج الى اعتبار الاسمية في الخبر اعتبره المحقق الجامي في شرح الكافية لدفع
انتقاض الحد بيضرب مع ان الخبر لا يلزم ان يكون اسما بدليل وقوعه جملة وهو اي الخبر منقسم
بقسمين احدهما مشتق رافع لاسم ظاهر والضمير راجع الى الخبر وثانيهما جامد صار في
الحقيقة ثلثة اقسام مشتق رافع للظاهر ومشتق رافع للضمير وجامد ويجب المطابقة بالتذكير
والتانيث بين المبتدأ والخبر في قسم واحد وهو ما اذا كان الخبر مشتقا رافعا لضمير المبتدأ ولم يجب
المطابقة في القسمين الاخرين وهما ما اذا كان الخبر مشتقا رافعا للظاهر او كان اسما جامدا
ولم اشار بقوله الى بيان ما ذكرناه فالمشتق حقيقة كان او حكما الغير الرافع لظاهر بل
لضمير محتمل اي ذلك المشتق لضمير اي لضمير المبتدأ يطابقه اي يطابق الخبر المبتدأ في التذكير
والتانيث دائما نحو زيد قائم وهند قائمة فلا يجوز ان يقال هند قائم ولما استشعر
اعتراضا بانه اذا كان الخبر اسما يتساوى فيه التذكير والتانيث نحو جريح وصبور ان
يصدق عليه بانه مشتق رافع لغير الظاهر ومحتملا لضمير المبتدأ ولا تطابق هناك فاجاب
في الحاشية بقوله والخبر الذي يتساوى فيه التذكير والتانيث نحو هند جريح وصبور
يقتضي مطابقة ايضا لانه ان اخبر به عن مذكر كان مذكرا او عن مؤنث كان مؤنثا لذلك

لم يتشه لايقال المصنف كذلك لانا نقول هو لا يحتمل ضميرا كما سيجيء انتهى فالحاصل
انه كان هناك تطابق بين المبتدا والخبر في التذكير والتانيث لان صيغة فعيل في
المفعول وصيغة فعول في الفاعل موضوع للمذكر والمونث بلا زيادة لكن اذا
كان المبتدا مذكرا فالضمير المستتر فيه مذكر وان كان مونثا فالضمير المستتر فيه مونث
فح يكون مطابقا للمبتدا وكذا في باقي الاسماء التي يتساوى فيه التذكير والتانيث
وانما قيد فعيل بمعنى مفعول وفعول بمعنى فاعل لانه لو كان بالعكس نحو فعيل بمعنى فاعل
وفعول بمعنى مفعول لا يكون هناك تساو فلا بد من ادخال التاء التانيث نحو قوله
فقوله لا يقال المصنف اشارة الى اعتراض وهو انه يمكن هذا التاويل في المصنف ايضا فيكون
مطابقا للمبتدا فلم قلتم بانه لا تطابق في المصنف فاجاب حتى يطابق المرجع في التذكير
والتانيث فلا يطابقه كما قرر ان المصنف لا يكون ضميرا بخلاف غيره اي غير المشتق
الرافع لضمير المبتدا فانه لا يكون متحملا الضمير سواء كان جامدا نحو الكلمة لفظ فان لفظ
لما كان جامدا لعدم اشتقاقه لا يكون متحملا لضمير المبتدا فلم يجب ان يطابق الكلمة
في التانيث او كان مشتقا لكنه غير رافع لضمير المبتدا بل كان رافعا لاسم ظاهر فهي
ايضا لا يكون متحملا لضمير المبتدا نحو زيد قائم ابوه وهند قائم ابوها فانه لو في الصورتين

قائم

قائم ولا يونث وان كان المبتدا مونثا فاعلم لا بد ان تعلم وهي ان ما صدق عليه المبتدا
والخبر في الكلام شيء واحد وان كان مفهومهما متغايرين كزيد قائم فان ما صدق عليه زيد
هو ما صدق عليه قائم ولكن مفهومه غير مفهومه وايضا لا بد ان تعلم ان مفهوم واحد من الجزئين في الكلام
لزم ان يكون معلوما للمخاطب ليسهل افهامه وثبوت مفهوم الجزء الاخر للجزء المعلوم يكون مجهولا والا
لم يفيد المخاطب لعلمه بثبوته واذا عرفت هذا فنقول المجهول ثبوته للشيء عند السامع في اعتقاد
المتكلم وان كان معلوما للسامع في الواقع ولكن المتكلم اعتقد ان السامع لم يعلمه يجعل ذالك المجهول
خبرا لان حق الخبر ان يكون مجهولا للسامع ليفيد ولو جعل ذالك الخبر ايضا لانه خبر والخبر وصف للمبتدا
وحق الوصف ان يكون موخرا عن الموصوف وذالك الشيء اي الجزء الاخر المعلوم عند السامع
يجعل مبتدا لانه يحكم عليه الاخر فلزم ان يكون معلوما والا لم يمكن ان يحكم عليه شيء ويقدم
على الجزء الاخر المجهول ثبوته لدلالته على الذات والذات مقدمة على الصفات فكذا ما يدل عليها ايضا
يقدم قوله لا يعدل عن ذالك اي لا يقدم الخبر ولا يوخر المبتدا في الغالب اي في اكثر الموارد
اغلب الاوقات اذ في بعض الموارد يوخر المبتدا اما على سبيل الجواز كما اذا كان في تقديم الخبر نوع فائدة
كما بين في علم المعاني واما على سبيل الوجوب كما اذا كان الخبر متضمنا لما له صدر الكلام نحو اين
زيد اذا كان الخبر يصح به مصححا لوقوع المبتدا نكرة نحو في الدار رجل او كان لمتعلقه ضمير في جانب

المبتدأ مثل على التمر مثلها زيدا وكان الخبر جزءا عن ان المفتوحة نحو عندي انك قائم ولكن الغالب
العكس تقديم المبتدأ على الخبر لا العكس فيقال لمن اى لمخاطب عرف زيدا باسمه وشخصه ولم
يعرف ذالك المخاطب انه اى زيد اخوه اى اخو المخاطب زيد اخوك فظهر للمخاطب
ما كان جاهلا به ولا يقال في هذه الصورة اخوك زيد ويقال لمن اى لمخاطب يعرف
انه اى الشان له اى للمخاطب اخا ولم يعرف اسمه اخوك زيد ليعلم ان زيدا اخاه
فالمبتدأ هو المقدم في الصورتين ففي الصورة الاولى زيد مبتدأ واخوك خبره وفي الثانية
بالعكس فصل يدخل على كلام كان في الاصل مركبا المبتدأ والخبر وقد صح تركيبهما افعال وحروف
بينهما بعد فيجعل المبتدأ الذي كان مبتدأ قبل الادخال اسما لها اى لكل واحد من الافعال والحروف بان
يقال ان ذالك الاسم المسند اليه اسم لتلك الافعال والحروف لا مبتدأ كما كان قبل ذالك ويجعل الخبر
ايضا خبرا لها اى لكل واحد من الافعال والحروف الداخلة عليه كما يسمى قبل ذالك خبرا و
اى كل واحد من الافعال والحروف الداخلة على المبتدأ والخبر النواسخ لانها تنسخ اى تبطل احكامهما
وهى اى النواسخ خمسة انواع بحكم الاستقراء والنوع الاول من الخمسة الافعال الناقصة وهى
افعال وضعت لاجل تقرير الفاعل على صفة ككان في كان زيد قائما مثلا لانه وضع لاجل تقرير الفاعل
وصف القيام فالافعال الناقصة قيد للحكم الذي يكون بين اسمها وخبرها بخلاف الافعال التامة فا

موضوعة بصفة وتقرير الفاعل بها مجموعا كضرب في ضرب زيد فانها وضع لصفة الضرب وتقرير الفاعل
به معا لا للتقرير فقط وانما سميت بالافعال الناقصة لعدم تمامية معناها بالاسم الا بعد الخبر ومن ثم
منها اى من الافعال الناقصة على ما اورده المص اثنا عشر فعلا وانما قال المشهور لان الافعال الناقصة
كثيرة حتى قال بعضهم بانها غير محصورة كان وهى اما ناقصة واما تامة واما زائدة فالاول قد يكون لثبوت
خبرها لاسمها ثبوتا ماضيا دائما من غير دلالة على عدم سابق وانقطاع لاحق نحو كان زيد فاضلا او منقطعا
نحو كان زيد غنيا فافتقر وقد يكون بمعنى صار كقول الشاعر بتيهاء قفر والمطى كانها قطا الحزن قد كانت
فراخا بيوضها اى صارت فراخا لان البيوض لم يكن فراخا بل صارت فراخا وقد يكون فيها ضمير
الشان اسما لها والجملة الواقعة بعدها خبرا مفسرا للضمير كقول الشاعر اذا مت كان الناس صنفان
شامت واخر مثن بالذي كنت اصنع والثاني يكون بمعنى ثبت ووقع اى تتم بالاسم ولا يحتاج
الى الخبر كقوله تعالى كن فيكون والثالث يكون وجودها وعدمها لا يخل بمعنى الاصل كقوله تعالى كيف
نكلم من كان في المهد صبيا اى كيف نكلم من هو في المهد حال كونه صبيا فكان زائدة لتحسين اللفظ
وصار للانتقال اما من صفة الى صفة نحو صار زيد غنيا واما من حقيقة نحو صار الطين خزفا وقد
يكون تامة بمعنى الانتقال من مكان الى مكان او من ذات الى ذات ويتعدى ان يعتدى بالى نحو صار زيد
بلد كذا او من عمرو الى بكر ويلحق بصار الى رجع واستحال وتحول وارتد قال الله تعالى فارتد بصيرا

اصبح لاقتران مضمون الجملة بوقت الصباح نحو اصبح زيد قائماً اى قيام زيد مقترن بوقت
الصباح وقد يكون بمعنى صار نحو اصبح زيد غنياً اى صار زيد غنياً ولا يقصد الاقتران بوقت الصباح
وقد يكون تامة بمعنى الدخول فى هذا الوقت فنقول اصبح زيد اى دخل فى الصبح وامسى لاقتران مضمون
جملة بوقت المساء نحو امسى زيد فقيراً كما مر فى اصبح وقد يكون بمعنى صار من غير اعتبار الوقت فالمراد
من امسى زيد فقيراً صار زيد فقيراً وقد يكون تامة ويراد بها الدخول فى وقت المساء نحو امسى زيد
اى دخل فى المساء وظل لاقتران مضمون جملة بجميع النهار نحو ظل زيد سائراً اى ثبت له السير
فى جميع نهاره وقد يكون بمعنى صار نحو قوله تعالى اذا بشر احدهم بالانثى ظل وجهه مسوداً وهو كظيم اى
صار وجهه مسوداً من غير اعتبار النهار وقد يكون تامة ظلت لكان كذا وبات لاقتران مضمون جملة
فى جميع الليل نحو بات زيد سائراً اى ثبت له ذالك فى جميع ليله وقد يكون بمعنى صار من غير اعتبار
الليل فيراد بالمثال المذكور صار زيد سائراً وقد يكون تامة نحو بت مسبا طيباً وليس لنفى مضمون جملة
فى زمان الحال كما هو مذهب الجمهور فمعنى ليس زيد قائماً انه ليس بقائم الان وقال سيبويه
وهى لنفى مضمون جملة مطلقا سواء كانت حالاً كما مر او ماضيا نحو ليس خلق الله مثله او مستقبلا
نحو قوله تعالى الا يوم يأتيهم ليس مصروفاً عنهم وما زال لاستمرار خبرها لاسمها فى زمان يمكن
ان يقبله عادة نحو ما زال زيد اميراً اى استمرار امارته من زمان قابليته وصلاحيته للامارة اما

دلالتها

دلالتها على الاستمرار فلان معناها للسلب فاذا دخل عليها حرف النفى فانتفى النفى و
نفى النفى استمرار الثبوت يلزم ادخال النفى على ما زال اما لفظاً او تقديراً واعلم ان ما زال انما
تكون ناقصة اذا كانت ماخوذة من زال يزال لا من زال يزول فانها تامة وكذا فى جميع الافعال
المذكورة ما برح بمعنى ما زال ومنه بارحة الليلة الماضية وما فتئ بالهمزة وقيل بالياء بمعنى ما زال
ايضا وما انفك اى ما انفصل فليعتبر حكم ما زال فى هذه الامثلة وما دام لتوقيت حكم قبلها
بمدة ثبوت خبرها لاسمها نحو اجلس ما دام زيد جالساً اى جلوسك موقت ومعين بمدة دوام زيد جالساً
فيلزم ان يكون قبل ما دام كلاما مستقلاً بافادة ليكون ما دام مع اسمها وخبرها ظرفاً له فما دام
ما دام لم يشفع بذلك الكلام لم يحصل معنى ما دام بخلاف الا المصدرية بحرف النفى فانها مع اسمها وخبرها
كلام مستقل بالافادة فلا يحتاج الى كلام سابق وحكمها اى حكم الافعال الناقصة رفع الاسم
لكونه فاعلا فى الحقيقة ونصب الخبر لانه لما وقع بعد المرفوع شابه المفعول فى وقوعه بعد الفاعل
فنصب كما نصب المفعول ويجوز فى الكل اى فى كل افعال الناقصة ان لم يمنع مانع توسط الخبر بينها
وبين اسمها المتقدم عليها نحو كان قائماً زيد وانما قيدنا بقولنا ان لم يمنع مانع لانه اذا انتفى قرينة
كون الخبر خبراً نحو صار عدوى صديقى لم يجز تقديم الخبر على الاسم فتوسط الخبر بين الفعل والاسم وكذا
اذا وجب تقديم الخبر على الفعل بسبب تضمن الخبر ماله صدر الكلام نحو كم كان مالك لانه لم يتوسط الخبر

بل توسّطه الفعل بين الجزء والاسم ويجوز في سوى الخمسة الاواخر وهي ما زال وما برح وما انفكّ

وما فتئ وما دام تقدّمه اي تقدّم الجزء عليها اي على الافعال السبعة الاوائل وهي كان وصار واصبح وامسى

واضحى وظلّ وبات وليس لكونها افعالا حقيقية وضرب الافعال يتقدّم عليها نحو منطلقا كان زيد ولكن في ليس خلاف

فالمبرّد والكوفيّون وابن السرّاج والجرجاني على انّه لا يجوز ان يقال منطلقا ليس زيد لمراعاتهم للنفي اذ تمنع

تقديم معمول النفي عليه والبصريّون وسيبويه والسيرافي والفارسي على انّه يجوز بناء على انّه فعل وجواز

تقديم معمول الفعل عليه شايع واما في الخمسة الاواخر المذكورة فانّه لا يجوز تقديم الجزء عليها فلا يقال

منطلقا ما زال زيد لانّ ما نافية في غير ما دام وفيه مصدرية ولا يجوز تقديم ما في حيّز النفي عليه

وكذا معمول المصدر لا يتقدّم عليه خلافا لابن كيسان في غير ما دام فانّه جوّز في ما زال وما برح

وما انفكّ وما فتئ التقديم لانّ حرف النفي لمّا دخل على الفعل الذي معناه النفي افاد الثبوت

وصارت بمنزلة كان فلا يلزم تقديم ما في حيّز النفي عليه بحسب المعنى ويجوز فيما عدا فتئ وليس

وما زال من الافعال المذكورة ان يكون تامّة لا يحتاج الى الخبر كما بيّناه والظاهر من عبارة

المصنّف انّ ما برح وما انفكّ وما دام يجئ تامّة ايضا وان لم يذكرها النحاة وما تصرّف

منها اي من الافعال الناقصة من المضارع والامر واسم الفاعل واسم المفعول وغيرها

يعمل ذلك المتصرّف منها عملها اي الافعال الناقصة فكلّ حكم جاز فيها جاز فيه ا. ثمّ

مسئلتان

مسئلتان الاولى تختصّ كان اي تنفرد من بين الاخوات بجواز حذف نون مضارعها اي

مضارع كان وهو لام الفعل حذفا بغير قياس اذا لم يكن مضارع كان مرفوعا او منصوبا فانّه اذا

كان او منصوبا لم يحذف نونه بل يثبت فيقال هو يكون ولن يكون دائما وانّما جاز الحذف في المضارع

المجزوم اذا كان جزمه بالسكون وانّما قال بالسكون احترازا عمّا اذا لم يسكن الجازم آخره

بل حذف نونه علامة له او كان في آخره نون الضمير فانّه لا يحذف لامه ولا يقال في لم يكونا

ولم يكونوا لم يكنا ولم يكنوا وفي لم يكوني لم يكني وفي لم يكنّ بالتشديد لم يكن بالتخفيف ويحذف

اذا سكن نحو قوله ولم اك بغيّا فانّه في الاصل اكون فلمّا ادخل عليه الجازم واسكن

ما بعده حذف الواو بالتقاء الساكنين فقيل لم اكن فحذف النون فصار لم اك واعلم

انّ في المضارع المجزوم بالسكون لم يحذف نونه مطلقا بل جواز الحذف انّما يكون

بشرط عدم اتصاله المضارع المجزوم بضمير نصب اي بضمير منصوب وعدم اتصال ذلك

المجزوم بساكن اي بحرف ساكن بعد المجزوم ومن ثمّ اي ومن اجل الاشتراط بالشرطين

المذكورين لم يجز الحذف في لم يكنه بان يقال لم يكه بحذف نون لام فعله بل ثابت

لانّه لازم قطعا لاتصال الضمير المنصوب به ولم يجز الحذف ايضا في لم يكن الله ليغفر

لهم لاتصال النون بحرف ساكن وهو اللام والمسئلة الثانية انّها يجوز لـ

في صورة المجيء بعد ان الشرط اسم ثم بعده اسم نحو الناس مجزيون باعمالهم ان خيرا فخير وان
فشرا رابعة اوجه لانه اما ان يكون الاسمان مرفوعين او منصوبين او كان الاول مرفوعا والثاني منصوبا
او الاول منصوبا والثاني مرفوعا وقوة هذه الوجوه وضعفها بحسب قلة الحذف وكثرته واول
الوجوه اقواها لقلة الحذف نصب الاول ورفع الثاني نحو ان خيرا فخير اي ان كان عمله خيرا فجزاؤه
خير وثاني الوجوه اوسطها للتوسط في الحذف رفعهما نحو ان خير فخير اي ان كان في عمله خير
فجزاءه خير وثالث الوجوه واوسطها بحسب الحذف ايضا ونصبهما نحو ان خيرا فخيرا اي ان كان عمله خيرا
فكان جزاءه خيرا ورابع الوجوه واضعفها لكثرة الحذف وعكس الاول اي رفع الاول ونصب الثاني
نحو ان خير فخيرا اي ان كان في عمله خير فكان جزاءه خيرا والاول من الوجوه الاربع اقوى لان
المحذوف فيه اقل بالنسبة الى البواقي اذ حذف في الشرط كان مع اسمه وفي الجزاء المبتدا و
الاخير اضعف لان المحذوف فيه اكثر بالنسبة الى ما مر لانه اذ حذف في الشرط كان مع الجار و
المجرور وفي الجزاء كان مع اسمه والمتوسطان وهما المرفوعان والمنصوبان متوسطان
في المرتبة لاجل توسط الحذف فيهما بالقياس الى القسمين الآخرين اذ في رفع الجزئين
يلزم في الشرط حيث كان مع الجار والمجرور وفي الجزاء حذف المبتدا وفي نصب الجزئين يلزم
حذف كان مع اسمه في الشرط وحذف كان مع اسمه في الجزاء ولا شك ان الحذف فيهما

اقل

اقل بالنسبة الى الرابع واكثر بالقياس الى الاول الثالث من النواسخ الاحرف المشبهة انما
اختار على الحروف لان الاول من اوزان جمع القلة بخلاف الثاني فالمناسب هنا الاول
لانها ستة وانما سميت بالمشبهة لانها تشابه بالفعل قال في الحاشية تشابه الفعل لفظا
ومعنى اما لفظا فلبنائها على الفتح مثل الماضي واما معنى فلانها اكدت وشبهت واستدركت
وتمنيت وترجيت ولدخولها الاسماء ولكونها على ثلثة احرف فصاعدا ولاقتضائها المرفوع
والمنصوب كالفعل وهي الاحرف المشبهة ستة ان بالكسر وهي للتحقيق وتورد في الكلام
اذا كان السامع منكرا به او مترددا فيه وانما يقال في موضع تقتضي الجملة فلهذا وقعت في اول
الكلام نحو ان زيدا قائم وبعد القول نحو قال فلان ان زيدا قائم وبعد الموصول نحو جاءني
الذي ان اباه قائم وبعد القسم نحو ذق انك انت العزيز الكريم وبعد النفي نحو ولا تدر من
انه يأكلت وبعد الدعاء نحو رحمك الله انك ذو الاحسان وانما يجيء ان المكسورة في
اللثة الاخيرة لكونها علة استينافية لا يكون الا جملة ويدخل اللام على خبرها نحو ان
زيدا لقائم وعلى اسمها اذا فصل بين ان واسمها شيء نحو ان في الدار لزيدا وعلى شيء
وقع بين الاسم والخبر نحو ان زيدا لطعامك اكل ولا يتغير الجملة بل يؤكدها فاسمها
بالحقيقة مرفوع بالابتدائية ولذا اذا عطف اسم على اسمها يجوز رفع ذالك المعطوف

المشبهة بالفعل

نظرا الى موضع المعطوف عليه وان جاز نصبه ايضا نظرا الى لفظ المعطوف عليه نحو ان زيدا
قائم وعمرو وعمرا ولما كان ان المفتوحة الواقعة بعد افعال القلوب في حكم ان المكسورة في كونها
المفتوحة مع الاسم والخبر بعد الافعال المذكورة سادة مسد المفعولين كما ان ان المكسورة مع جزئيها
في حكم الاسمين اعني المبتدأ والخبر فاذا عطف على اسمها شيء جاز رفعه ايضا كما ان في المكسورة
نحو علمت ان زيدا قائم وعمرو ويشترط في جواز الرفع المعطوف على اسم ان المكسورة والمفتوحة
الواقعة بعد افعال القلوب من ذكر الخبر قبل المعطوف لفظا كما في المثالين المذكورين وتقديرا
نحو ان زيدا وعمرو وقائم وعلمت ان زيدا وعمرو وقائم لانه لو لم يذكر قبل المعطوف لفظا و
لا تقديرا بل يقال ان زيدا وعمرو قائمان وعلمت ان زيدا وعمرو قائمان لزم اجتماع عاملين
في اسم واحد وهو قائمان لان احدهما مثلا له ان ولكن الابتداء لانه من حيث انه خبر زيد
فعامله ان ومن حيث انه خبر عمرو فعامله الابتداء واجتماع عاملين في اسم واحد غير جائز
وقد تخفف فيجوز مع التخفيف الغاء وهو عن العمل واعمالها ايضا لكنه مع التخفيف يجب دخول
اللام على خبرها اما مع الالغاء فللفرق بين المخففة والنافية في مثل ان زيد لقائم و
ان زيد قائم فانها في الاول مخففة وفي الثاني نافية واما مع الاعمال فلاطراد الباب
فاذا خففت تدخل على فعل وتدخل على المبتدأ والخبر مثل الافعال الناقصة وافعال القلوب نحو قوله تعالى

وان

وان كانت لكبيرة وان نظنك لمن الكاذبين ولأن باب الفتح ايضا للتحقيق ويجوز في كلام ان
الاسم شكرا به ومترددا فيه وتغير الجملة بمعنى انها مع اسمها وخبرها في حكم المفرد فيقع في موضع كانت
مع اسمها وخبرها فاعلا للفعل نحو بلغني ان زيدا عالم او مفعولا نحو كرهت ان زيدا شاعر او مبتدأ
نحو عندي انك فاضل ومضافا اليها نحو اعجبني اشتهار انك عالم او مجرورا بحرف الجر نحو عجبت
من انك قائم وكذا تقع بعد لولا نحو لولا انك منطلق انطلقت وبعد لو نحو لو انك قائم
لقمت وبعد ما النافية نحو اجلس ما ان زيدا قائم فانها في كل من المذكورات مع اسمها وخبرها
في حكم المفرد واذا عطف اسم على اسمها لم يجز في المعطوف الا النصب اذا لم يكن قبلها افعال
القلوب لانه اذا كانت جاز الرفع في المعطوف ايضا كما مر نحو ان زيدا قائم وعمرا
بنصب عمرا فقط وقد تخفف فتعمل في ضمير شان مقدر فيفسر الضمير بجملة اسمية كانت نحو ان زيدا
قائم او فعلية سواء دخل فعلها على المبتدأ والخبر او لا لكنه لو كان المخففة مع الفعل المتصرف فيها لزم دخول
السين نحو علم ان سيكون منكم مرضى او سوف كقول الشاعر واعلم فعلم المرء ينفعه ان سوف يأتي كل
ما قدرا او قد نحو ليعلم ان قد بلغوا رسالات ربهم ولزوم هذه الثلثة للفرق بين المخففة وبين المصدرية
الناصبة ولتكون كالعوض من النون المحذوفة او حرف النفي نحو او لا يرون ان لا يرجع اليهم وزيادة
حرف النفي لتكون كالعوض من النون المحذوفة ولحصول زيادة حرف النفي الفرق بين المصدرية

والمخففة لان حرف النفي يدخل المصدرية والمخففة جميعا في الفرق بينهما اما بحسب المعنى فلانه ان (عني)
بمعنى الاستقبال فهي المخففة والا فهي المصدرية واما بحسب اللفظ فلانه ان كان الفعل النفي منفيا با (فهي)
المصدرية والا فهي المخففة اما لو كان المخففة داخلة على افعال غير متصرفة مثل ليس للانسان الا ما (سعى)
وان عسى ان يكون قد اقترب فانه لا يلزم فيها شيء من دخول السين او سوف او قد او حرف النفي و كأن
لانشاء التشبيه وهي حرف براسه على الصحيح وقال بعضهم انها مركبة من كاف التشبيه وان بالكسر
ان كان الخبر جامدا نحو كأن زيدا اسد اذ الاصل ان زيدا كالاسد فلما اريد بناء الكلام من اول
الامر على التشبيه قدم الكاف وفتحت الهمزة فصارت كأن وان كان الخبر مشتقا نحو كأن زيدا قائم
فهي بمعنى لعل لاقتضاء التشبيه التغاير بحسب الذات ولا تغاير هيهنا وبعضهم ذهب الى ان ههنا
ايضا للتشبيه بتقدير الموصوف اي كأن زيدا شخص قائم ثم كأن مثل كأن زيدا اسد في تحقق التغاير
بحسب الذات وقد تحقق فتلغى من العمل على الاستعمال الافصح لخروجها عن المشابهة لندارة (فتحة)
الامر كقوله ونحر مشرق اللون كأن ثدياه حقان وان اعملتها قلت كأن ثدييه واذا لم تعملها
لفظا ففيها ضمير شان مقدر كما ان في ان المخففة المفتوحة ضمير شأن مقدر ويجوز تقدير الضمير
ايضا كما في ان المكسورة المخففة ولكن للاستدراك ومعناه رفع توهم نشأ من الكلام المتقدم
فانك اذا قلت جاءني زيد فكأنه توهم ان عمرا ايضا جاء لان بينهما الالفة فترفع ذلك

التوهم

التوهم بقولك لكن عمرا لم يجيء ولكنه لا بد ان يكون لكن بين كلامين متغايرين نفيا واثباتا في اللفظ
والمعنى كالمثال المذكور او تغايرا في المعنى نحو زيد حاضر لكن عمرا غائب وتخفف فتلغى عن العمل لانتفاء
مشابهتهما الفعل حينئذ ويجوز مع لكن مشددة ومخففة الواو الاعتراضية نحو جاءني زيد ولكن عمرا و
لم يجيء وكقوله تع وما كفر سليمان ولكن الشياطين كفروا وقرئ بالتشديد لكن ونصب الشياطين (في)
بعض القراءة السبع بتخفيف لكن ورفع الشياطين وفي كلتا القرائتين ادخل الواو الاعتراضية وقال
بعضهم لا يجوز مع التخفيف ادخال الواو لانها اذا خففت كانت حرف عطف فلم يجز معها ذكر
الواو لامتناع دخول حرف العطف على مثله وهي لا تغير الجملة كأن المكسورة فلذا لو عطف شيء على
اسمها جاز في المعطوف النصب والرفع كما في العطف على اسم ان وليت لانشاء التمني فيدخل على
الممكن نحو ليت زيدا قائم وعلى المستحيل نحو وليت الشباب يعود لنا ولعل لانشاء الترجي و لا
يدخل على المستحيل ومعناها توقع امر مرجو او مخوف كقوله تع لعلكم تفلحون ولعل الساعة قريب
والغالب هو الاول وعملها اي عمل الاحرف المشبهة عكس عمل كان بمعنى انها تنصب الاسم
وترفع الخبر كما بين في الامثلة لكن الفراء جاز نصب الاسم والخبر كليهما في ليت نحو ليت زيدا
قائما لانها بمعنى اتمنى اي اتمنى زيدا قائما متمسكا بقول الشاعر يا ليت ايام الصبى رواجعا (تمنى)
ايام الصبى رواجعا واجيب عنه بان رواجعا حال من الضمير المستكن في خبرها المحذوف اي ليت

ايام الصبى لنا كائنة حال كونه راجعة واجاب بعضهم بان المعنى ليت ايام الصبى كانت رواجعا وقد وقع

على الشواذ جر اسم لعل بها كما فى قول الشاعر وداع دعا يا من يجيب الى الكرم فلم يجبه عند ذلك مجيب

قلت ادع اخرى وارفع الصوت دعوة لعل ابى المغوار منك قريب حيث قال الشاعر ابى المغوار وكان لهم

يقل ابا المغوار لكنه شاذ لا يقاس عليه غيره ولا يتقدم احد معموليها اى معمول الاحرف المشبهة

عليها اى على الاحرف المشبهة مطلقا اى سواء كان الخبر ظرفا او جارا ومجرورا وانما لا يتقدم لان

عملها لاجل المشابهة ضعف فلا تعذر مع التقدم ان تعمل عليها ولان غير ان المفتوحة تقتضى

صدر الكلام فلو تقدم عليها الاسم والخبر لبطل صدارتها ولا يتقدم اى خبرها اى خبر الاحرف المشبهة

على اسمها اى على اسم الاحرف المشبهة لضعفها فى العمل الا اذا كان خبرها ظرفا للاتساع

فى الظروف لانه ما من فعل واسم الا فى زمان ومكان الا نادرا نحو كالحرم للشخص يدخل

حيث لا يدخل غيره او جارا ومجرورا لمناسبة الظرف اذ كل ظرف فى التقدير جار ومجرور فيجوز

الاحرف المشبهة فى هاتين الصورتين يجب ان يتقدم على اسمها اذا كان الاسم نكرة

نحو قوله تعالى ان فى ذلك لعبرة ويجوز التقديم اذا كان معرفة نحو قوله تعالى ان الينا ايابهم

وتلحقها اى تلحق الاحرف المشبهة ما الكافة فيكفها اى يمنعها عن العمل لابطال مشابهتها

بالفعل لفظا وهى فتح اواخرها ولعدم اختصاصها بالاسم حتى لا يعمل اذا لحقتها ما الكافة يدخل

هذه الاحرف على الاسم والفعل فاذا بطل المشابهة اللفظية لم تعمل نحو انما زيد قائم برفع زيد

وكذا اخواتها ولما كان صورة ان وان واحدة ويحتاج الى الفرق بينهما بينه بقوله والمصدر ان حل اى

ان وقع محل ان اى موقع ان مع اسمها وخبرها ان لو حذف فى الكلام ان مع اسمها وخبرها وقع المصدر

فى موضعها الفتح الكلام فتحت همزتها اى فتحت همزة ان يعنى تقرا ان المفتوحة لما تقدم من ان ان معربة

الجملة والا اى وان لم يقع المصدر موقع ان مع اسمها وخبرها كسرت همزتها ويقال ان لما مر

من ان ان مؤكدة للجملة وان جاز الامران اى وقوع المصدر وعدم وقوعه موقعها جاز الامران

اى جاز ان يكون ان مفتوحة او مكسورة نحو قوله تعالى اولم يكفهم انا انزلنا مثال الوجوب الفتح لحيازان يقع

انزلنا موقعها انا انزلنا وقال انى عبد الله مثال الوجوب الكسر لعدم وقوع المصدر موقع انى عبد الله

ان ما جعل القول تقتضى ان يكون جملة واول قولى انى احمد الله مثال الجواز الامرين لانه لو كان المراد

ان اول مقولى ذا الكلام اعنى انى احمد الله فهو جملة تقتضى ان يقرا ان بالكسر ولو كان المراد ان اول

قولى حمد الله فهو مفرد يقتضى ان يقرا ان بالفتح والمعطوف على اسماء هذه الاحرف لكنها معربة

وتوابع المعرب تابع للمحل منصوب نحو ان زيدا قائم وبكرا وان زيدا فاضل وعمرا ولكن زيدا كريم

وحاتما وكان زيدا شجاع وخالدا وليت زيدا منطلق وعمرا ولعل زيدا سخى وبكرا والحقها اى يقع

ان بالكسر لما تقدم من انها مؤكدة للجملة فاسمها فى الحقيقة مبتدا مرفوع وان كان فى اللفظ منصوبا

وان بالفتح الظاهر لو وقعت بعد افعال القلوب كما مر لا مطلقا وان كان ظاهر عبارته مطلقا
لكن لتأكيد الجملة يجوز رفعه اي رفع المعطوف على اسمائها نظرا الى محلهما وان جاز النصب نظرا الى
لفظهما وهذا الجواز ليس مطلقا بل بشرط مضي الخبر اي ذكر خبرها قبل المعطوف لفظا نحو ان زيدا قائم
وعمرو فلو لم يمض الخبر لا لفظا ولا تقديرا نحو ان زيدا وعمرو ذاهبان لم يجز رفع عمرو كما تقدم
الثالث من النواسخ ما ولا المشبهتان بليس في معنى النفي والدخول على المبتدا والخبر وتعملان
ما ولا عملهما اي عمل ليس في رفع الاسم ونصب الخبر مثل ما زيد قائما ولا رجل افضل منك و
هذا لغة اهل الحجاز اما بنو تميم فلا يثبتون لهما العمل ويقولون الاسم والخبر بعدهما مرفوعان
بالابتدا كما كان قبل دخولهما وعلى لغة اهل الحجاز ورد في القران نحو ما هذا بشرا ولكن لا
ان عمل لا شاذ وقليل لنقصان مشابهة لا لليس دون ما لان ما لنفي الحال وتدخل على المعرفة
والنكرة كليس ولا لا تكون كذلك لانها للنفي مطلقا وتدخل على النكرة دون المعرفة واعلم
ان ما ولا تعملان عمل ليس مطلقا بل بشرط بقاء النفي فلو انتقض نفيهما بالا لم تعملا بل رفع
اسمها وخبرها على الابتدا نحو ما زيد الا قائم ولا رجل الا افضل منك وكذا لو عطف على خبرها
بكلمة بل نحو ما زيد مقيما بل مسافر او بكلمة لكن نحو ما عمرو قائما لكن قاعد وجب في المعطوف الرفع
لكونهما بمنزلة الا في نقض نفيهما وبشرط تاخر الخبر عن الاسم فلو تقدم عليه رفع الاسم والخبر بالابتدا

نحو

نحو ما قائم زيد ولا افضل منك رجل وقيل لم في ما لاجل العمل في الكلمة ما زائد على
الشرطين السابقين اللذين هما لما ولا جميعا عدم زيادة لفظة ان معها اي مع ما فان زيدت
معها نحو ما ان زيد قائم لم تعمل ما لوجود الفاصلة بينها وبين معمولها فان ح زائدة مثلا
وثانية عند الكوفيين وانما اختص ذلك الشرط بما لان ان لا تزاد الا مع ما وكثيرا للبعد
زائدا على الشرطين السابقين هما لما ولا جميعا في كلمة لا تنكيرهما لان لا لا تدخل على
التاء فان لحقتها اي لحق بكلمة لا التاء وقيل لات اختصت اي انفردت ح بالاحيان بمعنى انه
يلزم ان يكون مدخولها لفظ حين مضافا الى نكرة اتفاقا وكل لفظ يدل على الوقت على خلاف وح
لا تستعمل الا محذوفة احد الجزئين اما مرفوعها او منصوبها ولكن اكثر حذف حين لحقتها التاء
اسمها اي اسم لا فحينئذ لحقها التاء يكون منصوبا بالظرفية نحو قوله تعالى ولات حين مناص
بنصب حين اي لات الحين حين مناص واما اذا حذف خبرها على قلة فيكون مدخولها مرفوعا
بالاسمية فالتقدير لات حين مناص حاصلا الرابع من النواسخ لا النافية للجنس الفرق
بين هذه وبين لا التي للنفي بمعنى ليس ان الاولى لنفي الجنس والماهية والثاني لنفي واحد
من الجنس مثلا اذا قيل لا رجل في الدار كان معناه انه ليس في الدار هذا الجنس فاذا لا يجوز ان يكون
فيها واحد واثنان او ثلثة او غيرها واذا قيل لا رجل في الدار كان معناه نفي واحد من جنس الرجال

ويجوز كون واحداً وازداد او اثنين او ثلاثة او اكثر فيهما تعمل عمل انّ اى لا النافية للجنس بشرطه
عدم دخل جار عليها اى على لا فان دخل عليها الجار كان العمل للجار لا لها نحو جئت بلا زاد و
غضب من لا شيء واسمها اى اسم لا ان كان مضافاً نحو لا غلام رجل في الدار ظريف او مشابهاً به اى
المضاف من جهة تتميمه لشيء بعده كما يتم المضاف بالمضاف اليه نحو لا خيراً من زيد موجود نصب
وخبرها مرفوع كما مرّ في المثال ولمّا تغيّر لا الجزلانه مرفوع كما كان اقتصر المص على بيان الاسم ولم يذكر
الخبر وانّما نصب الاسم ورفع الخبر لأنّ لا التي لنفي الجنس حملت على انّ اما لاجل انّ انّ للتحقيق لا
ثبات ولا لتحقيق النفي فهما نظيران فحمل النظير على النظير وامّا انّ للاثبات ولا للنفي فحمل النقيض على
النقيض وهو ايضاً جائز وإلّا اى وان لم يكن اسم لا مضافاً ولا شبيهاً بالمضاف بل كان مفرداً
نحو لا رجل في الدار جواب عن سؤال مقدّر تقديره هل من رجل في الدار فقلت لا رجل في الدار و حقّها
ان تقول لا من رجل في الدار ليطابق الجواب السؤال ولمّا لم تذكر من بقرينة ذكرها في السؤال و تضمّن
معنى من وهي حرف وتضمّن معنى الحرف لكونها مبنياً للأصل تبنى ومحلّه مرفوع بالابتداء ولكن بناؤه
لا يكون بالسكون بل على ما اى على شيء ينصب ذلك الاسم به اى بذلك الشيء ان لم يكن مبنياً يعني انه
ان كان منصوباً بالفتحة فيبنى بها نحو لا رجل في الدار او بالياء يبنى بها نحو لا رجلين في الدار و لا
مسلمين فيها وان كان بالكسرة بني بها نحو لا مسلمات في الدار وانما على ما ينصب به دون غيره لتحقق و [illegible]

في كون الاسم منصوباً او مبنياً شيئان احدهما تنكيره اى تنكير اسم لا لانّها لا تدخل مؤثرة في المعارف
و ثانيهما مباشرته اى مباشرة الاسم لها اى كلمة لا بان لا يكون بينهما فاصل فان عرف اسم لا
او فصل بين لا واسمها او عرف وفصل معاً سواء كان في هذه اسم لا مضافاً او مشبهاً به او لا فانّها
الاقسام ست كما تبيّن في الامثلة ففي جميع هذه الصور اهملت كلمة لا عن تأثير النصب فيما
اما في المعرفة فلامتناع اثر لا النافية للجنس فيها وامّا الفصل فلضعف عملها لا تقدر
عليه مع الفصل فيكون حينئذ مدخول لا مرفوعاً بالابتداء كما كان قبل دخولها و كررت كلمة لا
ليكون مطابقاً لما هو جواب له نحو لا زيد في الدار ولا عمرو فانه جواب عن سؤال مقدّر تقديره
ازيد في الدار ام عمرو وكذا الحال نحو لا غلام زيد في الدار ولا عمرو ولا في الدار رجل ولا امرأة
ولا في الدار غلام رجل ولا امرأة ولا في الدار زيد ولا عمرو ولا في الدار غلام زيد ولا عمرو
تصريح لك وهي ان في نحو لا حول ولا قوة الا بالله اى في ما كررت فيه لا على سبيل العطف
وكان عقيب كل منهما نكرة بلا فصل نحو خمسة اوجه بحسب اللفظ لا بحسب التوجيه فانّها
بحسب التوجيه يزيد عليها الاوّل فتحهما اى فتح اسم لا المعطوف والمعطوف عليه
على الاصل لكونهما نكرتين مفردين ودخل لا عليهما من غير فصل فيقال لا حول ولا قوة الا بالله
على ان يكون لا في كل منهما لنفي الجنس ولا قوة عطفاً على لا حول عطف مفرد على مفرد وخبرها

ويجوز ان يكون واحدا او اثنين او ثلاثة او اكثر فيهما تعمل عمل ان اى لا النافية للجنس بشرط
عدم دخول جار عليها اى على لا فان دخل عليها الجار كان العمل للجار لا لها نحو جئت بلا زاد و
غضبت من لا شيء واسمها اى اسم لا ان كان مضافا نحو لا غلام رجل فى الدار ظريف او مشابها به اى
المضاف من جهة تتميمه لشيء بعده كما يتم المضاف بالمضاف اليه نحو لا خيرا من زيد موجود نصب
وخبرها مرفوع كما مر فى المثال ولما يغير لا الخبر لانه مرفوع كما كان اقتصر المصنف على بيان الاسم ولم يذكر
الخبر وانما نصب الاسم ورفع الخبر لان لا التى لنفى الجنس حملت على ان اما لاجل ان ان لتحقيق الا
ثبات ولا لتحقيق النفى فهما نظيران فحمل النظير على النظير وان ان للاثبات ولا للنفى فحمل النقيض على
النقيض وهو ايضا جائز والا اى وان لم يكن اسم لا مضافا ولا مشابها بالمضاف بل كان مفردا
نحو لا رجل فى الدار جواب عن سؤال مقدر تقديره هل من رجل فى الدار فقلت لا رجل فى الدار و حقها
ان تقول لا من رجل فى الدار ليطابق الجواب السؤال وانما لم تذكر من لعدم ذكرها فى السؤال و تضمن
معنى من وهى حرف وتضمن معنى الحرف لكونها مبنيا للاصل يبنى ومحله مرفوع بالابتداء ولكن بناؤه
لا يكون بالسكون بل على ما اى على شيء ينصب ذلك الاسم به اى بذلك الشيء ان لم يكن مبنيا يعنى انه
ان كان منصوبا بالفتحة فيبنى بها نحو لا رجل فى الدار او بالياء يبنى بها نحو لا رجلين فى الدار و لا
مسلمين فيها او كان بالكسرة يبنى بها نحو لا مسلمات فى الدار وانما على ما ينصب به دون غيره لخفته و شرط

فى كون الاسم منصوبا او مبنيا شيئان احدهما تنكيره اى تنكير اسم لا لانها لا تدخل مؤثرة فى المعارف
وثانيهما مباشرته اى مباشرة الاسم لها اى كلمة لا بان لا يكون بينهما فاصل فان عرف اسم لا
او فصل بين لا واسمها او عرف وفصل معا سواء كان فى هذه اسم لا مضافا او مشابها به او لا فتكون
الاقسام ست كما تبين فى الامثلة ففى جميع هذه الصور اهملت كلمة لا من تاثير النصب والبناء
اما فى المعرفة فلامتناع اثر لا النافية للجنس فيها واما فى الفصل فلضعف عملها لا تقدر
عليه مع الفصل فيكون ح مدخول لا مرفوعا بالابتداء كما كان قبل دخولها وكررت كلمة لا
ليكون مطابقا لما هو جواب له نحو لا زيد فى الدار ولا عمرو فانه جواب عن سؤال مقدر تقديره
ازيد فى الدار ام عمرو وكذا الحال فى نحو لا غلام زيد فى الدار ولا عمرو ولا فى الدار رجل ولا امرأة
ولا فى الدار غلام رجل ولا امرأة ولا فى الدار زيد ولا عمرو ولا فى الدار غلام زيد ولا عمرو
تبصرة لك وهى ان فى نحو لا حول ولا قوة الا بالله اى فى ما كررت فيه لا على سبيل العطف
وكان عقيب كل منهما نكرة بلا فصل نحو خمسة اوجه بحسب اللفظ لا بحسب التوجيه فا
بحسب التوجيه يزيد عليها الاول فتحهما اى فتح اسم لا المعطوف والمعطوف عليه
على الاصل لكونهما نكرتين مفردتين ودخل لا عليهما من غير فصل فيقال لا حول ولا قوة الا بالله
على ان يكون لا فى كل منهما لنفى الجنس ولا قوة عطفا على لا حول عطف جملة على مفرد

محذوفا ولاحول الا بالله ولا قوة الا بالله فحذف خبر الجملة الاولى استغناء عنه بخبر الجملة الثانية
الثالث رفعهما اى رفع الاسمين المذكورين بالابتداء لانه جواب من قولهم ابغير الله حول وقوة
فقال لا حول ولا قوة بالرفع فيهما ليطابق السؤال او رفعهما على الاعمال اى اعمال لا فيهما
عمل الرفع كليس لان ليس يعمل عمل الرفع فى الاسم ولا يكون مثل ليس وعامله عمله ويجوز ان تقدر
خبر واحد للاثنين الثالث فتح الاسم الاول المعطوف عليه لكونه اسم الجنس مفرد بلا فصل ورفع
المعطوف بالعطف على المحل اى على محل الاول نحو لا حول ولا قوة فلا ثانية فى الثانى معطوف على محل
الاول لانه مرفوع بالابتداء حمل مفرد بان يقدر لكل واحد منهما خبر او رفع الثانى من جهة
اعمال كلمة لا الثانية فى الاسم المعطوف كليس فى اعماله الرفع الرابع من الوجوه الخمسة عكس الثالث
رفع الاول وفتح الثانى نحو لا حول ولا قوة اما فتح الثانى فلما مر من انه نكرة مفردة من غير
فصل واما رفع الاول فيا خذ الوجهين اما على اعمال كلمة لا الاولى كليس فى عمل الرفع او على الغاء
اى الغاء كلمة لا فرفع بالابتداء ويجوز تقدير الخبر الواحد والخبرين الخامس من الوجوه الخمسة
فتح الاول المعطوف عليه لما مر من كونه نكرة مفردة بلا فصل ونصب الثانى المعطوف حملا
ولا قوة بفتح لا حول ونصب لا قوة يكون بالعطف على لفظه اى لفظ الاول لمشابهة الفتح النصب
فى الصورة ويجوز ان يقدر لهما خبر واحد وان يقدر لكل واحد منهما خبر ولهذا الباب لم يذكرها

المص

المص فى ذلك الكتاب بقصد الاختصار فيرجع الى المعدلات الخامس من النواسخ افعال المقاربة و
بها لان فى معناها المقاربة تسمية الكل باسم البعض وانما افردها من الانواع الاربعة السابقة
لان خبرها يلزم ان يكون فعلا مضارعا بخلاف الانواع الاربع السابقة فانه لا يشترط ان يكون خبرها
فعلا كما لم يشترط المبتدأ فمشابهة الانواع فى خبر السابقة بالمبتدأ والخبر اشد من مشابهة افعال المقاربة
وهى اى افعال المقاربة افعال وضعت للدلالة على قرب الخبر او رجائه او الشروع فيه فالاول كاد وكرب
واوشك فان هذه الثلثة وضعت لدنو الخبر اى قرب حصول المفاعيل فان قولك كاد زيد يخرج
يدل على قرب حصول الخروج لزيد والثانى عسى فانها وضعت لرجائه اى لرجاء الخبر فانك اذا قلت
عسى زيد ان يخرج يدل على انك ترجى خروج زيد والثالث انشأ وطفق فانهما وضعت للشروع فيه
اى لشروع الفاعل فى الخبر فانك اذا قلت انشأ زيد يخرج يدل على ان زيدا يشرع فى الخروج وتعمل
افعال المقاربة عمل كان فى رفع الاسم ونصب الخبر ولكن اخبارها اى اخبار افعال المقاربة
مبدوة بمضارع ويكون هذه الجملة فى محل النصب على انه يكون خبر الافعال المقاربة ويغلب فى ا
لاوليين اى كاد وكرب بتجرده اى تجردهما من ان بان يكون خبرها فعل المضارع بدون ان
نحو قوله تعالى وما كادوا يفعلون وكرب زيد يخرج وانما لم يجئ فيهما ان لان ان علم الاستقبال
وهما القرب الحصول والمناسبة بينهما وبين ان منفية واما فى الاول ويغلب لانه قد يدخل فى خبرها ان

حملاً لكنه من غير ان اكثر و يغلب في الاوسطين وهي اوشك وعسى اقترانه اي اقتران الخبر بهما
اي بان نحو قوله تعالى عسى ربكم ان يرحمكم واوشك زيد ان يخرج وهي اي ان في الاخرين ممتنعة
بشهادة التتبع والاستقراء نحو طفق زيد يكتب وفي القرآن وطفقا يخصفان وكذا انشأ نحو انشأ زيد يخرج
وعسى واوشك وكرب ملازمة للمضي اي تكون هذه الثلثة فعلاً ماضيا ابدًا ولا يجيء منها المضارع
والامر وغيرهما وكاد ويوشك ويطفق ومضارعات ايضًا تتمة تختص اي تنفرد نحو عسى واوشك
باستغنائهما اي عسى واوشك عن الخبر المجيء بعدهما فعل المضارع مع ان في نحو عسى ان يقوم زيد بتقديم
ان يقوم على زيد والجملة اسمًا لان ان يصير الفعل بتأويل المصدر فيصح وقوعه اسمًا ويكون زيد فاعلاً
لذلك الفعل فلا يحتاجان الى الخبر بخلاف افعال التي لا تجيء معها ان فانه لا يصح ان يجعل المضا
رع اسمًا لعدم صلاحيته له واما اذا قلت زيد عسى ان يقوم بتقديم زيد على عسى فلك وجهان
اعمالهما اي اعمال عسى في ضمير يرجع الى زيد ليكون اسمًا لها وما بعدها اي ما بعد عسى وهو ان يقوم
خبرها اي خبر عسى وجملة عسى ان يقوم في محل الرفع ليكون خبر الزيد والثاني تفريغها اي تفريغ عسى
عنه اي عن الضمير يعني انه لا يكون في عسى ضمير يرجع الى زيد فما بعدها اي ما بعد عسى وهو ان يقوم
اسم مغن عن الخبر لانه قد سد ان المضارع مع ان اذا جعل اسم عسى لم يحتج الى الخبر ههنا كذلك كذا
فزيد ايضًا مبتدأ وعسى ان يقوم في محل الرفع على ان يكون خبر زيد ويظهر اثر ذلك اي اثرهما تخالف في

في التأنيث

في التأنيث والجمع والتثنية اذا الفعل اذا اسند الى الضمائر انث وثنى وجمع فعلى الاول وهو ان يكون في
عسى ضمير يرجع الى زيد تقول هند عست ان تقوم بتأنيث عست والزيدان عسيا ان يقوما بتثنيتها و
الزيدون عسوا ان يقوموا بجمعها وعلى الثاني وهو ان لا يكون فيها ضمير يرجع الى زيد تقول عسى في
اي ادخال التذكير والتأنيث والتثنية والجمع لانه لا يكون فيها ضمير حتى يجب مطابقة الفعل اياه فتقول
ان يقوم النوع الثاني من انواع المعربات ما يرد منصوبا دائما لا غير اي لا يكون غير منصوب قط وهو
اي ما يرد منصوبا ابدا ثمانية بدليل التتبع والاستقراء الاول المفعول به قدمه لانه اشهر المفاعيل وهو
اي المفعول به الفضلة في الكلام خرج بها المفعول ما لم يسم فاعله لانه لقيامه مقام الفاعل لا يكون فضلة
الواقع عليه اي على المفعول به الفعل المراد به الفعل اللغوي ويجوز ان يراد به الاعم من اللغوي
والاصطلاح والمراد بوقوع الفعل عليه تعلقه به بلا واسطة حرف فانهم يقولون في ضربت زيدًا
ان الضرب واقع على زيد ولا يقولون في مررت بزيد ان المرور واقع عليه بل متلبس به فخرج
بخرج المفعول فيه والمفعول له والمفعول معه لانه لا يقال ان الفعل واقع عليها بل يقال
الفعل وقع فيه او له او معه وكذا يخرج المفعول المطلق لما يفهم من وقوع الفعل عليه تغاير
الفعل والمفعول به والمفعول المطلق عين فعله ودخل زيدًا في قولنا ما ضربت زيدًا لان
الفعل هو ضربت والنفي طارٍ ولا اعتبار بالعارض والاصل في المفعول به ان لم يمنع مانع

تأخّر اي تأخّر المفعول به عنه اي عن الفعل لأنه معموله وحق المعمول ان يكون بعد العامل وقد يتقدم المفعول به
على الفعل يتقدم جائزا اما للاستلذاذ نحو وجه الحبيب تمنّيت او لافادة الحصر لان تقديم ما حقه التأخير يفيد الحصر
نحو زيدا ضربت اي ضربي واقع على زيد ولم يقع على غيره او لغير ذلك كما في موضعه وقد يتقدم المفعول به
على الفعل تقدّما وجوبا للزومه اي للزوم المفعول به الصدر اي تضمّن المفعول به معنى الاستفهام نحو من
رأيت او معنى الشرط نحو من تكرمه يكرمك وقد يجب التأخير اذا وقع في خبر انّ نحو ان الرسل تكف لسانك
او في خبر ما النافية نحو ما احسن زيدا الثاني من المواضع التي لا يكون الاسم الاسمى بالمفعول المطلق
وانما سمّي به لصحة اطلاق صيغة المفعول عليه من غير تقييد بالباء او اللام او مع او في بخلاف سائر المفاعيل
فانها يقال به وله ومعه وفيه وهو اي المفعول المطلق مصدر حقيقة وقد اقيم المصدر غيرها في نحو
ضربته سوطا مقام المصدر ويسمى بالمفعول المطلق مجازا يؤكّد ذلك المصدر عامله اي عامل ذلك
المصدر بمعنى ان ذلك المصدر يؤكّد المصدر الذي تضمنه العامل لانه يؤكّد العامل نفسه او
ذلك المصدر نوعه اي نوع عامله اي يبيّن نوع مصدر تضمنه العامل او يبيّن عدده اي
عامله اي يبيّن عدد مصدر تضمنه العامل نحو ضربت ضربا فان ضربا يؤكّد الضرب الذي تضمن
عامله الذي هو ضربت وضرب الامير فان ضرب الامير يبيّن نوع الضرب الذي كان في ضمن ضربت
او ضربت ضربتين فان ضربتين يبيّن عدد الضرب الذي في ضربت والمفعول المطلق والمؤكّد مفرد دائما

لانه دالّ على ماهية غير قابلة للتعدد في نفسها وفي المفعول المطلق النوعي خلاف في انه يجوز تثنيته
وجمعه ام لا ويجب حذف عامله اي عامل المفعول المطلق سماعا اي حذفا سماعيا موقوفا على السماع لا قاعدة
يعرف بها في نحو سقيا اي سقاك الله سقيا ورعيا اي رعاك الله رعيا وكذلك خيبة وجدعا وشكرا
وقد يجب حذف عامله قياسا اي حذفا قياسيا يعلم له ضابط كلي يحذف معه الفعل لزوما وذلك في مواضع
كثيرة الاوّل في كل موضع وقع المفعول المطلق تفصيلا لاثر مضمون جملة متقدمة وذلك نحو فشدّوا
الوثاق فامّا منّا بعد وامّا فداء فان قوله فشدّوا الوثاق جملة مضمونها شدّ الوثاق ولشدّ الوثاق اثر
وتفصيل الاثر بيان انواعه المحتملة
وغرض وهو المنّ والفداء وفصّل الله سبحانه بقوله فامّا منّا بعد وامّا فداء اي فامّا تمنّون منّا بعد الشدّ
وامّا تفدون فداء والثاني في كل موضع وقع المفعول المطلق مضمون جملة لا محتمل لها غير المفعول المطلق نحو له علي الف
درهم اعترافا فانّ مضمون له على الف درهم اعتراف ولا يحتمل غيره فتقدير الكلام اعترفت اعترافا والثالث في كل موضع
وقع المفعول المطلق مضمون جملة لها محتمل غير المفعول المطلق نحو زيد قائم حقا اي حقّ حقا فانّ
مضمون جملة زيد قائم ولها احتمل الحقّ والباطل والرابع في كل موضع وقع المفعول المطلق
مثبتا بعد نفي داخل على الاسم لا يكون المفعول المطلق خبرا عن ذلك الاسم نحو ما انت الا
سيرا فانّ ما داخل على انت وهو مبتدأ والمفعول المطلق لما كان بعد الا كان مثبتا ولم يصحّ ان
يكون خبرا عن انت لوجوب ان يقال الا سير بالرفع فحاصل الكلام ما انت تسير الا سيرا و

الخامس في كل موضع وقع المفعول المطلق مثبتا بعد معنى نفي وهو لما داخل على اسم لا يكون المفعول

المطلق جزءا منه نحو ما انت الا سيرا فان انما بمعنى ما والا داخل على اسم وهو انت لا يصلح ان يكون

سيرا جزءا لانه منصوب فتقديره وما انت الا تسير سيرا والسادس في كل موضع وقع المفعول المطلق مكررا

ويكون بعد اسم لا يصلح ان يكون جزءا من ذالك الاسم نحو زيد سيرا سيرا فسيرا سيرا مكرر وقع

بعد زيد وهو مبتدا والمفعول لكونه منصوبا لا يجوز ان يكون جزءا من زيد فالحاصل زيد يسير

سيرا والسابع في كل موضع وقع المفعول المطلق تشبيها دالا على فعل من افعال الجوارح

ويكون بعد جملة مشتملة على اسم بمعنى المفعول المطلق ومشتملة على صاحب ذالك الاسم

نحو مررت به فاذا له صوت صوت حمار فان صوت وقع تشبيها دالا على فعل

الجوارح ويكون بعد جملة وهي اذا له صوت وفيها اسم وهو صوت بمعنى المفعول

المطلق صاحب ذالك الاسم وهو ضمير له ايضا يكون في الجملة المتقدمة فتقديره

الكلام فاذا له صوت يصوت صوت حمار والثامن في كل موضع وقع المفعول المطلق

مثنى دالا على التكرار مضافا الى الفاعل والمفعول نحو لبيك اصلها الب لك

البابين اي اقيم لخدمتك وامتثال امرك اقامة بعد اقامة فحذف الفعل واقيم المصدر

مقامه فيقال البابين لك ورد مصدر المزيد الى الثلاثي فصار لبين

لك ثم حذف حرف الجر ثم اضيف المصدر الى الكاف فيقال لبيك وكذا الكلام في سعديك اي اسعدك اسعادين

الا ان اسعد يتعدى بنفسه بخلاف الب فانه يتعدى باللام واعلم انه قد يحذف عامل المفعول المطلق

جوازا لقيام قرينة كقولك لمن قدم من سفره خير مقدم اي قدمت قدوما خير مقدم فخير اسم تفضيل بينه

باعتبار الموصوف والمضاف اليه لان اسم التفضيل له حكم ما اضيف اليه الثالث هو الموضع الذي

لا يكون الاسم الا منصوبا المفعول له وبين النحاة خلاف في ان المفعول له يشترط ان يكون منصوبا

اولا ومن قال بالثاني قال المفعول له ما فعل لاجله فعل مذكور ويشترط في نصبه ان يكون المفعول

له فعلا لفاعل الفعل المعلل به ومقارنا للوجود ومن قال بالاول لم يقل يكون غير المنصوب مفعولا

له ولم نذهب الى الاول ولذا قال وهو اي المفعول المنصوب بفعل فعل ذالك الفعل لتحصيله

اي لتحصيل المفعول له يعني لما لم يكن المفعول له حاصلا للفاعل فاراد بذالك الفعل تحصيله

او فعل ذالك الفعل لحصوله اي لحصول المفعول له يعني لما كان المفعول له حاصلا للفاعل

ففعل ذالك الفعل نحو ضربته تاديبا مثال للاول لان التاديب لما لم يكن حاصلا للمتكلم

فاراد بالضرب تحصيله وقعدت عن الحرب جبنا مثال للثاني لانه لما حصل للمتكلم

الجبن فعل القعود ويشترط لكونه اي لكون المفعول له مصدرا متحدا ذالك المصدر بعامله

اي بعامل المفعول له الذي ينصبه وقتا وهذا الاتحاد اما ان يكون زمان العامل وزمان

المفعول له واحد نحو ضربته تأديبا فان الضرب والتأديب واحد لاتفاق زمانهما الا باعتبار او
يكون زمان احدهما جزء زمان الآخر نحو قعدت عن الحرب جبنا فان زمان القعود بعض زمان
الجبن حضرت الحرب ايقاعا للصلح بين الفريقين فان زمان ايقاع الصلح بعض زمان الحضور
ليشترط ايضا اتحاد المفعول له وعامله فاعلا بان يكون فاعلهما شيئا واحدا يعني انه يلزم في المفعول
له ثلثة شروط مذكورة كما وقعت في الأمثلة المذكورة وانما اشترط هذه الشروط لانه بهذه
الشروط ليشبه المصدر فيتعلق بالفعل بلا واسطة تعلق المصدر به بخلاف ما اذا اختل شيء
منها فمن ثم اى ومن اجل ان المفعول له لا يحصل الا بهذه الشروط الثلثة جيئ باللام
ولم يجعله المفعول له في نحو قوله تع والارض وضعها للانام لان الانام لم يكن مصدرا و
نحو تهيأت للسفر لعدم اتحاد زمان السفر والتهيؤ وعدم جزئية زمان احدهما للآخر
ونحو جئت لمحبتك اياي لعدم اتحاد فاعل الفعل وفاعل المفعول قال في الحاشية والشيخ
الرضي لا يشترط الاتحاد في الفاعل بل يجعل ذلك اغلبيا وفاقا لبعض النحاة والدليل
على ذلك قول امير المؤمنين علي عليه السلام حكاية عن ابليس في نهج البلاغة فاعطاه الله النظرة
استحقاقا للسخطة واستتماما للبلية فان المنظر هو الله والمستحق للسخط هو ابليس ويمكن ان
يناقش في هذا الاستدلال كما لا يخفى انتهى ونظير ذلك قوله تع يريكم البرق خوفا وطمعا

فان

فان الخوف والطمع لا يكون فعل الله واجيب عنه تارة بانه حال عن مفعول يريكم وتارة بانه مفعول له على تقدير
الحذف اى ارادة خوفكم وطمعكم وتارة بان الخوف بمعنى الاخافة والطمع بمعنى الاطماع فيكون فعل الله وغير هذه
التأويلات يمكن في قول امير المؤمنين م٢٢ الرابع من المواضع التي لا يكون الاسم الا منصوبا المفعول معه
اى الذي فعل بمصاحبته وهو المذكور بعد واو احترازا من المذكور بعد غير الواو والمعية احترازا عن المذكور
بعد العاطفة فان مثل جاءني زيد وعمرو لا تدل الواو الا على المشاركة في اصل الفعل
دون المعية اعم من ان يكون في الزمان نحو سرت وزيدا او في مكان نحو تركت الناقة وفصيلها
لمصاحبة معمول اللام يتعلق بالمذكور اى يكون ذكره بعد واو المعية لاجل مصاحبة معمول
سواء كان معمول الفعل او معمول معنى الفعل وسواء كان المعمول فاعلا او مفعولا فالاقسام
اربعة نحو استوى الماء والخشبة وكفاك وزيدا وما لك وزيدا وحسبك وزيدا والعامل
في المفعول معه على الاصح الفعل او معناه بتوسط الواو ولا يتقدم المفعول معه على عامله
فلا يقال وزيدا والعامل ضربت لان اصل الواو ان يكون للعطف وهي لا يتقدم ما بعد الواو
على ما قبلها هناك فكذا لا يتقدم هنا نحو سرت وزيدا مثال المفعول معه الذي عامله
الفعل ولا يفصل بين العامل وبين المفعول معه وما لك وزيدا مثال المفعول
معه الذي عامله معنى الفعل لان ما لك بمعنى ما تصنع ولا فاصل هنا ايضا وصنعت انا وزيدا

وقل

المفعول معه

ولا ينفصل عن عامله لان اصل الواو للعطف والمعطوف تابع ومعلوم ان التابع يجيء بعد المتبوع منه

مثال المفعول معه الذي عامله الفعل ووجد الفاصل بالتأكيد والعطف في الأولين قبيح اي في ضربت
وزيدا وما لك وزيدا قبيح فلا يقال وزيد برفع زيد على انه عطف على التاء لان العطف على الضمير المرفوع
من غير تأكيد او فصل غير حسن وكذا لا يقال ما لك وزيد بجر زيد على انه عطف على الضمير المجرور وهو الكاف
لان العطف على الضمير المجرور من غير اعادة الجار ايضا غير حسن وفي الأخير وهو جئت انا وزيد عطف زيد
على التاء سائغ اي صحيح لوجود الفاصل وهو انا فصح ان يقع جئت انا وزيد بالرفع والعطف في نحو
ضربت زيدا وعمرا واجب يعني لا يجوز ان يكون عمرا مفعولا معه لا المعطوف على زيد وان كان في
في الصورتين لا بد ان يكون عمرو منصوبا وقال في الحاشية لانفاق النحاة قالوا انما وجب العطف في
المثال المذكور وامتنع الانتصاب على المفعولية لان اصل الواو التي قبل المفعول معه هو العطف وانما
يعدل بما بعدها عن العطف الى النصب لغرض التنصيص على المعية اذ العطف ليس نصا فيها اذ الواو
لمطلق الجمع ففي كل موضع لا يحصل بالانتصاب على المفعولية التنصيص على المعية لا يجوز العدول بالواو
من اصلها الذي هو العطف ونحو ضربت زيدا وعمرا من هذا القبيل كما لا يخفى انتهى الخامس من المنصوبات
لا يكون الاسم فيها الا منصوبا المفعول فيه واعلم ان ظرف الزمان والمكان بعضها منصوب وبعضها
مجرور واطلقوا كلمة المفعول له في ان كلها مفعول فيه ام منصوبها او الاكثر بالاول وعليه المصنف
ولذا قال وهو اي المفعول فيه اسم زمان سواء كان مبهما او موقتا والمبهم هو الذي لا حد له

مبهم

مبهم معرفة كان او نكرة كالحين والزمان وحين وزمان والموقت ماله نهاية مبهم سواء كان نكرة
او معرفة كيوم وليلة او شهر وعام ويوم الجمعة وليلة القدر وشهر رمضان او المفعول فيه اسم مكان مبهم
وهو الجهات الست من خلف وامام ويمين وشمال وفوق وتحت وما في معناها فان امامك مثلا يتناول
جميع ما يقابل وجهك الى انقطاع الارض فيكون بينهما او المفعول فيه بمنزلة احدهما اي بمنزلة الظرف
الزمان مطلقا او ظرف المكان المبهم كما اذا كان الظرف مميز الاسم فيقال لذلك الاسم انه بمنزلة الظرف
منصوب ذلك الاسم الذي هو المفعول فيه بفعل فعل ذلك الفعل فيه اي في كل واحد من الزمان او
المكان او بمنزلة احدهما وانما نصب المفعول فيه ان كان زمانا مبهما او موقتا لان الزمان جزء مدلول الفعل
المصدر مبهما او موقتا فكذا ينصب الزمان مبهما او موقتا واما ان كان مكانا نصب الفعل المبهم منه لان الفعل
يدل عليه التزاما فان القيام في نحو قمت لا بد ان يكون في مكان بخلاف غير المبهم فان الفعل لا يدل عليه بوجه
من الوجوه فلذا لا ينصبه نحو جئت يوم الجمعة فيوم منصوب ليكون مفعولا فيه وهو ظرف الزمان المعين وقع
فيه فعل المجيء وصليت خلف زيد فخلف منصوب ليكون مفعولا فيه وهو ظرف مكان مبهم وسرت عشرين
يوما منصوب ليكون مفعولا فيه وهو بمنزلة ظرف الزمان لكونه مميز ظرف زمان او سرت عشرين فرسخا
فعشرين منصوب ليكون مفعولا فيه وهو بمنزلة ظرف مكان مبهم لكونه مميز ظرف مكان مبهم ولما قال
بان المفعول فيه في المكان انما يكون اذا كان مبهما فاعترض عليه بانه نصب الله في قولهم دخلت الدار

منصوب بنزع الخافض

انها مكان معين فاجاب بقوله واما نحو دخلت الدار فمفعول به ولا يكون مفعولاً فيه على الاصح اى على
مذهب الاصح لان اللفظ مادام يصلح ان يكون مفعولاً به لزيادة احتياج الفعل به لا يحمل على المفعول فيه
والدار تصلح لكونها مفعولاً به فلا يحمل على المفعول فيه السادس من المواضع التى لا يكون الاسم فيها الا منصوباً
المنصوب اى الاسم المنصوب بنزع الخافض اى بسبب ازالة حرف الجر من ذالك الاسم وهو اى المنصوب بنزع
بنزع الخافض اما الاسم الصريح والمأول اى لم يكن فى الظاهر اسماً بل جملة لكن لما دخل عليها ما يؤولها
بالمفرد فصار اسماً مأولاً لان المنصوب اى الذى نصب بفعل لازم لكن لا يكون نصبه بذالك الفعل اللازم
فقط لان الفعل اللازم لا ينصب المفعول به بل نصبه من الفعل بتقدير حرف الجر لانه لما حذف حرف الجر منه
فاراد ان يغير واعرض لانه مع بقائه على الصورة الاصلية يوهم بان حرف الجر مع التقدير يعمل وحرف الجر
فلا يعمل اذا كانت مقدرة فى غير الاضافة الا نادراً فالنصب ارجح من الرفع لانه علامة للفضلة
وهذا الاسم فضلة فى الكلام وهو اى المنصوب بنزع الخافض على قسمين احدهما قياسى لا يقتصر على
السماع ان كان ذالك الاسم المنصوب مع ان المخففة وان المفتوحة المشددة نحو قوله تعالى او عجبتم ان جاءكم
ذكر من ربكم فان قوله ان جاءكم ذكر من ربكم مأول بقولنا مجئ ذكر من ربكم والمجئ منصوب بنزع الخافض
لان عجبتم فعل لازم فتقدير الكلام عجبتم من مجئ ذكر من ربكم وكذا عجبت ان زيداً قائم فان قوله ان زيداً
قائم مأول بقولنا عجبت قيام زيد بنصب قيام بتقدير حرف الجر اى من قيام زيد وثانيهما سماعى لا يتجاوز

عن

منصوب الحال

عن موضع السماع وهو فى غيرذا الا عن ما وقع وقع فيه الى وان نحو ذهبت الشام فان الشام منصوب
بنزع الخافض لان ذهب لازم فالتقدير ذهبت بالشام السابع من المواضع التى لا يكون الاسم فيها
الا منصوباً الحال وهى المبينة للهيئة احترز عما بين الذات كالتمييز عن نعت قال فى الحاشية
قال ذالك لئلا يحتاج الى اخراج النعت الى التكلف المشهور وهو قيد الحيثية لانه لا يكاد يتم الا
بتكلف انتهى فافهم فالى ان الحال ما يبين هيئة الفاعل او المفعول به ثم قال المراد من حيث هو فاعل او
مفعول به واراد بقيد الحيثية اخراج صفة الفاعل والمفعول به لان الراكب فى قولنا جاءنى زيد الراكب
يصدق انه يدل على هيئة الفاعل لكنه ليس بحال لانه لم يبين هيئة زيد من حيث انه فاعل بل بينه
مطلقاً من غير ملاحظة وقت مجيئه والله لما قال عن نعت خرج ذالك بلا تكلف ان يكون فيه قيد الحيثية
ليشترط تنكيرها اى تنكير الحال لا لتباسها بالصفة ولو كانت معرفة فى ضربت زيداً القائم والاغلب وقوعاً
والاكثر شيوعاً كونها اى كون الحال منتقلة وهى التى تنقل عن صاحبها غالباً مشتقة وهى موضوعة
للذات تنسب اليها حدث كما ان مقارنة لعاملها فى الزمان بمعنى ان زمان العامل وزمان الحال يكونان
واحداً نحو رأيت زيداً راكباً فان كلمة راكباً منتقلة مشتقة مقارنة لعاملها وهى جائى فى الوجود كما
هو ظاهر واعلم ان عامل الحال قد يكون فعلاً كالمثال المذكور وقد يكون شبه فعل نحو زيد ذاهب راكباً
وقد يكون معنى الفعل نحو هذا زيد قائماً فان هذا يفهم معنى انبه واشير وهو عامل فى قائماً وقد للتقليل

تكون ثابتة وهي التي لا تنفك عن صاحبها غالبًا وجامدة لا يكون مشتقة من شيء ومقدّرة وهي التي
تقدّر وقوعها فيما بعد ولا يكون مقارنة لعاملها في الزمان قال في الحاشية الثابتة نحو انزل الله
الكتاب مفصّلا والجامدة نحو فتمثل لها بشرًا سويًّا والمقدّرة نحو جاءني زيد على يده صقر صائدًا
به غدًا انتهى والأصل في الحال أي ينبغي أن يكون الحال عليه إن لم يمنع مانع تأخيره أي تأخير الحال عن صاحبها
أي صاحب الحال لأنه يدل على الذات والحال على الوصف فالمناسب تقديم ما يدل على الذات على ما يدل على
الوصف ويجب تأخير الحال عن صاحبها إن كان صاحب الحال مجرورًا سواء كان مجرورًا بالإضافة أو بحرف
الجر فإن كان مجرورًا بالإضافة لم تتقدّم الحال عليه اتفاقًا فلا يقال نحو أعجبتني مجرّدًا عن الثياب ضاربة زيد
لأن الحال تابع ومتابع لذي الحال والمضاف إليه لا يتقدّم تابعه أيضًا وإن كان مجرورًا بحرف الجر فعند الأكثر
أيضًا لا يتقدّم عليه للعلة المذكورة وجوّز بعضهم التقديم نحو قوله تعالى وما أرسلناك إلا كافة للناس و
الفرق بين الإضافة وحرف الجر أن حرف الجر يعدّي الفعل كالهمزة والتضعيف فكأنه من تمام الفعل فإذا قلت ذهبت
راكبة بهند فكأنك قلت أذهبت راكبة هندًا فالمجرور به بحسب الحقيقة ليس مجرورًا وأجيب عنه
أما بجعل كافّة حالًا من الكاف والتاء للمبالغة أو بجعلها صفة للمصدر أي رسالة كافة أو بجعلها
مصدرًا كالكافية والعافية ويمتنع تأخير الحال ووجب التقديم إن كان صاحب الحال نكرة محضة لم يكن
فيها شائبة تخصيص بما سوى التقديم ولم يكن الحال مشتركة بين صاحب الحال النكرة والحال المعرفة نحو جاءني

بعد

رجل وزيد راكبين فإنها لو كانت مشتركة لم يمتنع التأخير وهو أي كون صاحب الحال نكرة
محضة قليل في الكلام وإنما يمتنع التأخير إن كان نكرة محضة لأنه لو قلت ضربت رجلا راكبًا لالتبس
الحال بالصفة في حالة النصب وحمل غير النصب عليه وإن لم يلتبس بالصفة طردًا
للباب ويجب تقديمها أي تقديم الحال على العامل مطلقا سواء كان فعلا أو شبه فعل أو معنى فعل
إن كان لها أي للحال الصدر أي يكون متضمنة لمعنى له صدارة الكلام نحو كيف جاء زيد فإنه
لما كان متضمنًا لمعنى الاستفهام وجب أن يتقدّم على عامله لبقاء صدارته واعلم أن الحال
يتقدّم فيما مرّ نحو زيد قائمًا كعمرو قاعدًا على العامل المعنوي لضعفه في العمل وأما إذا كان ا
ظرفًا لاتساع الظرف وفعلًا وشبهه لقوة عملها جاز تقديم الحال على العامل إن لم يكن للتقديم
مانع وأما مع المانع فلا يتقدّم كما إذا دخل على الفعل العامل لام أو ما المصدرية نحو أعجبني
أن يجيء زيد راكبًا أو أعجبني ما جئت راكبًا وكذا يكون المانع مصدرية العامل لو كان العامل
مصدرًا نحو أعجبني مجيئك راكبًا وكذا يوجد المانع إن كان العامل اسمي الفاعل والمفعول المعرّفين
باللام التعريف نحو أعجبني الآتي مسرعًا وأعجبني المضروب مجرّدًا عن ثيابه لأنهما بمنزلة
الموصولات فلا يتقدّم ما في حيّزهما عليهما وكذا يوجد المانع إذا كان العامل الصفة المشبهة
نحو أعجبني الكريم راكبًا لضعف الصفة المشبهة في العمل وكذا يوجد المانع إذا كان الحال

قوله ولا يجي الحال عن المضاف اليه لان الحال مبين هيئة الفاعل او المفعول والمضاف اليه لا يكون فاعلا ولا مفعولا فاعلا وذيل المذكور ولا مفعول

مع الواو نحو جئتك والشمس طالعةً رعاية لما هو الأصل في الواو وهو العطف فلا يتقدم ما بعد الواو

على ما قبلها مطلقا كما مرّ في المفعول معه ولا يجيء الحال عن المضاف اليه الّا باحد الشروط الثلثة اذا

صحّ قيامه اي قيام المضاف اليه مقام المضاف وانما صحّ الحال عن المضاف اليه في هذه الصورة لانّ

المضاف اما فاعل او مفعول والمضاف اليه لمّا صحّ ان يقع مقامه فكان فاعلاً او مفعولاً حكماً

نحو قوله تعالى بل نتبع ملة ابراهيم حنيفاً فانّ حنيفا حال من ابراهيم لأنّه يصحّ ان يقع مقام ملة بان

يقال بل نتبع ابراهيم حنيفًا او كان المضاف مع كونه فاعلا او مفعولاً بعضه اي بعض المضاف اليه

وان لم يصحّ قيام المضاف اليه مقامه وانما صحّ الحال عن المضاف اليه في هذه الصورة ايضا لانّ

المضاف لمّا كان داخلا في المضاف اليه فالمضاف اليه فاعل او مفعول حكما نحو اعجبني وجه هند راكبة

فانّ راكبة حال عن هند وهي المضاف اليه والمضاف وهو وجه يكون جزئها او كان المضاف

عاملا في الحال فالمضاف اليه مع معمول المضاف اما فاعلا او مفعوله فيصحّ الحال عن المضاف اليه نحو

اعجبني ذهابك مسرعًا فانّ مسرعًا حال عن الكاف المضاف اليه العامل للذّهاب العامل في الحال

الثامن من المواضع التي لا يكون الاسم فيها الّا منصوبًا التمييز وهي النكرة قال في الحاشية

خرج معمول الصفة المشبهة اذا كان منصوبا على التشبيه بالمفعول نحو الحسن الوجه اذ لا يصدق عليه

الحدّ بدون القيد المذكور وهو وارد على تعريف ابن الحاجب ولم يتنبه له شرح كتابه انتهى

قال

فانّ ابن الحاجب قال التمييز ما يرفع الابهام المستقرّ عن ذات مذكورة او مقدرة الرافعة للابهام واحترز به

عن البدل فانّ المبدل منه في حكم التوطية فليس يرفع الابهام بل بترك المبهم وارادة المعيّن المستقرّ اي الثابت

الراسخ في المعنى المرفوع له لأنّ المطلق ينصرف الى الكامل واحترز به عن الرافع للابهام الواقع في اللفظ

المشترك فانك اذا قلت عين جارية فالجارية ترفع الابهام عن العين لكن لا يرفع الأبهام الوضع لانّه

لا ابهام فيها في اصل الوضع بل الابهام في الاستعمال عن ذات لا عن وصف واحترز به عن النعت

والحال فانّهما يرفعان الابهام المستقرّ الواقع في الوصف لا في الذات بخلاف التمييز فانّه يرفع

الابهام عن الذات لانّه اذا قيل عندي رطل زيتا فزيت يرفع الابهام المستقرّ في ذات الرطل من

انه زيت ام عسل ام غيرهما ولا يرفع عن وصفه من انه بغدادي او مكي او غيرهما قال في الحاشية لم

يقل عن ذات مذكورة او مقدرة لئلا يشكل بنحو لله درّه فارسا بشيء فانّ فارسا تمييز عن نسبة اللام

الى الضمير لا عن ذات مذكورة ولا عن ذات مقدرة او التمييز يرفع الابهام المستقرّ عن نسبة فانّ نفسا

في قولك طاب زيد نفسا تمييز عن نسبة الطيب الى زيد الابهام لا عن الذات ولما كان الحال والتمييز

مشاركان في كونهما نكرتين رافعتين للابهام فاحتاج الى الفارق فقال ويفرق التمييز عن الحال

بثلثة وجوه الأوّل بالغلبية جموده اي بالاكثرية كون التمييز جامدا وان وقع مشتقا نادرا كما في لله

درّه فارسا والحال بالعكس والثاني عدم مجيئه اي مجيء التمييز جملة والحال يكون مفردا وجملة والثالث

علم جواز تقدّمه اى تقدّم التميز على عامله التميز اذا كان اسما تامًّا بالاتفاق فلا يقال عندى درهما عشرون
لانّ عامله اسم والاسم ضعيف العمل فلا يعمل على ما قبله وان كان عامل التميز فعلًا صريحًا او غير صريح من اسم
الفاعل والمفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل والمصدر وما فيه معنى الفعل فلا يتقدّم التميز على عامله على الاصح
لكون التميز فى المعنى فاعلًا لانّ ما نحو قوله تعالى وفجّرنا الارض عيونًا اى انفجرت عيونها وفاعلًا له اذا جعلته
متعدّيًا نحو امتلأ الاناء ماءً اى ملأ الماء ولا يتقدّم الفاعل على عامله فكذا ما هو بمنزلة الفاعل اما
الحال فقد يتقدّم على عاملها كما مرّ وانّما قال على الاصح لانّ المازنى والمبرد قالا بجواز تقديم التميز على
الفعل الصريح وعلى اسم الفاعل والمفعول نظرًا الى قوّة العامل بخلاف الصفة المشبهة واسم التفضيل والمصدر
وما فيه معنى الفعل لضعفها فى العمل تمسّكًا بقول الشاعر بيت اتهجر سلمى بالفراق حبيبها ۞ وما كاد نفسًا
بالفراق تطيب والجواب انّ الرواية هكذا وما كاد نفسى بالفراق تطيب فان كان اى التميز مشتقًّا احتمل
الحال لانّ فارسًا فى قولهم لله درّه فارسًا يحتمل التميز ويحتمل الحال ايضًا فانّ معناه على الاوّل من حيث
انه فارس وعلى الثانى حال كونه فارسًا لكنّه زيادة من نحو لله درّه من فارس ولحوق من فى قولهم
يؤيّد التميز لانّ من تزاد فى التميز لا فى الحال فالاوّل اى الذى يرفع الابهام عن ذات يرفع الابهام
عن مقدار وهو ما يقدّر به الشيء ويعرف به قدره غالبًا اى فى اغلب المواد واكثرها لكون الابهام فى المقدار
اكثر سواء كان المقدار محقّقًا فى ضمن العدد نحو عندى عشرون درهمًا او فى ضمن الوزن نحو رطل زيتًا

او

او فى ضمن الكيل نحو قفيزان برًّا او فى ضمن الذراع نحو ذراع ثوبًا او فى ضمن المقياس نحو على التمرة مثلها زبدًا
واعلم انّ هذه الاسماء لمّا تمّ بعضها بالتنوين وبعضها بنون التثنية وبعضها بنون الجمع وبعضها بالاضافة
والاسم يستحيل الاضافة مع هذه الاشياء امّا مع التنوين ونون التثنية والجمع فظاهر وامّا مع الاضافة
لانّ المضاف لا يضاف ثانية فاذا تمّ الاسم بهذه الاشياء شابه الفعل اذا تمّ بالفاعل وصار به كلامًا تامًّا
فيشابه التميز الاتى بعده المفعول لوقوعه بعد تمام الاسم كما انّ المفعول حقّه ان يقع بعد تمام الكلام فنصبه
ذلك الاسم التامّة قبله لمشابهة الفعل التامّة بفاعله وهذه الاشياء قامت مقام الفاعل لكونها فى اخر
الاسم كما كان الفاعل عقيب الفعل ولذا لو تمّ الاسم بالالف واللام مع انّه لا يضاف الاسم معه ايضًا لا ينصب
التميز منه لعدم كونه فى اخر الاسم فلا يقال عندى الراقود خلًّا فالخفض اى خفض التميز باضافة الاسم التام
عليه قليل فانّ تمامية الاسم بالتنوين او نون التثنية جاز اسقاط التنوين ونون التثنية وجرّ التميز
بالاضافة جوازًا شائعًا لحصول غرض رفع الابهام مع التخفيف نحو عندى رطل زيت ومنوا سمن
وان كان بنون الجمع والاضافة فلا يجوز الجرّ بالاضافة الا قليلة فى نون الجمع نحو عشرو درهم اما عدم
الجواز مع الاضافة فلئلا يلزم اضافة المضاف وامّا مع نون الجمع فلانّه يضاف الى غير المميز نحو عشرين
عشرى رمضان فلو اضيف الى المميز لزم الالتباس ولو فى بعض الصور لانّه اذا قيل عشرى رمضان لم يعلم
انّه اراد عشرين رمضان او اراد اليوم العشرين من رمضان فلا يضاف فى غير الالتباس الّا على قلّة طردًا

الباب وعن غيره عطف على قوله عن مقدار اى ما يرفع الابهام عن ذات كما يرفع عن المقدار يرفع عن غير
المقدار ايضا وهو ما ليس بعدد ولا وزن ولا كيل ولا ذراع ولا مقياس قليلا اى فى قليل من المواد نحو خاتم
فضة فان الخاتم مبهم باعتبار الجنس وتام بالتنوين فاقتضى تمييزا والخفض كثير اى خفض ذالك التمييز الذى
هو عن غير مقدار بالنسبة الى نصبه كثير شائع لحصول الغرض مع الخفة وان جاز على الاضافة انه باعتبار
انه تمييز وحق التمييز ان يكون منصوبا والثانى وهو ما يرفع الابهام عن نسبة اما يرفع الابهام عن نسبة كانت
فى جملة او يرفع الابهام عن نسبة كانت فى نحوها اى شبهها كما كانت النسبة فى اسم الفاعل والمفعول والصفة
المشبهة واسم التفضيل وما كان فيه معنى الفعل او يرفع الابهام من نسبة كانت فى اضافة كما اذا اضيف الاسم
لشيء وكان فى تلك النسبة الاضافية ابهام يحتاج الى التمييز نحو خاتم فضة مثال لما يرفع الابهام من ذات
غير مقدارية واشتعل الرأس شيبا ولله دره فارسا مثال لما يرفع الابهام من نسبة وفى اضافة
فان نسبة الهاء لما كانت مبهمة فاحتاجت فبين امثلة بترتيب الذكر بقوله نحو طاب زيد نفسا مثال لما يرفع
الابهام عن ذات مقدارية فارسا ليعلم ان دره من جهة الفراسة وهى بالفتح مصدر من فرس بالضم
اى حذق بالخيل والفارس اسم فاعل منه واما الفراسة بالكسر من التفرس والدر فى الاصل اللبن وفيه
خير كثير للعرب اذ به معاشهم فيستعملونه كناية عن الخير اى لله خيره وانما يضاف الى الله قصدا الى التعجب
فان الله هو المنشئ للعجائب والغرائب اى تعجب من خيره واما امثلة شبه الجملة على الترتيب الذى ذكرناه

نحو

نحو الحوض ممتلئ ماء والارض متفجرة عيونا وزيد حسن وجها وزيد افضل ابا وحسبك زيدا والناصب لمبين الذات
هى اى الناصب للتمييز الذى يبين الابهام الذات ويرفعه عنها هى اى تلك الذات التى رفعت منها الابهام كما
سبق بيانها وفى تلك العبارة محل لان الناصب اسم يكون دالا على الذات لا الذات نفسها والناصب لمبين
النسبة اى التمييز الذى يرفع الابهام من النسبة هو اى الناصب المسند اى الذى اسند الى شئ فى ذالك الكلام
من فعل نحو طاب فى طاب زيد نفسا وشبهه اى شبه الفعل كما سبق نحو ممتلئ فى الحوض ممتلئ ماء لان الفعل وشبهه
اذا وجد فى الكلام فهما احق بالعمل النوع الثالث من انواع المعربات ما يرد مجرورا دائما الاخير مجرور وهو
اثنان لانه اما ان يكون بتقدير حرف الجر او لا الاول وهو الذى يكون جره بتقدير حرف الجر المضاف اليه اختلفوا
فى ان المضاف اليه هو المنسوب اليه بحرف الجر مطلقا او بحرف الجر تقديرا وبعضهم على الاول والمحققون على الثانى
ومنهم المص رحمه الله حيث قال وهو اى المضاف اليه ما اى شئ سواء كان ما نحو غلام زيد او جملة نحو قوله تعالى
يوم ينفع الصادقين ولما قال الحاجب المضاف اليه كل اسم لابد من تأويل يوم ينفع الصادقين بنفع
الصادقين فى مذهب نسب اليه اى المضاف اليه شئ والاولى ان يقول اسم بدل شئ لان المضاف اليه
عند المص ما كان بتقدير الحرف الجر وهو لا يكون منسوبا به الا الاسماء ثم لابد ذكر شئ عند من قال المضاف اليه هو
المنسوب اليه بحرف الجر مطلقا ليشتمل على مررت بزيد لانه نسب اليه الفعل لا الاسم بواسطة حرف جر احترز به عن
الفعل والمفعول به فى نحو ضرب زيد عمرا مقدرا احترز به عن زيد فى نحو انا مار بزيد ومررت بزيد

مراداً ذلك الحرف من حيث العمل بابقاء اثره وهو الجر مثل غلام زيد بخلاف قمت يوم الجمعة فانه وان نسب
القيام الى يوم الجمعة بالحرف المقدرة وهي في لكنها غير مراد واعلم ان القوم لم يبينوا ان في الاضافة اللفظية
تقدير حرف الجر ام لا وان سموا الاضافة بتقدير حرف الجر الى اللفظية والمعنوية والمص اقتفى اثرهم
وجعلوا الاضافة بتقدير حرف الجر منقسماً الى اللفظية والمعنوية ولم يبين اي حرف الجر المقدرة فيها مراداً
ويمتنع اضافة كل اسم يكون فيه تعريف لان الغرض من الاضافة معرفة لم يحتج الى تعريف الاضافة او تخصيصها
الا اذا اضطر وتعريفه اذا امكن كما في العلم نكر وفي المعرفة باللام اذ حذف اللام منه اما اذا لم يمكن التجريد
لم يجز الاضافة مثل المضمرات واسماء الاشارة نحو هذا زيد وفي اسماء الاستفهام اذا لم يكن فيها معنى الظرف
وكذا اسماء الشرط لانه ان كان فيهما معنى الظرف جازت الاضافة والموصولات واما المنادى فانه
وان كان معرفة الا ان حرف النداء لا يكون التعريف على الاطلاق بل مع القصد فلا يحتاج الى التجريد من
الاضافة سوى اي في الثلثة اذ هو اما بمعنى الشرط او الاستفهام او الموصول ومع هذا يجوز الاضافة
قال في الحاشية في اسماء الشرط نحو ايا ما تدعوا فله الاسماء الحسنى وفي اسماء الاستفهام نحو ايهم اخوك وفي اسماء الموصولات
نحو ايهم لقيت انتهى وبعض الاسماء يجب اضافته اما الى الجمل اسمية كانت او فعلية ولا يضاف الى
المفرد الا نادراً وهو اي الاسماء التي لا يضاف الا الى الجمل اذ وهي ظرف زمان او مكان تضاف على
الجملة الفعلية ماضياً كانت نحو اذ قام زيد او مضارعاً نحو اذ يقوم زيد لكنها بمعنى المستقبل وان دلت
الماضي

الماضي كما في قوله تعالى اذا طلعت الشمس فانها بمعنى الاستفهام وقد استعمل في الماضي كما في قوله تعالى حتى اذا
بلغ بين السدين وحتى اذا ساوى بين الصدفين فقد تدل على الجملة الاسمية وقد يكون بمعنى المفاجاة
نحو خرجت فاذا السبع واقف وانما تدل على الجملة الاسمية حتى يفرق عن الشرطية وحيث وهي ظرف مكان
تضاف الى الجملة الاسمية كانت نحو اجلس حيث زيد جالس او فعلية نحو اجلس حيث جلس زيد وقد تضاف
الى المفرد كما في قول الشاعر ما ترى حيث سهيل طالعاً حيث يضاف الى مفرد وهو سهيل وانما بني
حيث على الضم لانها لما تضاف الى الجملة والمضاف الى الجملة في الحقيقة مضاف الى المصدر الذي تضمنه
الجملة فلما اضافتها في الظاهر الى الجملة كانت كلا اضافة فشبهت بالغايات المحذوف عنها المضاف
اليه وبعضهم يعرف حيث اذا اضيف الى المفرد والاشهر خلافه واذا وهي ظرف زمان تضاف الى الجملة
الفعلية ماضياً كانت نحو كان ذلك اذ قام زيد ومضارعاً نحو اذ يقوم زيد والى الجملة الاسمية
نحو كان ذلك اذ زيد قائم وهي في جميع هذه الصور لزمان الماضي وقد يجيء للمستقبل كقوله تعالى فسوف
تعلمون اذ الاغلال في اعناقهم او يضاف الى اسم المفرد مرة ظاهراً واخرى مضمراً وهو كلا وكلتا
لكن اذا اضيفا الى المضمر اعربا بالحروف وان اضيف الى الظاهر اعربا بالحركات التقديرية كما سبق
وكذا عند نحو عند زيد وعندك وكذا لدى بالالف المقصورة بمعنى عند نحو لدى زيد ولديه
والفرق بينهما وبين عند انه يقال المال عند زيد فيما يحضره وفيما اضرانه وان كان غائباً ولا يقال لدى

لدى زيد الا فيما يحضر عندهم وكذا سوى يقال سواء زيد وسواه او يضاف الى الاسم المفرد ظاهرا فقط

ولا يضاف الى مضمر اوقط وهو اولو جمع ذو لا من لفظه وذو وذو وفرعهما اى فروع الو وذو ومن

وذا وذى فانها لا تضاف الا الى الظاهر لانهم لما قصدوا ان يجعلوا اسم الجنس صفة لشيء فتوصلوا

بها اليه ذلك نحو جاء اولو الرجال واولو العقل وذو المال او يضاف الاسم المفرد مضمرا فقط ولا يضاف

الى الظاهر اصلا وهو وحده فلا يقال وحده زيد بشهادة التتبع والاستقراء وكذا لبيك واخواته

وهي سعديك وحنانيك وغيرهما ولا يقال لبى زيد وسعدى عمرو وقد مر تقرير لبيك وسعديك

في المفعول المطلق بحيث يعلم وجه عدم اضافتها الى الظاهر تكميل لمبحث الاضافة يجب تجريد المضاف

عن التنوين لانه يؤذن بتمام المضاف اليه والاضافة تؤذن بعدم تمام المضاف الا بالمضاف اليه وكذا

يجب تجريد المضاف عن نوني المثنى والجمع لاجل العلة المذكورة وكذا يجب تجريده عن نون ملحقاتهما

اى ملحقات التثنية والجمع وهو اثنان وعشرون واخواته واعلم ان الاضافة على قسمين لفظية

ومعنوية فان كانت اضافة صفة كاسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة الى معمولها نحو زيد

ضارب عمرو فلفظية اى فاضافتها منسوبة الى اللفظ فقط لعدم سرايتها الى المعنى ولا تفيد اى الاضافة

اللفظية شيئا الا تخفيفا في لفظ المضاف فقط اما بحذف التنوين حقيقة نحو ضارب زيد لان

معنى ضارب زيد بالاضافة هو معنى ضارب زيدا بلا فرق الا ان تنوين ضارب حذف لاجل

الاضافة

الاضافة او حكمه نحو حواج بيت الله فان حواج قبل الاضافة لا يكون التنوين حقيقة او بحذف نوني التثنية

والجمع نحو ضاربا زيد وضاربو زيد واما في لفظ المضاف اليه فقط بحذف الضمير واستتاره في الصفة كا

القائم الغلام اذ اصله القائم غلامه حذف الضمير من غلامه واستتر في القائم للتخفيف في المضاف اليه فقط

واما في المضاف والمضاف اليه معا نحو زيد قائم الغلام اصله قائم غلامه فالتخفيف في المضاف بحذف التنوين

وفي المضاف اليه بحذف الضمير واستتاره في الصفة والا اى وان لم يكن اضافة صفة الى معمولها سواء كان

المضاف غير صفة نحو غلام زيد او كان صفة لكن لا يضاف الى معمولها نحو هو مصارع البلد وهذا ضارب زيد

امس لان البلد ليس معمول المصارع لا فاعله وكذا زيد ليس معمول ضارب لفوات شرط عمله وهو زمان الحال والاستقبال

ولا مفعوله فمعنوية اى منسوبة الى المعنى لانها تفيد في المضاف تعريفا او تخصيصا اليه كما قال وتفيد الاضافة

المعنوية في المضاف تعريفا اذا كان مع المضاف اليه المعرفة نحو غلام زيد وفي المضاف تخصيصا اذا كان

المضاف اليه النكرة نحو غلام رجل لان الغلام يحتمل غلام الرجل وغلام المرأة فاذا اضيف الى رجل خرج غلام

المرأة واختص بغلام الرجل والمضاف اليه فيها اى في اسم الاضافة المعنوية لان في الاضافة اللفظية لم يقدر حرف

بان اى حرف لا بد ان يتقدر فيها ان كان جنسا للمضاف اى صادقا عليه وعلى غيره ويكون اصلا له

اى فتلك الاضافة بمعنى من نحو خاتم فضة اى خاتم من فضة لان الفضة صادقة على الخاتم وغيره واصل

له وعكسه فلت فضة خاتم لا يكون اضافة بمعنى من لان الخاتم وان كان صادقا عليها وعلى غيرها لكنه

ليس اصلا لها بل يكون اضافته بمعنى اللام او يكون المضاف اليه ظرفا له اى للمضاف فبمعنى فى نحو ضرب
اليوم اى ضرب فى اليوم فان اليوم ظرف زمان للضرب او يكون المضاف اليه غيرهما اى غير ان يكون جنس
المضاف او ظرفه فبمعنى اللام نحو غلام زيد اى غلام لزيد واعلم انه لا يلزم فى الاضافة بمعنى اللام ان يصح
التصريح باللام بل يكفى افادة الاختصاص الذى هو مدلول اللام فقولك يوم الاحد وعلم الفقه وشجر الاراك
بمعنى اللام ولا يصح اظهار اللام فيه وقد يكتسب المضاف المذكر من المضاف اليه المؤنث تانيثه اى
تانيث المضاف اليه وبالعكس اى يكتسب المضاف المؤنث من المضاف اليه المذكر تذكيره بشرط جواز الاستغناء
عنه اى عن المضاف بالمضاف اليه اى يمكن ان يقام المضاف اليه مقام المضاف من غير ذكر المضاف
فالاعتبار فى اجال المضاف اليه فى التانيث والتذكير لانه الملحوظ فى الكلام ولذا قالوا باكتساب
المضاف عن المضاف اليه كقوله اى قول الشاعر كما شرقت اى اضائت صدر القناة اى اعلاها
من الدم فان الشاعر انث شرقت مع ان فاعله صدر باعتبار اكتساب التانيث من المضاف اليه
وهو القناة لانه يصح ان يقال شرقت القناة وقوله اى كقول الشاعر انارة العقل اى ضياؤه
مكسوف اى باطل وذاهب وفيه ضمير مذكر يرجع الى الانارة باعتبار كسبها التذكير من المضاف اليه
الذى هو العقل لجواز ان يقال العقل مكسوف بطوع الهوى اى بالطاعة للاراء الفاسدة والانقياد للتخيلات
الكاسدة ذهب لطافة العقل وضياءه وانغمر فى لجاب الحوادث حتى لم يبق سنائه وتمام البيت

وعقل

وعقل عاصى الهوى يزداد تنويرا يعنى من لم يطع ولم يقتد هواه صار عقله يوما فيوما بل آنا
فآنا الى الترقى والكمال ولم يقبل الخسف والزوال اللهم احفظنا عن كسف عقولنا بالانغماق فى ظلم
المقاصد العاطلة والانطفاء بسبب استتار التوهمات الباطلة واجعلنا متمكنا لادراك المطالب العالية
الكافية ومحصلا للسعادات والكمالات الوافية انه موفق ومعين ومن ثمة اى ومن اجل ان اكتساب
المضاف عن المضاف اليه التانيث والتذكير مشروط بجواز قيام المضاف اليه مقام المضاف والاستغنائه
عنه امتنع قامت غلام هند بتانيث قامت باعتبار المضاف اليه لان هندا لم يمكن ان يقام
مقام غلام اذ غرض القائل قيام غلام هند لا قيام هند بل الواجب ان يقال قام غلام هند بتذكير
قام وكذا لا يجوز ان يقال قام ابنة زيد بتذكير قام بل الواجب ان يقال قامت وقد يكتسب المضاف من
المضاف اليه التعريف اذا اضيف نكرة الى معرفة نحو غلام زيد والتخصيص اذا اضيف نكرة الى نكرة
نحو غلام امراة كما سبق بيانهما والتنكير اذا اضيف معرفة الى نكرة نحو زيد قوم والعمومية نحو
نعم غلام الرجل زيد فالعمومية الرجل المعرف باللام التى هى لاستغراق الجنس استفاد الغلام العموم
والبناء كقوله تعالى ومن خزى يومئذ بفتح الميم على قراءة نافع والكسائى فبنى يوم لاضافته الى مبنى
وهو اذ والاستفهام كقولك غلام ايهم ضربت فاستفاد غلام معنى الاستفهام فلذا فى صدر الكلام
الثانى المجرور من الموضعين اللذين يكون الاسم مجرورا دائما بالحرف اللفظى وهو ما اى اسم

سطة

لنسب اليه اي الى الاسم شيء سواء كان اسما نحو انا مار بزيد او فعلا نحو مررت بزيد لو ا
حروف جر جر به ما اسند اليه شيء بلا واسطة حرف الجر كالفاعل والمفعول وغيرهما ملفوظ
به المضاف والمشهور اي الذي اشتهر بين القوم من حروف الجر اربعة عشر فسبعة منها اي من
حروف الجر تجر الاسم الظاهر والمضمر وهي السبعة التي تجر الظاهر والمضمر من فانها تدخل على
الظاهر نحو من زيد وعلى الضمير نحو منه وهي لابتداء الغاية والمراد بالغاية هو المسافة اطلاق
الاسم الجزء على الكل اذ معنى الابتداء اما من المكان نحو سرت من البصرة او من الزمان نحو صمت من يوم
الجمعة وعلامة من الابتدائية صحة ايراد الى وما يفيد فائدتها في مقابلها نحو هربت من القوم
الكوفة ونحو اعوذ بالله من الشيطان الرجيم لان المعنى التجأ اليه وقد تكون لتبيين المقصود و
صحة الموصول موضعه نحو قوله تعالى فاجتنبوا الرجس من الاوثان فانك لو قلت فاجتنبوا الرجس الذي
هو الوثن استقام المعنى وقد تكون للتبعيض وعلامته صحة وضع بعض مكانه نحو اخذت من الدراهم
اي بعضها وقد تكون زائدة في غير الكلام الموجب نحو ما جاءني من احد وهل جاءك من احد والى تدخل
الظاهر نحو الى زيد والضمير نحو اليه وهي لانتهاء الغاية فهي بهذا المعنى مقابلة من سواء كان
في المكان نحو رغبت الى السوق والزمان نحو قوله تعالى اتموا الصيام الى الليل وغيرهما قلبي اليك فان تعلق
الخاطب اليه باعتبار الشوق وقد تكون بمعنى مع نحو قوله تعالى ولا تأكلوا اموالهم الى اموالكم اي مع اموالكم

وعن فانها تدخل على الظاهر نحو عن القوس وعلى الضمير نحو عنه وهي للمجاوزة عن شيء وتعديته
اي اما بزواله عن الشيء الثاني ووصوله الى ثالث نحو رميت السهم عن القوس الى الصيد او بالوصول و
نحو اخذت عنه العلم او بالزوال وحده نحو اديت عنه الدين وقد يقع اسما بمعنى الجانب ويعلم
بدخول من عليها نحو من عن يمينك اي جانب يمينك وعلى اما دخولها على الظاهر نحو على زيد و
الضمير نحو عليه وهي لاستعلاء شيء على شيء نحو زيد على السطح وعليه دين وقد يكون اسما ويعلم
بدخول من عليها نحو من عليه اي من فوقه وفي في الاسم الظاهر نحو في زيد وفي الضمير نحو فيه وهي
ظرفية مدخولها الشيء حقيقة نحو المال في الكيس او مجازا نحو النجاة في الصدق وقد يقع بمعنى على
كقوله تعالى ولاصلبنكم في جذوع النخل والباء نحو بزيد وبه وهي للالصاق اي الى مجرورها
نحو مررت بزيد فان الباء تفيد مرورك بزيد اي بمكان يقرب منه وللاستعانة الفاعل في
الفعل عنه بمجرورها نحو كتبت بالقلم وللمصاحبة لمجرورها نحو اشتريت الفرس بسرجه
اي مع سرجه فان الفرس صاحب للسرج ولكن لا يلزم ان يكون حال الشراء مصاحبا له وللمقابلة
وقوع مجرورها مقابلا لشيء نحو بعت هذا بذلك وجعل الفعل اللازم متعديا بتضمنه
معنى التصيير فان معنى ذهبت بزيد صيرته ذاهبا وللظرفية نحو جلست بالمسجد اي في
المسجد وللتبعيض نحو قوله تعالى وامسحوا برؤوسكم اي بعض رؤوسكم وقد يكون زائدة قياسا في خبر

جملة دخل عليها هل نحو هل زيد بقائم ولیس نحو لیس زید بآكب وما نحو ما زید بقائم وفی
غیرهما سماعاً نحو بحسبك زید وكفى بالله شهیداً والقی بیده وحسبك بزید وتكون للقسم
سواء ذكر فعل القسم نحو اقسم بالله او لم یذكر نحو بالله وسواء كان هناك سوال نحو بالله
اجلس او لم یكن نحو بالله لأفعلن وسواء دخل على الظاهر نحو بالله لأفعلن او على المضمر نحو
بك لأفعلن ولا یختص دخولها بلفظ الله بل یدخل علیه وعلى غیره نحو الله لأفعلن
واللام فیها للزیادة له وهی للاختصاص بالملكیة نحو المال لزید وعدم الملكیة نحو الجل
للفرس وللبیان علة شیء ذهناً نحو ضربته للتأدیب وخارجاً نحو خرجت لمخافتك وقیل
بمعنى عن اذا كانت مع القول نحو قلت لزید انه لم یفعل الشیء قلت عنه وقد یكون زائدة نحو
ردف لكم ای ردفكم وقد یكون للقسم اذا تعجب فی امر العظیم نحو لله لا یؤخر الاجل فلا یأتی
لله لقد جاء الذباب وسبعة منها ای من حروف الجر تجر الاسم الظاهر فقط وهی ای
تلك السبعة مذ ومنذ یختصان بالزمان وهما لابتداء الغایة فی الزمان الماضی یعنی
انه اذا اریدا الزمان الماضی فالمراد انه مبتدأ زمان الفعل المثبت او المنفی هو ذلك الزمان الماضی
الذی یرید بهما لا جمیعه كما اذا قلت سافرت من البلد مذ او منذ سنة كذا بشرط ان یكون هذه
السنة الماضیة لا یكون فیها فان معناه ان مبتدأ مسافرتی او علم رؤیتی كان هذه السنة

والمتد

واستد الى الآن وهما فی هذه الصورة حرفا جر وما بعدهما مجرور بهما وقد یكونان اسمین وح
تكونان مبتدأ وما بعدهما مرفوع بالخبریة تكونان على معنیین احدهما بمعنى ان ما بعدهما اول المدة
لزمان الفعل المتقدم علیهما نحو ما رأیته مذ ومنذ یوم الجمعة برفع یوم ای اول علم رؤیته یوم الجمعة
ولا بد ح ان یكون بعدها اسم مفرد معین مثنى ولا مجموعاً حقیقة كالمثال المتقدم او حكما نحو ما رأیته
مذ الیومان صاحبنا فیه ای اول عدم الرؤیة هذان الیومان فالیومان بمنزلة امر واحد لان اول
المدة انما یكون امر واحد للاثنین ویشترط ان یكون الاسم الواقع بعدهما ح حقیقة كالمثال
المذكور او حكماً نحو ما رأیته مذ یوم لقیتنی فیه وثانیهما بمعنى جمیع المدة فلزم ان یكون یلیهما
المقصود بالعدد من التثنیة والجمع نحو ما رأیته مذ او منذ یومان او ثلثة ایام ولا یكون یلیهما
ح الا نیا ویل كان نوع ما رأیته مذ یوم الجمعة برفع یوم ویراد اول المدة وآخرها اثنی عشر ساعة
مثلا وقد یقع ح بعدهما المصدر او الفعل وان مخففة او ان مثقلة او الجملة الاسمیة
فیقدر زمان مضاف بعدهما نحو ما رأیت مذ ومنذ ذهابك وما رأیت مذ او منذ
ذاهب ای زمان انك ذاهب وما رأیت مذ او منذ زید مسافر ای زمان زید مسافر
ففی جمیع هذه الصور مذ ومنذ یكونان للظرفیة ومرفوعاً المحل بالابتدائیة وما بعدهما
مرفوع بالخبریة ورب لانشاء التقلیل فی اصل الوضع ولهذا وجب لها صدر الكلام و

فى معنى التكثير كالحقيقة وفى التقليل كالمجاز الحاج وتختص بالنكرة الموصوفة وفعلها
لا يكون الا ماضيا معنى نحو رب رجل كريم اى لقيته او رب رجل كريم لم افارقه وكثيرا ما يحذف
كقولك رب رجل كريم اى لقيته وقد يلحقها ما الكافة فتدخل على الجمل نحو قوله تعالى ربما يود
الذين كفروا وقد يكون ما زائدة فيدخل الاسم ويجر نحو قوله الشاعر ربما ضربة بسيف صقيل
وقد يحذف رب ويوضع بدلها الواو ويلزم ايضا ان يكون مدخولها نكرة موصوفة نحو قوله
وبلدة ليس لها انيس الا اليعافير والا العيس وفى رب تسع لغات احديها الاولى ضم الراء و
فتح الباء المخففة والثانية ضم الراء والباء المخففة والثالثة ضم الراء واسكان الباء المخففة والرابعة
فتح الراء والباء المشددة والخامسة فتح الراء والباء المخففة والسادسة فتح الراء والباء المشددة
مع ادخال تاء التانيث الساكنة فى اخرها والسابعة فتح الراء والباء المخففة مع ادخال التاء
والثامنة ضم الراء وفتح الباء المشددة مع ادخال التاء التاسعة ضم الراء وفتح الباء المخففة
ادخال التاء واعلم ان رب قد يدخل على الضمير المبهم المميز بنكرة منصوبة والضمير مفرد مذكر ابدا و
كان التمييز مثنى او مجموعا او مؤنثا نحو ربه رجلا او رجلين او رجالا او امراة او امراتين او نساء وقلة
لم يعتد به المص وجعلها مختصة بالظاهر والتاء للقسم واشترط فيها حذف فعل القسم وكونها
لغير السؤال فلا يقال تالله خلقته ولا تالله اكرمنى فتختص باسم الله تعالى نحو تالله ولا تدخل فى غير لفظ

موا

سواء كان اسما ظاهرا او ضميرا واعم من ان يكون من اسماء الله تعالى او غيرها وحتى وهى للانتهاء ا
ويشترط ان يكون ما قبلها داخلا فى ما قبلها نحو اكلت السمكة حتى راسها والراس ماكول بخلاف اذا
قلت الى راسها فانه لا يجب ان يكون ماكولا ويكون بمعنى مع كثيرا وعند المبرد يجوز دخولها على
المضمر مستدلا بالاشعار والكاف للتشبيه نحو زيد كالاسد وقد يكون زائدة نحو قوله تعالى ليس
كمثله شئ وقد يكون اسما بمعنى المثل نحو يضحكن عن كالبرد المنهم اى عن اسنان مثل البرد الذائب
وقد يدخل فى السعة على المرفوع المضمر نحو ما انا كانت والمبرد اجاز دخولها فى كل الضمائر نظرا
الى بعض اشعارهم والى او اى اذا كانت للقسم نحو والله ولا يستعمل مع فعل القسم فلا
اقسمت والله ولا مع السؤال فلا يق والله اخبرنى ولا يختص بظاهر معين بل تدخل على كل
الاسماء الظاهرة سواء كان اسم الله نحو والله او لا نحو ولعمرك النوع الرابع من انواع
المعربات ما اى اسم يرد منصوبا تارة وغير منصوب اخرى وهو اى هذا القسم اربعة
لا يزيد ولا ينقص الاول المستثنى وعرفه بقوله وهو المذكور بعد الا واخواتها التى المذ
فى ذلك الكتاب وقد تم هذا لكن المص اراد ان يذكر غاية ايراد المستثنى فى الكلام فلذا قال
للدلالة على عدم اتصافه اى اتصاف المستثنى بما اى بحكم نسب ذلك الحكم الى سابقها
الى سابق المستثنى وهو المستثنى منه مثلا اذا قلت جاءنى القوم الا زيدا فزيد لا يتصف بالحكم

تم المستثنى
وهو الرابعة صح

المنسوب الى القوم وكذا ما جاءني القوم الا زيدا فان زيدا لا يتصف بعدم المجيء المنسوب الى القوم
ولو كان ذلك السابق حكما في الكلام كما اذا لم يكن في الكلام المستثنى منه موجودا فانه يقدر
حكما قبل المستثنى او كان متأخرا عن المستثنى لكنه سابق حكما والمستثنى ينقسم الى قسمين كما قال فان
كان المستثنى مخرجا عن السابق بحيث لو لم يذكر حرف الاستثناء لكان المستثنى داخلا في المستثنى منه كما في
جاءني القوم الا زيدا فان زيدا داخل القوم ولا يخرج منه بغير الاستثناء فاذا اورد حرف
الاستثناء فقد اخرج عن القوم فيكون مخرجا عن القوم فمتصل اي فذلك المستثنى متصل لاتصاله
بما قبله المستثنى منه بحسب المعنى وان كان بعد الاستثناء مخرجا عنه والا اي وان لم يكن داخلا في
المستثنى منه قبل الاستثناء كما لا يكون داخلا فيه بعد الاستثناء فمنقطع اي فذلك المستثنى منقطع لانقطاعه
وعدم دخوله فيما قبله قطعا نحو جاءني القوم الا حمارا فان حمارا لا يدخل في القوم لا
قبلا ولا بعدا ولما كان المستثنى باعتبار الاتصال وعدمه وذكر المستثنى منه وعدمه وكون
الكلام موجبا وعدمه وجعل اداة الاستثناء الا وغيرها مختلف الاحكام شرع لبيانها فقال
فالمستثنى بالا واخواتها ان لم يذكر معه اي مع المستثنى بالا المستثنى منه اعرب المستثنى بحسب
العوامل وان اقتضى رفعا رفع المستثنى نحو ما جاءني الا زيد ونصبا فنصب نحو ما رأيت الا زيدا او
جرا فجر نحو ما مررت الا بزيد ويسمى ذلك المستثنى المذكور مفرغا لانه فرغ له العامل عن المستثنى منه

فالمراد

فالمراد بالمفرغ المفرغ له كما يراد بالمشترك المشترك فيه والكلام معه اي مع المستثنى المفرغ يكون غير موجب
وهو ما فيه نفي او نهي او استفهام نحو ما او هل او لا يضربني الا زيد فيفيد الكلام مع غير الموجب لانه من الجائز
ان لا يضربه احد الا زيد واما اذا كان موجبا نحو يضربني الا زيد لم يستقم المعنى فانه لا يجوز ان يكون اهل العالم
كلهم يضربه الا زيد ولكن اذا كان معنا في الموجب مع ترك المستثنى منه مستقيما جاز استثناء المفرغ في ذلك
الكلام نحو قرأت الا يوم الجمعة لظهور ان المتكلم لم يرد جميع ايام الدنيا بل اراد ايام الاسبوع او الشهر او مثل
ذلك لكن الاول لكثرته في غالب المواد فلذا قيده بقوله غالبا في الموجب وان ذكر المستثنى منه في الكلام
فان كان الكلام موجبا لا يكون فيه نفي او نهي او استفهام نصب المستثنى وجوبا والعامل فيه اما الفعل بتوسط
الا او الا بتوسط الفعل والا اي وان لم يكن الكلام موجبا وذكر المستثنى منه فان كان المستثنى متصلا بالمستثنى
منه فالاحسن اتباعه على اللفظ بالبدلية يعني يرفع المستثنى ان كان المستثنى منه مرفوعا وينصب اذا كان منصوبا
ويجر اذا كان مجرورا وغير الاحسن نصب المستثنى نحو ما فعلوه الا قليل بالرفع على البدلية من الضمير ويجوز
الا قليلا على النصب بالاستثناء وكذا ما ضربت القوم الا زيدا فان نصبه على البدلية احسن من الاستثناء
وكذا نحو ما مررت باحد الا زيد ويجر زيد بالبدلية مع جواز النصب وانما كان البدل احسن لان
النصب على الاستثناء انما هو بسبب التشبه بالمفعول وبواسطة الا لا بالاصالة والاعراب على البدل
بالاصالة وبغير واسطة فان تعذر اتباع المستثنى على لفظ المستثنى منه فعلى المحل اي لزم حمله

على المحل نحو لا اله الا الله فالله مرفوع بالبدلية على محل لا اله وهو الرفع بالابتداء اذ لا يبدل على لفظه
ونصب الله باعتبار صورة الفتح لزم ان يكون لا مقدرة عاملة فيه وهو غير جائز لانتقاض نفي لا بالا وهي لا تعمل
مع الانتقاض وان كان المستثنى منقطعا عن المستثنى منه فالحجازيون يوجبون النصب بالاستثنائية
ولا يجوزون الاتباع بالبدلية اذ لا يتصور فيه الا بدل الغلط وهو لا يقع الا بطريق السهو والغفلة
والمستثنى المنقطع انما يصار اليه بطريق الروية والفطانة والتميميون فقد قسموا المنقطع على قسمين احدهما ما يكون
قبله اسم يصح حذفه فيجوزون الاتباع بالبدلية مع تجويز النصب بالاستثنائية نحو ما جاءني القوم الا
حمارا منصوبا بالاستثنائية او نحو ما جاءني القوم الا حمار مرفوعا بالبدلية عن القوم فان القوم في مثل
المثال يصح حذفه واقامة حمار مقامه وثانيهما ما لا يكون قبله اسم كذلك فلا يجوزون البدلية
نحو قوله تعالى لا عاصم اليوم من امر الله الا من رحم اي رحمه الله هو المرحوم المعصوم فلا يكون داخلا في العاصم
ويكون منقطعا ولم يمكن ان يحذف عاصم ويقام من رحم مقامه تتمة لذكر اخوات الا واحكامها
والمستثنى بخلا نحو جاءني القوم خلا زيدا وعدا نحو جاءني القوم عدا زيدا وحاشا نحو جاءني القوم حاشا زيدا
ينصب بالمفعولية كما رايت في الامثلة مع فعليتهما اي فعلية خلا وعدا وحاشا فانها قد يكون
فعلا وقد يكون حرفا فاذا كانت فعلا ففيها ضمير فاعل مستتر ويرجع الى المصدر المقدر اي الى
اسم الفاعل منه او الى بعض مطلقا من المستثنى منه والتقدير جاءني القوم خلا او عدا او حاشا مجيئهم

نحو

منهم او بعض منهم زيدا وهذه الافعال في محل النصب على الحالية ولم يظهر معها قد ليكون اشبه بالا
التي هي اصل في باب المستثنى ويجر نحو جاءني القوم خلا وعدا وحاشا زيد مع حرفيتها اي حرفية الثلاثة المذكورة
والمستثنى بليس نحو جاءني القوم ليس زيدا ولا يكون نحو جاءني القوم لا يكون زيدا منصوب بالخبرية لانهما من
الافعال الناقصة واسمهما اي اسم كل واحد منهما مستتر في باب الاستثناء لا مطلقا وجوبا ولا يجيء مظهرا
اصلا وذلك الضمير يرجع الى اسم الفاعل المذكور او الى بعض من المستثنى منه مطلقا وهما في التركيب في محل النصب على
الحالية ووجه عدم ظهور قد مر والمستثنى بما خلا نحو جاءني القوم ما خلا زيدا وما عدا نحو جاءني القوم ما عدا
عمرا منصوب بالمفعولية وفاعلهما ضمير يرجع الى الاسم الفاعل من الفعل او الى بعض غير معين او الى
مصدر الفعل وكلمة ما مصدرية تجعل الجملة ما اوله بالمصدرية اي خلو وعدو وهما منصوبان بالظرفية
بتقدير مضاف اي وقت خلوهم او خلو مجيئهم من زيد ووقت مجاوزتهم او مجاوزة مجيئهم عمرا او على الحالية
بجعل المصدر بمعنى اسم الفاعل اي جاء وخاليا بعضهم ومجيئهم من زيد ومجاوزا بعضهم ومجيئهم عمرا وقيل انما
اجاز وفيهما اي في ما خلا وما عدا بدون ما النصب والجر ومع ما وجب النصب لان ما ههنا مصدرية مختصة بالافعال
المذكورة لا تستعمل الا في المستثنى المتصل الغير المفرغ ولا يتصرف فيها لانها قائمة مقام الا وهي لا يتصرف
فيها والمستثنى بغير نحو جاءني القوم غير زيد وسوى بكسر السين او ضمها مع القصر نحو جاءني القوم سوى زيد
وكذا سواء بفتح السين وكسرها مع المد نحو جاءني القوم سواء زيد مجرور بالاضافة ولا يكون

المستثنى معها غير مجرور فقط ولكن تعرب غير بما اى باعراب يستحقه ذالك الاعراب المستثنى بالا لانه

لما كان مع غير مجرورا ابدا فاعرابه الذى كان معربا به عند الا ينتقل الى غير قال فى الحاشية فيجب نصبها فى

نحو ما قام غير زيد ونصبها فى نحو قام القوم غير زيد والاحسن اتباعها فى نحو ما جاء القوم غير زيد و

يجب نصبها عند الحجازيين ويجوز اتباعها عند التميميين نحو ما جاء القوم غير حمار انتهى وهذا

كله ظاهر وتعرب سوى وكذا سواء كغير رفعا ونصبا وجرا عند قوم وهو ابن مالك و

الكوفيون متمسكين بقول الشاعر ولم يبق سوى العدوان دناهم كما دانوا فسوى لو كان ظرفا

لم يقع فاعلا لم يبق فعلم انها مخرجة عن الظرفية فوقع فاعلا فاذا وقعت للاستثناء اخرجت عن

الظرفية وتعرب بالاعراب الثلثة مثل غير فلا يجب فيها النصب بل والظرف عند اخرين وهو مذهب

سيبويه ويختار ابن الحاجب فيكون منصوبا بالظرفية ابدا الثانى من المواضع الاربع التى يكون الاسم فيها

منصوبا وفى وقت غير منصوب المشتغل عنه العامل يعنى العامل انزع شغله عن ذالك الاسم

فذالك الاسم يسمى بالمشتغل عنه العامل عند النحاة كما قال اذا اشتغل عامل فعلا كان او شبهه

عن اسم مقدم على ذالك العامل ولم يكن ذالك العامل مشغولا بذالك الاسم المقدم عاملا فيه بل

كان مشغولا بنصب ضميره اى ضمير ذالك الاسم لمثله نحو زيد ضربته او مشغولا بنصب متعلقه اى

متعلق ذالك الاسم نحو زيد ضربت غلامه كان لذالك الاسم المشتغل عنه العامل خمس حالات

وجوب النصب او الرفع وترجيح النصب او الرفع وتساوى الامران فيهما بقوله فيجب نصبه اى نصب ذالك

الاسم بعامل مقدر فى اول الكلام يفسره اى يفسر ذالك العامل المقدر المشتغل الذى وقع بعد الاسم

المذكور اذا تلى اى عقب الاسم المذكور ما اى شيئا لا يليه اى هذا الشئ الا الفعل فاذا علم ان هناك فعل

مقدر ليكون داخلا على ذالك الفعل حقيقة كاذا الشرطية فانها لا تدخل الا على الفعل فاذا دخلت على الاسم

فلا بد من تقدير الفعل ليكون داخلا عليه نحو اذا زيد لقيته فاكرمه فتقدير الكلام اذا لقيت زيدا

لقيته فاكرمه فحذف لقيت الاولى لتفسيرها بلقيت الثانية وفى بعض النسخ وقع عوض قوله كاذا

التحضيض نحو هلا زيدا اكرمته ويجب رفعه اى رفع ذالك الاسم بالابتداء ليكون مبتدأ اذا تلى الاسم المذكور

ما اى شيئا لا يليه اى لا يلى ذالك الشئ الا الاسم كاذا المفاجائية اى فى قولهم خرجت فاذا بالنمر والمثل

اذا لقيته وانت لا تشعر به فانها لا تدخل الا على الاسم نحو خرجت فاذا زيد يضربه عمرو فيجب رفع

زيد ليكون مبتدأ ولا يجوز نصبه لئلا يلزم دخول اذا على الفعل او فصل بينه اى بين ذالك الاسم وبين

العامل المشتغل عن ذالك الاسم ما اى شئ له اى لذالك الشئ الصدر كحرف الاستفهام فيجب رفع

الاسم المذكور لانه يلزم نصبه ان يكون العامل المذكور بحيث لو فرغ من ضمير الاسم ومتعلقه

لامكنه ان ينصبه وهنا لم يمكنه لانه لو فرض تسلطه عليه ان يكون ماله صدر الكلام واقعا فى الوسط

وهو لا يجوز نحو زيد هل رايته فلزم رفع زيد لوقوع هل بين زيد وبين رايته ويترجح نصبه

مع جواز الرفع اذا تلى الاسم المذكور مكان الفعل اى وقع فى موضع يقع الفعل فيه غالبا نحو
ازيدا ضربته فان همزة الاستفهام تدخل على الفعل غالبا فيختار نصب مدخولها ليكون الفعل
مقدرا هنالك او حصل بنصبه اى بنصب ذلك الاسم تناسب الجملتين المعطوفة والمعطوف عليها
فى العطف فان لم ينصب لم يحصل ذلك التناسب نحو قام زيد وعمرا اكرمته فينصب عمرو ويلزم جملة
الفعلية على الفعلية بخلاف الرفع لانه ان رفع لزم عطف الاسمية على الفعلية والاولى او
كان المشتغل عن العمل فى الاسم المذكور فعل طلب مثل فعل الامر والنهى وغيرها فالنصب ايضا راجح
لانه لو رفع لزم ان يكون مبتدا وفعل الطلب خبره وهو غير صحيح بظاهره ويحتاج الى التأويل والنصب معه
لا يحتاج الى التأويل فهو اولى نحو زيدا اضربه فلو وقع اضربه خبرا لزيد لزم ان يبقى التقدير زيد مقول
فى حقه اضربه ليصح الكلام ويستوى الامران اى الرفع والنصب للمتكلم ان يختار ايهما شاء
بلا تفاوت اذا لم تضعف باعتبار ايهما المناسبة فى العطف كما اذا عطفت جملة فيها الاسم
المذكور على جملة ذات وجهين اسمية وفعلية فلو رفع الاسم المذكور يكون عطف الاسمية
على الاسمية ولو نصب يكون عطفا على الفعلية وبقية المناسبة على التقديرين اى تقدير
الرفع وتقدير النصب نحو زيد قام وعمرو اكرمته فى داره فزيد قام جملة اسمية وخبرها جملة
فعلية فان رفعت انت عمرا فالعطف على الاسمية التى هى زيد قام او نصبت على الفعلية

التى

التى هى قام ويترجح الرفع على النصب فيما عدا ذلك اى فيما عدا المذكور لاولوية الرفع الحاصلة من
عدم التقدير فى الكلام بخلاف النصب فانه يحتاج الى تقدير عامل فيه نحو زيد ضربته فرفع زيد ارجح من
نصبه وجواز النصب بناء على اصل الجواز الثالث من المواضع الاربعة الجارية فيها النصب وغيره المنادى
والمندوب داخل فيه عند المص وهو اى المنادى المدعو بياء نحو يا زيد وهيا نحو هيا زيد او اى
بفتح الهمزة وسكون الياء نحو اى زيد او وا وهو مختص بالمندوب نحو وا زيد وهذه الاربعة انما
تدعى بها مع البعيد وقد يراد به غير القريب ليدخل فيه المتوسط لان اى للمتوسط وبالهمزة نحو
ازيد تدعى بها مع القريب ولا ينادى بها البعيد وبيا نحو يا زيد ينادى مطلقا اعم من ان
يكون قريبا او بعيدا وهذا التعريف الحاجبى الذى قال المنادى هو المطلوب اقباله [illegible]
الى التأويل ليدخل المنادى الذى نادبته مقبلا وكذا ما لا يكون له وجه من نحو السماء [illegible]
بخلاف تعريف المص لانه مستغن عن هذه التكلفات ولا يشترط كونه اى كون المنادى مظهرا
كما مر فى الامثلة واما فى نحو [illegible]كلفات يا انت وان تؤدى على الضمير المنفصل لكنه ضعيف
لمخالفة الفصحاء ويشترط خلوه اى خلو المنادى عن اللام اى لام التعريف لئلا يجتمع التعريفان
بلا فاصلة احديهما اللام وثانيهما حرف النداء وهو غير جائز عندهم فلا يقال يا الرجل
واما اذا لم يكن التعريف بالآلة كما فى يا زيد فلا يكون الاجتماع مضرا وكذا لا يضر لوجود

الفاصلة اذا كان بينهما اى نحو يا ايها الرجل او بهذا نحو يا هذا الرجل او بهما نحو يا ايهذا الرجل
لكن لو لم يتصل باحديهما لم يجز الجمع بينهما الا فى لفظ الجلالة بقطع الهمزة فانهم جوزوا دخول حرف
النداء فيه لانه حرف التعريف فيه غير متمحض للتعريف لان اصله اله فادخل عليه الالف واللام للتعريف
فقيل الاله فحذف الهمزة وعوض عنها الالف واللام فصار لازما للكلمة فجاز لكونه لازما لا
عوضا معا بخلاف مثل النجم والصعق فانه وان كان الالف واللام فيه لازما لكنه غير عوض
عن شىء فلا يدخل عليه حرف النداء ولا يقال يا النجم ويا الصعق وبخلاف الناس فان اصله
الاناس فحذفت الهمزة وعوض الالف واللام عنها لكنه غير لازم للكلمة لانه يقال ناس فى
الكلام فلا يدخل عليه حرف النداء ايضا ولعدم كون الالف واللام فى التى عوضا ولا لازما للشىء
اذا قيل يا التى كما وقع فى قول الشاعر من اجلك يا التى تيمت قلبى وانت بخيلة بالود
عنى حكم بانه شاذ مخالف للقياس وقد يحذف جوازا حرف النداء فى جميع اقسام المنادى
الا مع اسم الجنس يعنى به ما كان نكرة قبل النداء سواء تعرف بالنداء نحو يا رجل ولم يعرف
يا رجلا لان نداءه لم يكثر كثرة نداء العلم فلو حذف منه حرف النداء لم يسبق الذهن الى
انه منادى والمندوب والمستغاث لان المطلوب فيهما امتداد الصوت والحذف ينافيه
والاسم الاشارة لانه كاسم الجنس فى الابهام فمع الحذف لم يعلم انه منادى ولفظ الجلالة

لو كان

لو كان مع عدم الميم فانه لا يحذف حرف ندائه فى الاغلب لما فى حذف حرف النداء من عدم الاعتناء
والاعتداد بالمنادى وهو غير جائز بالنسبة الى الله تعالى وان وجدت الميم نحو اللهم لزم الحذف فلا يقال يا
اللهم لان اصله يا الله فلما حذف حرف النداء عوض عنه الميم فيقال اللهم فلو ذكر حرف النداء لزم اجتماع العوض
والمعوض عنه وهو غير جائز وانما اخر الميم تبركا باسمه تعالى تفصيلا ولما كان المنادى مفعولا به بتقدير
ادعو معنى يا زيد ادعو زيدا وحق المفعول به ان يكون منصوبا ابدا لكن المنادى قد يكون منصوبا وقد
يكون مرفوعا اراد البيان بنسبته فقال المفرد المعرفة وهو ما لا يكون مضافا ولا مشابها به المعرفة اى لا يكون
نكرة والمفرد النكرة المقصودة نبذ به يعنى يكون بعد النداء معرفة ببيان ان هذان القسمان علما
يبنى على ما يرفعان به اما بناؤهما فلان المنادى مشابه لكاف ذلك والمضمر من جهة الافراد والخطاب و
لحصول فيهما معنى الاصل فيكون مشابههما ايضا فيبنيان واما وجه بنائهما على ما يرفعان به فلان اعرابا لنا
المعرب اما نصب كما فى المضاف ولما جر كما فى الاستغاثة فلزم ان يكون حال المبنى غير حال المعرب فبنى على
ما يرفع به فان كان رفعه بالضمة فكذا بناؤه بالضمة نحو يا زيد ويا رجل او بالالف فبناؤه
ايضا بالالف نحو يا زيدان ويا رجلان او بالواو فبناؤه بالواو نحو يا زيدون ويا رجلون
والمنادى المضاف وشبهه اى شبه المضاف وهو كل اسم لا يتم معناه الا بانضمام امر اخر وغير المقصود
من المنادى سواء كان مفردا ام لا ينصب اى كل واحد منها بالمفعولية لقيام حرف النداء مقام ادعو

والمنادى يكون مفعولاً له نحو يا عبد الله مثال ويا طالعاً جبلاً مثال للمضاف المعرفة اذا كان مقصوداً بالنداء

ويحتمل ان يكون مثالاً لشبه المضاف الغير المقصود ويا رجلاً مثال الغير المقصود المفرد والمنادى المستغاث وهو

منادى دخل عليه لام التخصيص للدلالة على انه مخصوص بالاستغاثة من بين الامثال والالف الاستغاثة

مخفض بلامها اى المخفض المنادى بلام الاستغاثة لانها جارة تجر ما بعدها وهى مفتوحة لانها اذا

دخلت على الضمائر كانت مفتوحة والمنادى قائم مقام الضمير فكانها داخلة على الضمير ويفتح المستغاث

بالفها اى الالف الاستغاثة ولا لام فيه حين اذ دخل الف الاستغاثة لتضاد اثريهما نحو يا لزيد

وهو مثال للمستغاث باللام فتفتح لام المستغاث وتكسر لام المستغاث له ويا زيداه بالحاق الهاء فى الوقف

مثال للمستغاث بالالف والمنادى العلم احترز به عن غير العلم نحو يا رجل ابن زيد فانه يكون بالصفة

المفرد احترز به عن المضاف وشبهه نحو يا عبد الله ابن زيد لانه لا يكون الا منصوباً الموصوف بابن

او ابنة لا تخلل واسطة بين المنادى وبينهما الجزء نحو يا زيد الظريف بن عمرو والعلم ابن يفتح

فيه مضافاً اى حال كون واحد من ابن وابنة مضافاً الى علم اخر بخلاف ما كان مضافاً الى غير علم نحو

يا زيد بن رجل فانه مضموم كما هو حق المنادى المفرد المعرفة مختار فتحه اى فتح المنادى المذكور لكثرة

وقوع المنادى جامعاً لهذه الصفات والكثرة مناسبة للتخفيف مع جواز الضم لما عرفت من انه مبنى

بالضم نحو يا زيد بن عمرو بفتح زيد مع جواز ضمه وكذا يا هند ابنة عمرو واعلم ان ابنا اذا وقع بين

العلمين

العلمين يناسب يلاحظ وان كان اولهما المنادى يحذف همزة ابن فى اللفظ والكتابة وان لم يكن اولهما

المنادى فان كان ابن صفة العلم فتحذف همزته فى اللفظ والكتابة مع حذف تنوين علم الاول نحو جاءنى زيد

بن عمرو من غير تنوين زيد وان كان خبراً للعلم الاول فتثبت همزته فى الكتابة دون اللفظ مع تنوين

العلم الاول نحو زيد ابن عمرو برفع زيد منوناً وان لم يقع الابن بين العلمين سواء كان طرفاه غير علم

او احدهما غير علم ويكون الاخر علماً وان كان الاسم الاول منادى تحذف همزته فى اللفظ دون الكتابة

وان لم يكن منادى فان كان ابن صفة للاسم الاول فنون الاسم الاول وتثبت الهمزة فى الكتابة دون

اللفظ نحو جاءنى رجل ابن زيد وان كان خبراً للاسم الاول فتثبت تنوين الاسم الاول مع اثبات الهمزة

فى الكتابة دون اللفظ نحو رجل ابن وحكم ابنة كحكم ابن فى جميع الصور الست والمنادى المنون ضرورة

شعرية يجوز ضمه اى ضم المنادى مع التنوين اما الضم فلانه منادى مفرد معرفة واما التنوين فللضرورة

ويجوز نصبه ايضاً لانه لما نون صار معرباً فلزم ان يكون منصوباً لكونه مفعولاً به نحو سلام الله

يا مطراً عليها لما نون للضرورة مطرٌ بالرفع ومطراً بالنصب وتمام البيت وليس عليك يا مطر السلام

والمنادى المكرر المضاف ان المنادى المفرد المعرفة صورة اذا كرر والثانى اسم مجرور بالاضافة

يجوز ضمه اى ضم المنادى الذى هو الاول من المكررين لانه منادى مفرد معرفة بحسب الظاهر

ويجوز نصبه لانه مضاف الى الاسم المجرور والمكرر الثانى تاكيد لفظى فاصل بين المنادى والمضاف

وامر المجرور المضاف اليه كما هو مذهب سيبويه او مضاف الى المحذوف بقرينة المذكور كما هو مذهب
المبرد كتيم الاول في يا تيم تيم عدي فان الاول من حيث انه منادى مضاف الى عدي المذكور او الى
عدي المحذوف بقرينة المذكور جاز النصب ولذا لم ينون تيم الاول مع انه معرب وفي الثاني تعين
النصب لانه اما تابع مضاف وتابع مضاف وعدم تنوين تيم الثاني لانه اما مضاف او مكرر الاول
بلفظه وحركته وتمام البيت يا تيم تيم عدي لا ابا لكم يلقينكم في سوءة عمر والبيت لجرير حين اراد عمر التيمي
الشاعر ان يهجوه فقال جرير خطابا لبني تيم لا تتركوا عمر ان يهجوني فيلقينكم في مكروه من قبله يعني
مهاجاته اياهم متفرع لك فاعلم ان توابع المنادى معربا او مبنيا او مضافا ويكون التوابع من
اي قسم منها اي كانت مفردة او مضافة مختلفة الاحكام فاشار الى تفاصيلها فقال وتوابعه اي
توابع المنادى المضافة بالاضافة المعنوية لا اللفظية ولا المشبهة بالمضاف لانهما في حكم
المفردة الاتي حكمها تنصب تلك التوابع لان المنادى اذا كان مضافا تنصب مع حرف النداء
فنصبه اذا كان تابعا اولى مطلقا اي سواء كان المنادى مبنيا نحو يا زيد ذا المال او معربا نحو يا عبد الله
ذا المال اما توابعه المفردة حقيقة كانت او مضافة بالاضافة اللفظية او مشبهة بالمضاف
واما تابعه المنادى المعرب فللمنادى المبني فتوابع المنادى المعرب تعرب باعرابه اي باعراب المنادى
المعرب نحو يا رجلا وزيدا او يا عبد الله وعمرا وتوابع المنادى المبني على ما يرفع به اي المنادى

المفرد

المفرد المعرفة واحترز به عن المنادى المستغاث بالالف فانه لما كان مبنيا على الفتح لا يكون توابعه الا
منصوبة نظرا على لفظه ولكن حكم توابع المنادى المبني على ما يرفع به لا يكون واحدا في كل التوابع بل انه كان
من التاكيد والصفة وعطف البيان ترفع تلك التوابع حملا على لفظه اي لفظ المنادى لان ضمة
المنادى لما كان عارضا شابه حركة الاعراب فيجوز الحمل على لفظه نحو يا تميم اجمعون ويا زيد العاقل
وبشر ونصب حملا على محله لان حق تابع المبني ان يكون تابعا لمحله ومحله منصوب بالمفعولية نحو يا تميم اجمعين
ويا زيد العاقل وبشرا والبدل يكون كالمستقل من المنادى اي لا يكون اعرابه تابعا للمبدل منه بل يكون
اعرابه وبناؤه نظرا الى نفسه مطلقا اي مفردا كان البدل او مضافا او مضارعا له نحو يا زيد زيد و
يا زيد اخا عمرو ويا زيد طالعا جبلا اما المعطوف فلا يخلو اما ان يكون مع لام التعريف ام لا فان كان مع
ال اي لام التعريف نحو يا زيد والحارث فالخليل بن احمد وهو استاد سيبويه يختار فعطى رفع المعطوف
مع تجويز النصب لانه في الحقيقة منادى مستقل لكن لما لم يباشره حرف النداء لم يعرب مبنيا بالضم فجعلت اعرابه
رفعا لكونه شبه الضم ويونس يختار نصبه اي نصب المعطوف مع تجويز الرفع فانه لما امتنع فيه تقدير حرف النداء
بواسطة اللام لا يكون منادى مستقلا فله حكم التبعية وتابع المبني تابع لمحله ومحله النصب والمبرد المشهور بابي
العباس ان كان المعطوف مما يمكن نزع اللام كالخليل فان الالف واللام منه يمكن ان ينزع عنه و
قيل خليل فكالخليل اي فالمبرد كالخليل في اختيار الرفع لامكان جعله منادى مستقلا بنزع اللام منه

والآ فان لم يكن المعطوف كاسم الخليل في جواز نزع اللام عنه بل يكون لازماً كالنجم والصعق

الكوكبين فكيونس اى المبرّد مثل يونس في اختيار النصب لامتناع جعله منادى مستقلاً والآ

وان لم يكن المعطوف مع ال فكالبدل في كونه كالمنادى المستقل مطلقاً نحو يا زيد وعمرو ويا زيد اخاه

ويا زيد لا لعاجلاً واعلم ان المذكور حكم توابع المنادى المعرب بالاعراب اللفظي قبل النداء فاراد

ان يبيّن حكم توابع التى كان اعرابه تقديرياً قبل النداء او كان مبنياً قبله فقال وتوابع ما اى منادى

ضمة لكونه لازم عن قابل للحركة كالمقصور الاخر نحو موسى عيسى و توابع المبنى قبل النداء نحو سيبويه وهولاء

فاذا نودى هذان القسمان كانا مضمومين كتوابع المنادى المضموم لفظاً في جواز الوجهان الاوّل

فترفع التوابع للبناء المقدّر على اللفظ اى على لفظ المنادى نحو يا موسى الظريف ويا سيبويه العا

برفع وصفهما وتنصب التوابع للنصب المقدّر على المحل اى على محل المنادى نحو يا موسى الظريف ويا سيبويه العا

بنصب وصفهما الرابع من المواضع الاربعة الجائز فيها النصب وغيره مميز اسماء العدد اعلم ان العدد

على ثلثة اقسام اقل الاعداد وهو من ثلثة الى عشرة واوسط الاعداد وهو من احد عشر الى تسعة

تسعين واكثر الاعداد وهو من مائة الى ما يتناهى مميز كل قسم منها غير مميز الآخر فمميز الثلثة

الى العشرة التى هى اقل الاعداد مجرور مجموع لفظاً نحو ثلثة رجال او معنى نحو ثلثة رهط اما كونه مجروراً

لانه لما كثر استعماله اضيف الى مميزه لحصول التخفيف باسقاط تنوينه بالاضافة واما كونه مجموعاً

ليطابق

مميز ثلثة تا ده همه مجموع و مجرور صد تا الف مجرور است مفرد

زده تا صد همه بر عكس مذكور منصوب مثنى هر دو جمع الف مشهور

ليطابق المعدود العدد ومميز ما بين العشرة والمائة وهو من احد عشر الى تسعة وتسعين يعنى اوسط

الاعداد منصوب مفرد اما نصبه في العقود فلتعذّر الاضافة فيها لشبه نون الجمع واما في غيرها فلبقاء

التنوين لان كل تنوين حذف بغير اللام والاضافة فهو في تقدير التنوين واما افراده فلحصول الغرض به

مع كونه اخف من الجمع ومميز المائة والالف ومثناهما اى مثنى المائة والالف نحو مائتان والفان وجمعه

اى جمع الالف نحو آلاف مجرور مفرد اما كونه مجروراً فللتخفيف واما كونه مفرداً فلحصول الغرض به

اى ترك جمع المائة فلا يقال ثلاث مئات رجل بل يقال ثلاث مائة رجل واصول العدد اى اصل اسماء العدد

التى يتولد منها اعداد غير متناهية اما بالتثنية كمائتين والفين او بالجمع كآلاف والوف وعشرين او

بالتركيب اضافياً كان كثلثمائة او مزجياً كخمسة عشر او بالعطف كخمسة عشر اثنى عشر كلمة واحد

الى عشرة ومائة والف ويكون احكامها مختلفة فالواحد والاثنان يذكران باسقاط التاء اذا كانا

مع المذكر نحو رجل واحد ورجلان اثنان ويؤنثان بادخال التاء عليهما اذا كانا مع المؤنث نحو

امرأة واحدة وامرأتان اثنتان ولا يجامعهما اى لا يجامع لفظ الواحد والاثنين المعدود فلا

واحد رجل ولا اثنان رجلان بل يقال رجل ورجلان من غير ذكرهما والثلثة الى العشرة بالعكس

اى يسقط التاء مع المؤنث نحو سخرها عليهم سبع ليال من غير التاء اذ ليال جمع وهو لكونه بمعنى الجمع مؤنث

قال في الصحاح الليل واحد بمعنى جمع وواحده ليلة مثل تمر وتمرة وقد جمع ليالى فزادوا فيه الياء على غير

ولذلم اها فها الى التى ويثبت التاء مع المذكر نحو ثمانية ايام بادخال التاء لان اليوم مذكر وتذكير
المميز وتانيثه باعتبار واحد وانما فعلوا تانيث الاعداد على عكس ساير الاسماء لان المعدود المذكر لما
كان جمعا يكون مؤنثا فيلزم لحوق التاء بعدده واذ الحق للمذكر لم يحق للمؤنث فرقا بين المذكر والمؤنث
ولم يفعل بالعكس لان المذكر اسبق فاحتيج الى تانيثه اولا تتمة لابد ان تعلم وتقول اذا جاوزت من
العشرة احد عشر واثنا عشر بتذكير كلا جزئيهما فى المذكر كما هو القياس احدى عشرة اثنتا عشرة بتانيث
كلا الجزئين فى المؤنث كما هو الاصل ثلثة عشر بادخال التاء فى جزء الاول واسقاطها فى الثانى وهكذا
الى تسعة عشر فى المذكر نحو ثلثة عشر رجلا فيكون اسقاط التاء فى الجزء الثانى على ما هو القياس فى الاسماء
وتانيث الجزء الاول على غير قياس ثلث عشرة الى تسع عشرة باسقاط علامة التانيث فى الجزء الاول فاثباتها
فى الجزء الثانى فى المؤنث نحو ثلث عشرة امراة على عكس المذكر وانما فعلوا ذلك لان الجزء الاول
فى المذكر والمؤنث لما كان جاريا على ما كان قبل التركيب فلزم ان يكون الجزء الثانى جاريا على ما هو الاصل
فى تذكير الاسماء وتانيثها اذ لو دخل فى الجزء الثانى علامة التانيث يلزم فى المذكر اجتماع تانيثين
فيما هو كالكلمة الواحدة فاسقطت حال التذكير فى الجزء الثانى وادخلت فى الجزء الثانى حال التانيث
لانتفاء المانع ولكن بعضهم كسر واثنتى عشرة وبعضهم اسكنها لئلا يلزم اربع فتحات فى كلمة واحدة
مع ثقل التركيب ويستويان اى المذكر والمؤنث فى عشرين واخواتها من ثلثين واربعين الى تسعين تقول عشرون

رجلا وامراة ثم اذا جاوزت من عشرين تعطف على ما جاوزت منه وتقول احد وعشرون رجلا فى المذكر
تعطف عشرون على احد واحدى وعشرون امراة بتانيث احدى فى حال التانيث وعطف عشرون عليها اثنان وعشرون
رجلا بالعطف وتذكير الجزئين حال كون المعدود مذكرا اثنتان وعشرون امراة بالعطف وتانيث الجزء
الاول اذا كان المعدود مؤنثا ثلثة وعشرون رجلا بالعطف وتانيث الجزء الاول فى المذكر كما هو قياس تانيث
العدد ثلث وعشرون امراة بالعطف واسقاط التاء فى الجزء الاول للمؤنث كما هو قياس فى العدد
وهكذا يثبت التاء فى الجزء الاول مع العطف فى المذكر ويسقط التاء فيه مع العطف فى المؤنث الى
تسع وتسعين امراة واما المائة والالف والمائتان والالفان تستعمل مع المذكر والمؤنث من غير تغير تقول
مائة رجل ومائة امراة والف رجل والف امراة فاذا جاوزت عنهما فلا بد من عطف ما زاد على المائة
والالف عليهما وتستعمل ما زاد عليهما على ما عرفت من التذكير والتانيث فى الاعداد من الواحد الى تسع وتسعين
ولا تتغير المائة والالف تقول مائة وخمسة رجال ومائة وخمس نسوة باثبات تاء خمسة فى الاول واسقاطها
فى الثانى وهكذا تستعمل ما دون المائة على ما عرفت الى ان تصل الى مائتين ثم تستعمل ما دون المائة وتعطف
على ما بين وهكذا الى الالف واذا وصلت الى الالف تستعمل ما دون المائة على ما عرفت ودون
المائة على ما عرفت وتعطف المائة على الالف وما دون المائة على المائة فتقول الف ومائة
واحد وعشرون رجلا والف ومائة واحدى وعشرون امراة ولم يجز حذف الفاعل فى المواضع

لأنّ الغرض فيها معرفة الأمثلة لكون الأكثر معلوما والمبنيات اقسام منها المضمر وانما بنى لكونه محتاج

المكنى عنه فشابه الحرف للاحتياج الى الغير وهو ما وضع لمتكلم من حيث انه يتكلم يحكي عن نفسه نحو انا

او مخاطب من حيث انه مخاطب يتوجه اليه الخطاب وهو انت او غائب تقدم ذكره اى ذكر الغائب

سبق ذكر الغائب لفظا او معنى فقط بل يشترط السبق مطلقا ولو حكما لانّ التقديم اللفظى ما يكون

المتقدم ملفوظا تحقيقا مثل ضرب زيد غلامه او تقديرا مثل ضرب غلامه زيد والتقدم المعنوى ما يكون

المتقدم مذكورا من حيث المعنى لا من حيث اللفظ سواء كان المتقدم المعنوى مفهوما من لفظ بعينه كقوله

هو اقرب للتقوى فانّ مرجع الضمير هو العدل المفهوم من قوله اعدلوا او مفهوما من سياق الكلام كقوله تع

ولأبويه لانه لما تقدم ذكر الميراث دل على انّ ثمّ مورثا فكانه تقدم ذكره معنى والتقدم الحكمى ما يكون

مفسر الضمير مؤخرا لغرض يوجب تأخيره عنه وهو فى حكم المتقدم كما فى ضمير الشأن والقصة وغيرهما على ما يأتى

بيانهما فكل واحد من هذه المتقدمات جائز فى ضمير الغائب فان استقل الضمير بنفسه وغير محتاج

كلمة اخرى قبله يكون كالجزء منها بل يكون كالاسم الظاهر فمنفصل سواء كان مجاورا لعامله نحو ما انت

منطلقا او غير مجاور له نحو ما ضرب الا اياك والا اى وان لم يكن الضمير مستقلا بنفسه بل يكون محتاجا

الى عامله الذى قبله ليتصل به ويكون كالجزء منه فمتصل لاتصاله بما قبله والمتصل على ثلثة اقسام

مرفوع نحو ضربت ومنصوب متصل نحو ضربك ومجرور نحو مررت بك والمنفصل غير مجرور اى يكون مرفوعا

نحو انا قائم ومنصوب نحو اياك نعبد ولكن لا يكون مجرورا لامتناع الفصل بين الجار والمجرور فهذه اقسام

خمسة مرفوع متصل ومنصوب متصل ومجرور متصل ومرفوع منفصل ومنصوب منفصل ولا يسوغ اى لا يجوز المنفصل

لان وضع الضمائر للاختصار والمتصل اخصر فلا يجوز اتيان المنفصل الا لتعذر المتصل وذلك التعذر

اما لتقديم الضمير على عامله نحو اياك ضربت او لوقوع الفاصل بينه وبين عامله نحو ما ضربك الا انا

او لحذف عامله فلا يوجد ما يتصل به نحو اياك والشر اى اتق نفسك والشر او لكون عامله معنويا

فامتنع اتصال اللفظ بالمعنى نحو انا زيد او لكون عامله حرفا وهو مرفوع اذ الضمير المرفوع لا يتصل بالحرف

نحو ما انت قائم بخلاف المنصوب نحو انّى او لكون الصفة التى اسندت الى الضمير جارية على غير من هى له نحو

زيد عمرو ضاربه هو فانه لو قيل زيد عمرو ضاربه من غير ذكر هو التبس على السامع ان الضارب زيد او

بل المتبادر انه عمرو لانه اقرب الى الضمير المستتر بخلاف ما اذا قيل ضاربه هو فانه لما انفصل الضمير على خلاف

الظاهر يعلم ان مرجعه ما هو خلاف الظاهر وهو زيد والا لا حاجة اليه ولذا وقع الالتباس بدون

الانفصال فى بعض الصور حمل عليه ما لا لبس فيه مثل هند زيد ضاربته هى لكنه يلزم ذكر هى اطرادا

الباب وانت فى هاء سلنيه وشبهها اى شبه الهاء كالكاف فى ضربنيك بالخيار فى اتيان اتصالهما

وانفصالهما فمع الاتصال تقول سلنيه وضربنيك ومع الانفصال سلنى اياه وضربنى اياك وانما

كان الاتصال والانفصال فيهما متساويين لانهم قالوا اذا اجتمع ضميران وليس احدهما مرفوعا وكان

احدهما اعرف وتقدّم الاعرف ففي الاخير يجوز الاتّصال والانفصال بالخلاف مالو كان احدهما مرفوعًا

نحو ضربته وجب اتّصال الضميرين واما اذا كان الضميران متساويين في التعريف نحو اعطاه اياه او كان

غير الاعرف مقدّمًا نحو اعطيته اياك فيجب انفصال الضمير الثاني في الصورتين مسئلة وقد يتقدّم

على الجملة ضمير غائب للتعظيم والاجلال لانّ ذكر الشيء مبهمًا ثمّ ذكره مفصلا اوقع في النفس تعظيما واجلالا

ولئلا يفوت الكلام عن السامع عند غفلته مفسّرًا ذالك الضمير الغائب لا بها بالجملة المذكورة بعده

يسمّى هذا الضمير ضمير الشأن ان كان ذالك الضمير مذكرًا ويسمّى ضمير القصة ان كان مؤنثا ويحسن تأنيثه

اى تانيث الضمير ان كان المؤنث فيها اى في تلك الجملة عمدة ليحصل المناسبة بين الضمير وبين ما هو

في الجملة ولا يجب التأنيث لانّ الضمير لا يكون راجعًا اليها وقد يكون ذالك الضمير منفصلا وذالك

اذا كان عامله معنويًا نحو هو زيد قائم وقد يكون متصلا بارزًا ان كان ذالك الضمير منصوبا بالحرف

نحو انّه زيد قائم او بالفعل نحو ظننته زيد قائم وقد يستتر اذا كان عامله فعلا وهو مرفوع نحو كان

زيد قائم لوجوب استتار الضمير الغائب المرفوع المفرد في الفعل بلا فصل ويحذف ضمير الشأن مع انّ

المخففة لزومًا كما سبق ولا يعمل فيه اى في ضمير الشأن الا الابتداء او نواسخه اى نواسخ الابتداء

ولا يخفى عليك انّ اعمال جميع النواسخ المذكورة في ضمير الشأن غير مشهور وانّ ضمير الشأن مع افعال

القلوب معترض انها غير داخلة في النواسخ على ما قررها ولا يثنّى ضمير الشأن ولا يجمع ولا تفسير

خلافا

خلافًا للكوفيين ولا يتبع ضمير الشأن في الاعراب الشيء نحو هو الامير راكب مثال الضمير الشأن العامل

فيه الابتداء وانّه الامير راكب مثال الضمير الشأن والعامل فيه انّ وكان الناس صنفان مثال الضمير الشأن

والعامل فيه كان فائدة وهي انّ الضمير لا يعود على المتأخر لفظا ورتبة لئلا يلزم اضمار قبل الذكر لفظا ورتبة

ولكنّه ذكر بعض المحققين من النحاة عود الضمير على المتأخر منه لفظا ورتبة في خمسة مواضع يعني انّه يجوز

في تلك المواضع الخمسة لا غير والمواضع الخمسة اما اذا كان الضمير مرفوعًا باوّل العاملين المتنازعين

في اسم ظاهر بعدهما كما يأتي في باب التنازع واعملنا الثاني فالضمير الذي كان في العامل الاوّل راجعًا

الى الاسم الظاهر وهو متأخر عن الضمير لفظا ورتبة نحو اكرماني واكرمت الزيدين فانّ اكرماني

واكرمت تنازعا في زيدين وجعلنا الزيدين مفعول اكرمت واضمرنا الفاعل في اكرماني وهو

الف التثنية وراجعا الى الزيدين المتأخر عنه لفظا ورتبة او كان الضمير فاعلا في باب نعم

اى في افعال المدح والذم ومستترا فيه مفسّرًا ذالك الضمير بتمييز بعده نحو نعم رجلا زيد فانّ

فاعل نعم في الاصل الرجل ثمّ اضمر في نعم واستتر فيه وفسّر برجلا فصار الضمير قبل الذكر وكان مبدلا

منه اى من الضمير ظاهر اسم اى اسم ظاهر نحو ضربته زيدا فانّ هاء زيد عبارة عن زيد وهو

متأخر منه لفظا ورتبة او كان الضمير مجرورا بربّ لكن كون الضمير مجرورا به على ضعف

لانّ الاصح فيه ان يدخل على نكرة موصوفة نحو ربّه رجلا ضربته بتقدّم على رجل وراجع عليه

مع كونه مقدما عليه لفظا ورتبة او كان الضمير للشان او القصة كما مر بيانهما لكن في جميع المواضع
الخمسة للرجع مقدم حكما وان لم يتقدم لفظا او معنى قال في الحاشية هذه المواضع الخمسة من المشهورة
وزاد الزمخشري سادسا وهو الضمير المفسر بمميز كقولهم هي النفس تحمل ما حملت ومن ذالك ان هي
الا حياتنا الدنيا وليس هذا من ضمير شان لانه لا يفسر الا بجملة انتهى ومنها اى من المبنيات
اسماء الاشارة وانما بنيت لشبهها بالحروف من جهة احتياجها بالمشار اليه كالحروف وهي
ما اى اسماء وضع كل واحد منها المشار اليه اشارة حسية بالجوارح والاعضاء لانها المتبادر من
الاشارة عند الاطلاق بخلاف ضمير الغايب وامثالها لانها للاشارة الذهنية لا الحسية واما مثل
ذالكم الله ربكم مما ليس الاشارة فيه حسية محمول على المجاز فللمفرد المذكر ذا فلا كان وغيره ذا ولمثناه
اى المثنى المفرد المذكر ذان مرفوع المحل قال في الحاشية مرفوع المحل حال من المثنى ووقع المثنى في حال الرفع
بالالف وفي حالتي النصب والجر بالياء لكونه معربا بالحرفين في الحالين بل ذالك لمراتفاقي
سمع كذلك من العرب انتهى وذين منصوبه اى منصوب المحل ومجروره اى مجرور المحل كما بينه رحمه الله
ثم استشعر اعتراضا بان هذان في قوله تعالى ان هذان لساحران قد وقع في محل النصب مع الالف فاجاب
عنه بقوله متاول قال في الحاشية قيل ان ان هنا بمعنى نعم وهذان مبتدا وساحران خبره وقيل اسمها
ضمير شان محذوف والجملة خبرها واعترض على هذين بان اللام لا يدخل على خبر المبتدا واعتذر بانه لما

اشبهت

اشبهت ان هذه ان المؤكدة لفظا دخل اللام بعدها كما تدخل بعد تلك وقيل هذان اسمها ولكنه جرى على
لغة من يجعل المثنى دائما بالالف وهي لغة مشهورة وقيل انه لما اجتمع الف هذا والف التثنية قدر سقوط
التثنية فلم يقلب الالف هذا للتغيير انتهى وللمؤنث المفرد ما ثلة وعشرها ذي وهي اصل لكونها بازاء ذا
للمذكر وذه بقلب الياء هاء وتي اصلها تا وقد اشير بها اليه لكنه قلب الفها ياء فيقال تي وته اما
تا وتي بقلب الفها او يائها هاء وقد يدخل الياء على ذه وته فيقال ذهي وتهي ولمثناه اى المثنى المؤنث
تان رفعا ووحدة تا ولا يثنى غيرها من المذكورات في المؤنث وتين نصبا وجرا ولا تفصل من ان
هذين الاسمين لا يكونان معربين بل دولهما كذلك اتفاقا ولجمعهما اى لجمع المذكر والمؤنث اولا
مدا اى يكون ممدودا وقصرا اى يكون مقصورا ولكن يكتب حين القصر بالياء ويدخلهما اى يدخل على
اوائل اسماء الاشارة ها التنبيه اى لتنبيه المخاطب نحو هذا وهذه وغيرها ويلحقها اى يلحق على اواخر
اسماء الاشارة كاف الخطاب ليدل على حال من يخاطبه من الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث
نحو ذاك وتلك وغيرها قال في الحاشية اولى واخصر من قول ابن الحاجب ويلحقها حرف التنبيه ويتصل
بها حرف الخطاب انتهى وانما كان هذه اولى لان اللحوق بمعنى التدخل على الاول غير صريح المفاد وكذا
حرف التنبيه لا يقع على اطلاقها وحرف الخطاب غير صحيح على عمومها واعلم ان اسماء الاشارة من غير
ادخال كاف الخطاب للقريب ومع ادخالها فان كانت بلا لام تكون للمتوسط نحو ذاك وتاك

ومعه اى مع اللام يكون للبعيد نحو ذالك وتلك ولا يخفى عليك انه يلزم من ادخال كاف الخطاب
على اسماء الاشارة خمسة وعشرون اقساما لان اقسام الاشارة خمسة الواحد المذكر والواحد المؤنث
ومثناهما وجمعهما وحاصل ضربها خمسة وعشرين وانما كان لانواع كل منهما خمسة مع ان القياس يقتضى
يكون ستة لان صورة الجمعين فى اسماء الاشارة واحدة وكذا صورة التثنيين فى كاف الخطاب اعلم ان
لحوق كاف الخطاب مع اللام لاسماء الاشارة انما يكون فى كلها الا فى المثنى فانه يلحقه كاف الخطاب
بلا لام فيقال ذانك دون ذالنك والا الجمع عند من مده اى مد الجمع فانه لا يلحقه كاف الخطاب
مع اللام فلا يقال اولائك بالمد واللام بل اولئك من غير اللام وانما قيد الجمع بقوله عند من مده
لانه اذا كان المقصور يلحقه كاف الخطاب مع اللام فيقال اولى لك كما اولاءك والا فيما اى اسم اشارة
دخله حرف التنبيه فانه لا يلحقه ايضا كاف الخطاب مع اللام فلا يجوز ان يقال هذالك بل يقال هذاك
بغير لام ومنها اى من المبنيات الموصول وهو ما يحتاج الى صلة وانما بنى لاحتياجه بالصلة كالحرف
وهو اى الموصول قسمان حرفى واسمى فالحرفى من الموصول كل حرف اول مع صلته الاسمية له بالمصدر
بخلاف الموصول الاسمى فانه لا يؤل بالمصدر وهو الموصول الحرفى الذى اول مع صلته بالمصدر
والمشهور خمسة بدليل الاستقراء ان بفتح الهمزة وتشديد النون وان بفتح الهمزة وسكون النون
وما وكى ولو فادرجها على ترتيب اللف والنشر نحو قوله تعالى او لم يكفهم انا انزلنا اى او لم

يكفهم

يكفهم انزالنا وان تصوموا خير لكم اى صومكم خير لكم بما نسوا يوم الحساب اى بسبب نسيانهم يوم الحساب
لكيلا يكون على المؤمنين حرج اى لعدم كونه على المؤمنين حرج ايود احدهم لو يعمر اى يود احدهم
تعميرهم تكميل للبحث والموصول الاسمى ما اى اسم افتقر اى يحتاج الى الصلة وهى جملة خبرية الا صلة
الالف واللام الداخلتان على اسم الفاعل والمفعول وعائد وهو ضمير كاين فى الصلة يرجع الى
الموصول وهو اى الموصول الاسمى الذى هو للمذكر المفرد والتى وهى للمؤنث للمفرد واللذان
واللتان انما يكونان لمثناهما اى لمثنى المذكر والمؤنث لكن بالالف ان كانا مرفوعى المحل وقد
تقدم فى اسماء الاشارة ان الفهما فى حال الرفع الف لانهما معربان وكذا فى حال النصب والجر
فلا تغفل والياء ان كانا اى اللذان واللتان منصوبيه اى منصوبى المحل او مجروريه اى مجرورى
المحل فيقال اللذين واللتين فى حال النصب والجر والاولى على وزن العلى جمع الذى من غير لفظه
والذين مطلقا اى حال الرفع والنصب والجر وقد حكى اللذون بالواو فى الرفع لجمع المذكر وفى
المؤنث واللاتى واللواتى لجمع المؤنث واللاى بالهمزة والياء واللاء بالهمزة المكسورة فقط واللائى
بالياء فقط مكسورة او ساكنة اجراء الوصل مجرى الوقف لجمع المذكر والمؤنث الا انها فى جمع المؤنث
اشهر واعلم ان اسماء الموصولات المذكورة كلها يجرى مجرى اولى العلم وغيرهم خبرا ولى والذين فانهما
لجمع المذكر اولى العلم ولذا قالوا من العجائب ان المفرد المثنى لمن يعلم وغيرهم والجمع مخصوص باولى العلم

ومن في من العلم كقوله تعالى ومنهم من يستمعون اليك وفيما لا يعلم كقوله تعالى ومنهم من يمشي على بطنه
لكن الاول يكون غالبا وما فيما لا يعلم غالبا نحو عرفت ما عرفت وجاء فيما يعلم ايضا قليلا نحو
السماء وما بنيها وحكي عن بعض العرب انه سأل عن معنى قوله تعالى وما ملكت ايمانكم من اين يعلم
ان المراد الاماء دون العبد فاجاب بان الاصل في ما ان يكون لغير اولي العلم فاذا اطلق في اولي
العلم فلكن مراعاة الاصل فيه بوجه يجب المراعاة والاناث اقرب الى غير اولي العلم من الذكور
فيجب حمله على الاماء ويستوي في ما ومن المفرد والمثنى والمجموع والمذكر والمؤنث والالف و
واللام الداخلتان على اسم الفاعل واسم المفعول بمعنى الذي والتي واسم الفاعل يكون بمعنى الماضي
المعلوم واسم المفعول بمعنى الماضي المجهول فالضارب بمعنى الذي ضرب والمضروب بمعنى الذي
ضُرِب وكذلك الضاربة بمعنى التي ضربت واي بمعنى الذي نحو اضرب ايهم في الدار اي اضرب الذي
في الدار وكذا اية بمعنى التي نحو اضرب ايتهن في الدار اي اضرب التي في الدار وذو في
ذو الطائية اي المنسوبة الى بني طي لاختصاصه بهم موصولا بلغتهم بمعنى الذي او التي قال
في الحماسية الشاعر فان الماء ماء ابي وجدي وبئري ذو حفرت وذو طويت اي التي حفرتها
والتي طويتها وذا بعد ما ومن الاستفهاميتين يكون بمعنى الذي والتي كما في ماذا صنعت
اي ما الذي صنعت ومن ذا رايت اي من الذي رايت للمذكر والمؤنث اي من ما وال و

اي

اي و ذو وذا للمذكر معناها بمعنى الذي وللمؤنث مفادها مفاد التي كما اشرنا مسئلة اذا قلت
ماذا صنعت ومن ذا رايت اي اذا وقع الفعل المتعدي بعد ماذا ومن ذا فذا موصولة بمعنى الذي وما ومن الا
ستفهاميان مبتدأن والموصول الذي هو ذا مع صلته التي هي صنعت في محل الرفع ليكون خبرا من ما ومن و
العائد في الصلة محذوف فتقدير الكلام اي شيء الذي صنعته واي شخص الذي رايته والجواب
اي مرفوع فيه في جوابك الاكرام او زيد على انهما خبران لمبتدأ محذوف فتقديره هو الاكرام وهو زيد
ليطابق الجواب والسؤال في كونهما جملة اسمية ويجوز نصب الجواب ايضا ليكون منصوبا بفعل مقدر من جنس السؤال
فتقديره صنعت الاكرام او رايت زيدا ولم يعتبر المطابقة لفوات المطابقة ويجوز لك الغاؤها اي الغاء ذا والحكم بانها
في الكلام فهما اي ما ومن مفعولان فتقدير الكلام اي شيء صنعت واي شخص رايت فما التي بمعنى اي شيء منصوب
ليكون مفعول صنعت وكذا من التي بمعنى اي شخص منصوب ليكون مفعول رايت ويجوز لك ايضا تركيبها اي تركيب ذا
معهما اي مع ما ومن بان يكون مجموع من ذا بمعنى اي شيء او اي شخص لا ان يكون ما ومن بمعنى اي شيء واي شخص
وذا زائدة وملغاة فالكل من ماذا وكذا من ذا في صورة الالغاء والتركيب مفعول الفعل الذي بعد
ولا احتياج الى العائد كما احتاج في الصورة الاولى والفرق بين صورتي الالغاء والتركيب انه في صورة الالغاء يكون
لما ومن معنى مستقلا ويكون ذا زائدة لا دخل له في المعنى بخلاف صورة التركيب فانه يكون لمجموع ما وذا و
كذا لمجموع من وذا معنى بالاستقلال وليس لكل من ما وذا وكذا الكل من من وذا معنى بالاستقلال والجواب

التقدير اي على تقدير الالغاء والتركيب نصباً اي منصوب فيه في جوابك الاكرام بالنصب اي صنعت
الاكرام وزيداً اي رايت زيداً ليكون مفعولاً بفعل مقدر ليطابق الجواب السؤال في كونهما جملة فعلية
ويجوز رفع الجواب ايضاً على ان يكون خبر المبتدا المحذوف الا انه يفوت المطابقة ولذلم يذكره المص وقس
عليه اي على ذلك ماذا صنعت ومن ذا رايت الذي وقع بعد ماذا ومن ذا فعلا متعدياً نحو ماذا عرض
ومن ذا قام الذي وقع بعدهما فعلاً لازماً في جواز الوجوه الثلثة المذكورة الا ان الجواب في صورة كان الفعل
فيها لازماً رفع اي مرفوع مطلقاً اي سواء جعلت ذا موصلة او ملغاة او مركبة مع ما او من لان
نصب الجواب انما يكون من الفعل فاذا لم يعمل الفعل عمل النصب لم يجز في الجواب النصب والحاصل ان جواز نصب
الجواب انما يكون اذا كان الفعل الذي بعد ذا ناصباً لما قبله اما اذا لم يكن ناصباً فالرفع لازم لان
ذا اذا كان موصولة فتقدير الكلام اي شيء الذي عرض واي شخص الذي قام فالجواب مرض وزيداً ترفع
اي هو مرض او هو زيد واما اذا كان ملغاة او مركبة مع ما او من فالتقدير اي شيء عرض واي شخص قام
فلا بد ان يوتى اليه مرض او زيد برفعهما ليكونا مرفوعين على فعل مقدر اي عرض مرض وقام زيد ومنها اي من
المبنيات المركب وهو ما ركب من لفظين ولم يقل كلمتين كما قال ابن الحاجب لئلا يخرج عنه سيبويه فان
جزء الاخر منه صوت غير موضوع لمعنى فلا يكون كلمة لكنه لفظ ليس بينهما اي بين اللفظين نسبة فهو
من ظاهر الهيئة التركيبية فيخرج منه مثل عبد الله وتابط شراً اذ يفهم من ظاهر الهيئة التركيبية

النسبة الاضافية وفي الثاني النسبة التعقلية التي يكون بين الفاعل والمفعول كما كانا قبل التركيب كذلك
بخلاف مثل خمسة عشر فان في هيئة تركيبية لا يكون دلالة على نسبة اصلاً وان كان قبل التركيب فيه نسبة
العطف فان تضمن الجزء الثاني حرفاً حرف عطف وغيره بنيا اي الجزءان اما الجزء الاول فلمشابهة
الحرف لاحتياجه الى الجزء الثاني في الدلالة على المعنى واما الجزء الثاني لتضمنه الحرف وانما بنيا
على الحركة ليدل على عروض البناء وعلى الفتح للخفة كخمسة عشر فان اصله خمسة وعشرة
حذفت الواو وركبت مع عشرة وحادي عشر وانما بني حادي عشر واخواته لان المراد منه واحد
من احد عشر بشرط تقدم العشرة عليه كما ان المراد من ثالث واحد من ثلثة بشرط
الاثنين عليه فحادي عشر متضمن حرف العطف باعتبار انه ماخوذ من احد عشر المتضمن
حرف العطف لا باعتبار انه حادي عشر اذ لا معنى له واخواتها اي اخوات خمسة عشر
وحادي عشر وانما اورد مثالين وهما خمسة عشر وحادي عشر ليعلم ان البناء ثابت في المركب
سواء كان المراد العدد او الواحد من المتعدد الا اثنى عشر وفرعيه اي فرعي اثنى عشر وهو
وثنتي عشر اذ الجزء الاول منها اي من اثنى عشر واثنتي عشر وثنتي عشر وهو اثنا واثنتا وثنتا معرب
لشبهه بالمضاف لسقوط النون ولم يشبه جزء الاول من خمسة عشر بالمضاف لسقوط
التنوين لان التنوين يحذف لمنع الصرف والوقف واللام ايضاً بخلاف النون التثنية فانه

فانه لا يحذف الا بالاضافة فاذا شابه الجزء الاول من اثنى عشر وفرعه بالمضاف يكون الجزء الاول سما براسه كالمضاف وصار معربا على المذهب المختار قال فى الحاشية انما على المختار احترازا بخلاف ابن درستويه فانه ذهب الى انه مبنى كاخواته وقال ان سماعه بالالف فى حالة الرفع وباليا فى حالتى النصب والجر لا يدل على اعرابه لجواز ان يكون ذلك من قبيل هذان وهذين واللذان واللذين انتهى واما الجزء الثانى لتضمنه حرف العطف فمبنى وكذا لا اى وان لم يتضمن الثانى حرفا اعرب الجزء الثانى مع منع صرفه ان وجد علتا منع الصرف لعدم علة البناء كبعلبك فانه علم لبلدة جعلا اسما واحدا من غير ان يتضمن واما الجزء الاول فلمشابهته الحرف فى الاحتياج الى الجزء الثانى يكون مبنيا على الفتح الذى هو اخف الحركات واعلم ان فى مثل بعلبك لغتان اخريان احديهما اعراب الجزئين معا واضافة الاول الى الثانى ومنع المضاف اليه وثانيهما اعراب الجزئين واضافة الاول الى الثانى وصرف الثانى واللغة الاولى افصح بالنسبة الى الاخريين ولا يخفى عليك ان الجزء الثانى فى المركب الذى لا يتضمن الحرف لا يكون معربا على الاطلاق بل ان لم يكن قبل التركيب مبنيا كالمثال المذكور فان البك كان قبل التركيب معربا فان كان قبل التركيب مبنيا كسيبويه اذ الجزء الثانى منه وهو ويه كان قبل التركيب مبنيا صار بعد التركيب باقيا على حاله التوابع جمع تابع وهو فى الاصل وان كان صفة

لكنه نقل من الوصفية الى الاسمية والفاعل الاسمى يجمع على فواعل كالكاهل على الكواهل واما الفاعل الوصفى فلا يجمع على فواعل وانما يجمع فاعلة كالكاذبة على الكواذب والمراد هنا توابع المرفوعات والمنصوبات والمجرورات كل فرع دخل فيه التابع الثانى والثالث وضاعد معرب باعراب سابقه من جهة الواحدة اى بجنس اعراب سابقه لا بنوع اعراب سابقه اذ يجوز ان يكون نصب المتبوع بالياء ورفع التابع بالواو مثلا ولا ينتقض التعريف بخبر المبتدا وثانى مفعولى علمت وظننت لعدم دخولهما فى الفرع فتم التعريف جمعا ومنعا ولا يرد على هذا التعريف كثير مما يرد على التعريف الحاجبى مع كونه اخصر منه وهى اى التوابع خمسة لانه لا يخلو من ان يكون التابع مقصودا بالنسبة وحده او مع متبوعه وكلاهما مقصود بالنسبة الثالث المعطوف بالحرف والاول البدل والثانى لا يخلو من ان يكون التابع فيه دالا على معنى فى متبوعها وتقرير امر المتبوع بالنسبة او الشمول او لا الاول النعت والثانى التاكيد والثالث عطف البيان الاول من التوابع النعت وانما قدمه لانه اكثر متابعة وفى استعمالا وهو ما دل على معنى سواء كان ذلك المعنى باعتبار المتبوع نفسه نحو جاءنى زيد القائم او باعتبار متعلقه نحو جاءنى زيد القائم غلامه فى متبوعه اى بهيئة تركيبية مع متبوعه يدل على حصول معنى مطلقا اى غير تقييد بقيد مادة مخصوصة فخرج البدل فى مثل قولك اعجبنى زيد علمه والتاكيد فى مثل قولك جاءنى القوم كلهم والمعطوف فى مثل قولك اعجبنى زيد وعلمه فان دلالة التوابع فى

هذه الامثلة على حصول المعنى في المتبوع لا يكون من هيئة تركيبها بل لخصوص موادها فانها لو جردت
عن هذه المواد وقيل المجيء زيد غلامه او جاءني زيد نفسه او المجيء زيد غلامه لا تدل على معنى
في متبوعها فانطبق التعريف على النعت جمعا ومنعا والاغلب في الوضع وفي الاستعمال اشتقاقه اي
اشتقاق النعت نحو جاءني زيد الفاضل وقد يكون غير مشتق نحو جاءني رجل تميمي وذو مال ومررت برجل
اي رجل ومررت بهذا الرجل وبزيد هذا فان تميميا وذا مال واي رجل والرجل وهذا قد وقعت او
صافا مع انها غير مشتق وكذا تقع الجملة الخبرية نعتا للنكرة نحو جاءني رجل ابوه قائم وبعض النحاة اول
غير المشتق بالمشتق وهو اي النعت اما بحال الموصوف اي يكون النعت وصف الموصوف حقيقيا وصفا
نحو مررت برجل حسن الوجه فان الحسن وصف الرجل حقيقة ويتبعه اي يتبع النعت الذي بحال
الموصوف اعرابا اي في الرفع والنصب والجر وتعريفا وتنكيرا وافرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا
وتأنيثا وهذه عشرة امور يوجد في كل تركيب اربعة منها لجواز الوصف بالمعرفة للنكرة الموصوفة
عند الاخفش وغير الموصوفة ايضا في نظام الاحد او النثر عند بعض الكوفيين لكن الجمهور على شاهده حملوا
نحو قوله تعالى ويل لكل همزة لمزة الذي جمع مالا وعدده على البدل او النعت المقطوع على الذم يجوز
ان لا يطابق الموصوف والصفة في التذكير والتأنيث اذا كان النعت على وزن فعول بمعنى فاعل
نحو رجل صبور وامرأة صبور او فعيل بمعنى مفعول كرجل جريح او كان النعت مؤنثا يجري على المذكر علامة للمبالغة

او يكون النعت بحال متعلقه اي متعلق الموصوف يعني يكون النعت وصفا اعتباريا للموصوف وحقيقيا لمتعلق
الموصوف نحو مررت برجل حسن غلامه فان كون الرجل حسن الغلام معنى يكون في الموصوف لكنه اعتباري ويتبعه
اي يتبع النعت الذي بحال متعلق الموصوف في الثلثة بل الخمسة الاول وهي الرفع والنصب والجر والتعريف والتنكير
واما في الخمسة البواقي اعني الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث ففيها تفصيل لانه لا يخلو من ان يرفع
النعت ضمير الموصوف او لم يرفع فان رفع ضمير الموصوف وذلك اذا وقع بعد النعت اسم اعم من ان يكون ا
فاعل ومفعول وصفة مشبهة او منسوب مجرورا بالاضافة او منصوب بالمفعولية او شبه المفعولية
فلزم ان يكون في النعت ضمير الموصوف ليكون فاعلا فوافق ذلك النعت للموصوف في الخمسة البواقي ايضا
كما يجب المطابقة الاول نحو جاءتني امرأة كريمة الاب بتأنيث كريمة مع ان الاب في الحقيقة فاعلها
وهو مذكر لانفصالها لما اضيف الى الاب فاحتاجت الى ضمير ليكون فاعلا لها امثله في جواب المطابقة نحو
جاءتني امرأة كريمة ابا بنصب اب تشبيها بالمفعول ومنه قول الفقهاء المرضعة القليلة اللبن وكذلك
وجبت المطابقة في اسم الفاعل نحو مررت بامرأة ضاربة الغلام او لنصبه وفي اسم المفعول نحو
هند مضروبة الاب وهند مضروبة ابا وفي المنسوب نحو هند تميمية وهند تميمية ابا ورجلان
كريما الاب وكريمان ابا بتثنية النعت ورجال كرام الاب وكرام ابا بجمعه والا اي وان لم
يرفع ضمير الموصوف بل يرفع اسما ظاهرا يعمل كالفعل في وجوب المطابقة وعدمها فكان الفعل

لا يثنى ولا يجمع بتثنية فاعله الظاهر وجمعه فكذلك النعت لا يثنى ولا يجمع بتثنيته وجمعه وكما

ان الفعل يذكر مع فاعله المذكر ويؤنث مع فاعله المؤنث الحقيقي بلا فصل وجوبا ويجوز التذكير والتانيث

في المؤنث الحقيقي مع الفصل والمؤنث الغير الحقيقي فكذا هنا ولا يلاحظ ح حال الموصوف نحو جاءني رجل

حسنة جاريته بتانيث حسنة لان فاعلها وهو جاريته مؤنث حقيقي بلا فصل كما يقال حسنت جاريته

عالية او عال داره اي جاءني رجل عالية او عال داره بتانيث النعت وتذكيره لكون فاعله مؤنثا غير حقيقي

كما يقال علت وعلا داره ولقيت امراتين حسنا عبداهما بتذكير حسنا وافراده لكون فاعله مذكرا ظاهرا

كما يقال حسن عبداهما او قائما او قائمة في الدار جاريتهما اي لقيت امراتين قائما او قائمة في الدار جاريتهما

بتذكير النعت وتانيثه مع افراده لوجود الفصل وكون الفاعل ظاهرا كما يقال قام او قامت في الدار

جاريتهما فقال في الحاشية عبارة ابن الحاجب في هذا المقام غير وافية للمرام فانه اطلق الكلام

وفي البواقي كالفعل وكان الاولى ان يفصل هذا الاجمال لئلا يتبادر الى الاوهام القاصرة ما

ليس مراده بهذا المقال كما وقع لبعض من تعاطى هذه الصناعة من غير بضاعة انتهى وانما

قال غير وافية للمرام لانه لم يبين حكم النعت الذي رفع ضمير الموصوف وانما قال في هذا المقام لانه

فصل في مقام احرى التفصيل فجاز ان يؤول كلامه هنا ليكون منطبقا وموافقا للمقام التفصيل

والتاويل ان يقع اذا رفع النعت ضمير الموصوف يكون كالفعل ايضا لانه يجب المطابقة هنا كما

في الفعل اذا الى الضمير غاية ما في الباب ان النعت ح لا يكون مطابقا للاسم الواقع بعده ويكون

مطابقا للموصوف واذا لم يرفع الضمير يكون بالعكس وفي كلتا الصورتين النعت يكون كالفعل و

بعض الشراح لما لم يفهم كلامه حق الفهم حمل كلامه على وجه لا يستوفي جميع الاحتمالات واما المص

رحمه الله فجميع الاحتمالات مصرح ولم يتبادر الى الاوهام ما ليس مراده الثاني من التوابع

المعطوف بالحرف وهو تابع يتناول التوابع كلها وخرج ما عداه بقوله بواسطة احدى من

الحروف التسع التي يذكر في هذا الكتاب وعند بعضهم حروف العطف عشر التسع المذكورة هنا و

اما والمص لم يعدها من حروف العطف والحاصل ان في المعطوف بالحرف يلزم توسط الحرف بخلاف

ساير التوابع فصورها متوسط الواو وهي للجمع بين الشيئين في ثبوت المعنى لهما نحو جاءني زيد وعمرو

او في انتفائه عنهما نحو ما جاءني زيد وعمرو او في ثبوتهما الشيء ولعل نحو زيد كاتب وشاعر

او في الانتفاء عنه نحو ما زيد كاتب ولا شاعر وبين الجملتين في الوقوع نحو قام زيد وقعد

عمرو او في الانتفاء نحو ما قام زيد وما قعد عمرو او في الوقوع والانتفاء جميعا نحو ما قام زيد و

قعد عمرو واذا عطف قعد عمرو على مجموع ما قام زيد لا على قام زيد ولا يكون في الواو ترتيب بين

المعطوف والمعطوف عليه اذ جاز في جاءني زيد وعمرو ان يجيء عمرو قبل زيد او الفاء وهي تجمع

مع الترتيب بلا مهلة ويجيء تفاصيلها فيما بعد او ثم وهي للجمع مع الترتيب ومهلة او حتى وهي

بحث العطف

للجمع مع الترتيب والمهلة لكن زمان مهلتها اقل من زمان مهلة ثم فحتى واسطة بين الفاء
التي لا مهلة فيها وبين ثم المفيدة للمهلة ويشترط ان يكون معطوفها جزءا قويا او ضعيفا عما المتبوع
ليتحقق الغاية التي هي معنى حتى كقولك في القوة مات الناس حتى الملوك والانبيا وفي الضعف
قدم الحاج حتى المشاة ولو بالعكس صحيحا لم يجز واعلم ان المهلة المعتبرة في ثم انما هي بحسب الذهن ان
يتعلق الموت والانبياء والملوك ثم بهم وان كان موت الانبياء والملوك بحسب الخارج في اثناء
الناس وكذا في الذهن قدوم المشاة بحسب الخارج نحو جاء زيد ثم عمرو وفي حتى بحسب الذهن لان
فان المناسب قدوم ركب الحاج وان كان في بعض الاوقات على عكس ذلك ومع هذا يصح ان
يقع قدم الحاج حتى المشاة او ام وهي للدلالة على احد الامرين والامور غير معينين عند المخاطب
وهي متصلة ومنقطعة فالمتصلة ما يكون الامران مستويين عند المتكلم لكن علم ثبوت احدهما
وطلب من المخاطب التعيين وهي لا تنفك عن الهمزة الاستفهام تقع بعدها واحد المستويين بعد الهمزة
من غير فصل على الافصح مع جواز الفصل والاخر بعد ام نحو ازيد رايت ام عمرا فان ما بعدها كما
قبلها وما قبلها كما بعدها المشكوكية والاحتمال ولذا سميت بالمتصلة فلا بد للمخاطب ان يتيقن في
الجواب بالتعيين اي المراد زيد لا عمرو ولا يجوز ان يجاب لها بنعم او لا لانهما لا يفيدان
التعيين والمنقطعة هي التي يكون بمعنى بل والهمزة في الاضراب عن الاول والشك في الثاني فانك

٣ المناسب ح

اذا قلت ان القطيعة اي الجبة التي اراها لابل ام شاة فالمراد منه ام هي شاة ام غيرها يعني اذا قلت
لابل فقد حكمت بالابلية وبعد ذلك اضربت عنه وتشكك في كونها شاة ام غيرها وكذا اذا وقع بعد
الاستفهام نحو ازيد عندك ام عمرو اي بل اعمرو ام غيره حين قصد الاضراب عن الاستفهام الاول بالاستفهام
الثاني فعلمت انه يجوز ان تقع بعد ام المنقطعة جملة خبرية او انشائية فلما كان ما بعدها منقطعا عما قبلها
سميت منقطعة او او وهي ايضا للدلالة على احد الامرين او الامور من غير التعيين لكن المتكلم لم يجزم
ثبوت احدهما لا على التعيين ايضا فانك اذا قلت ازيد عندك او عمرو فقد اردت بالسؤال ان احدهما
على التعيين حاصل او لا فجاز ان يقع لا ونعم او بل وهي بعد الاثبات لصرف الحكم من المعطوف عليه
الى المعطوف نحو جاءني زيد بل عمرو اي بل جاءني عمرو والمعطوف عليه في حكم المسكوت عنه لم يحكم عليه
بالمجيء ولا بعدمه واما بعد النفي نحو ما جاءني زيد بل عمرو فقال بعضهم فتصرف بل حكم النفي من المعطوف
عليه الى المعطوف فالمعنى ما جاءني عمرو والمعطوف عليه مسكوت عنه وقال الاخرون انها يثبت حكم النفي
من المعطوف عليه الى المعطوف والمعطوف عليه في حكم المسكوت عنه او الحكم منفي عنه ففي المثال المذكور
يكون المعنى بل جاءني عمرو وزيد اما في حكم المسكوت عنه او المجيء منفي و قد تستعمل بل للترقي نحو زيد
درهم بل دينار او لا وهي نفي للحكم الثابت للمعطوف عليه عن المعطوف نحو جاءني زيد لا عمرو
فانه حكم بمجيء زيد وعدم مجيء عمرو او لكن وهي للاستدراك واخره النفي لانها للمغايرة بين المعطوف

والمعطوف عليه معنى فان عطف بها المفرد على المفرد كان قبلها النفي نحو ما جاءني زيد لكن عمرو اى لكن
جاءني عمرو وان عطف بها الجملة لزم ان يكون قبلها او بعدها النفي كما تقول لم يقم زيد لكن قام عمرو
وقام زيد لكن لم يقم عمرو ونحو جاءني زيد وعمرو فعمرو معطوف على زيد وتابع له بواسطة الواو وجعلنا
والأولين والأولين معطوف على كم الضمير بتوسط الواو وانما مثل المعطوف بالواو فقط لكونه اكثر
بالنسبة الى غيرها ومثل بمثالين ليشير الى ان المعطوف عليه قد يكون ظاهرا كالمثال الاول وقد يكون
ضميرا منفصلا كالمثال الثاني وقد يعطف الفعل على اسم مشابه له اى للفعل كاسم الفاعل والمفعول وغيرهما
نحو قوله تعالى فالق الاصباح وجعل الليل فان جعل فعل عطف على فالق الاصباح وهو اسم الفاعل وبالعكس
اى وقد يعطف الاسم المشابه للفعل عليه نحو قوله تعالى يخرج الحي من الميت ومخرج الميت من الحي فان
مخرج عطف على يخرج ولا يحسن وان جاز العطف على الضمير المرفوع المتصل سواء كان الضمير بارزا
نحو ضربت وزيد او مستترا نحو اضرب وزيد وانما لم يحسن العطف لان المتصل المرفوع كالجزء مما
اتصل به لفظا كما هو ظاهر ومعنى لانه فاعل والفاعل كالجزء فلو عطف عليه كان كما لو عطف على
بعض الحروف بخلاف ما لو لم يكن متصلا او لم يكن مرفوعا فانه لا يكون كالجزء فلا احسن فيهما العطف
ولم يحسن في المرفوع المتصل الا مع الفصل بالمنفصل اى يحسن العطف اذا اكد اولا ذلك المتصل
بالمنفصل ثم عطف عليه لانه بالتاكيد يظهر ان ذلك المتصل وان كان كالجزء منفصل من حيث

الحقيقة

الحقيقة بدليل جواز افراده مما اتصل به بتاكيد ولا يجوز ان يكون العطف على هذا التاكيد لان المعطوف في حكم
المعطوف عليه فلزم ان يكون هذا المعطوف ايضا تاكيدا وهو باطل او مع فاصل ما سواء كان الفاصل متصلا به ام لا
وسواء كان قبل حرف العطف ولا يحسن العطف ح ايضا لانه لما طال الكلام بوجود الفاصل يحسن الاكتفاء
بترك التاكيد المحسن للعطف او مع توسط كلمة لا الزائدة بين العاطف والمعطوف فالعطف حسن هنا ايضا
لمثل ما مر في الفاصل نحو جئت انا وزيد فزيد معطوف على التاء الضمير لكونه مؤكدا بالمنفصل وهو انا فلو
قيل جئت وزيد من غير التاكيد لم يحسن ويدخل وما صلح فان صلح فعطف على الواو والضمير
الذي في يدخلها لوجود الفاصل وهو الهاء الضمير المتصل وكذا نحو ضربت اليوم وزيد وما اشركنا ولا
اباؤنا فعطف اباؤنا على ناء الضمير لوجود لا تتمة لابد ان نعلمهما وهي انه يعاد الخافض اى الجار
حرفا كان او اسما قال في الحاشية ذهب ابن مالك الى ان ذا الاعادة لازم ووافق يونس والفراء
نعم وهي اعني الاعادة على المعطوف على ضمير مجرور لان اتصال الضمير المجرور بالجار اشد من اتصال الفاعل
على المتصل لمجيئه منفصلا بخلاف الضمير المجرور فلو عطف على المجرور بدون اعادة الجار لزم العطف على بعض كلمة
ولذا حكم ههنا بعدم الجواز مطلقا ولم يحكم بعدم الجواز في الضمير المرفوع المتصل مطلقا نحو مررت بك وبزيد
والمال بيني وبين زيد والمعطوف وهو المجرور والعامل مكرر وجره بالاول والثاني كالعدم معنى
بل ليل قولهم بيني وبينك اذ بين لا يضاف الا الى المتعدد ولا يعطف الاسماء على معمولي عاملين قال ذلك

لانّ اكثر المحققين على انّه بتقدير مضاف انتهى يعني انّ العبارة فى هذا المقام لا يعطف على عاملين مختلفين
والشرّاح فى حلّها ذكروا وجوهًا اكثر وحققهم ذهبوا على انّ المضاف محذوف اى لا يعطف على معمولى
عاملين احتراز عن انّه لو عطف على معمولى عامل واحد نحو ضرب زيد وبكر وعمرا وخالدا فانّه جائز
اتفاقًا واما لو كان اكثر من اثنين فلا خلاف فى امتناعه مختلفين بان لا يكون الثانى عين الاوّل لئلا
ينتقض بنحو ضرب لا يكون مختلفين لانّ الثانى تاكيد للاوّل فلذا كان جائزًا على المشهور يعني انّ
فى هذه المسئلة خلافًا عدم الجواز مطلقا كما قاله سيبويه والجواز مطلقا كما ذهب اليه الفرّاء والتفصيل
كما هو المشهور وعدم الجواز الّا فى نحو فى الدار زيد والحجرة عمرو اى الّا اذا كان المجرور من المعمولين
مقدّمًا فانّ الحجرة معطوف على الدار والعامل فيها الجار وعمرو معطوف على زيد والعامل فيه لا الابتداء
ففى هذا الكلام وان وقع على معمولى عاملين مختلفين لكنّه جائز لانّ المجرور وهو الدار مقدّم على المرفوع
فلو كان للرفع مقدّما نحو ماسكن فيه زيد الدار وعمرو والحجرة او المنصوب مقدّمًا نحو انّ الدار
ماسكن فيه زيد والحجرة عمرو ولم يجز على المشهور والحاصل انّ المحتملات هنا ثمان الاوّل ان يكون
كلاهما مرفوعين نحو ماسكن فيه زيد الدار وعمرو والحجرة والثانى ان يكون كلاهما منصوبين نحو انّ
زيدا يلازم الدار وعمرو والحجرة والثالث ان يكون الاوّل منهما مرفوعا والآخر منصوبا نحو زيد الّا
الدار وعمرو والحجرة والرابع ان يكون الاوّل منهما مرفوعا والآخر مجرورا نحو فى الدار زيد وعمرو الحجرة

والخامس

والخامس ان يكون الاوّل منهما منصوبا والآخر مرفوعا نحو انّ الدار الدار ماسكن فيه زيد والحجرة
عمرو والسادس ان يكون الاوّل منهما منصوبا والآخر مجرورا نحو انّ زيدا فى الدار وعمرا والسابع ان
الاوّل منهما مجرورا والآخر مرفوعا نحو فى الدار زيد والحجرة عمرو والثامن ان يكون الاوّل منهما مجرورا
والثانى منصوبا نحو انّ فى الدار زيدا والحجرة عمرا وجميع هذه الصور غير جائز عند الفرّاء والست الاوّل
غير جائز على المشهور والاخيران جائزان الثالث من التوابع التاكيد وهو تابع يفيد تقرير متبوعه
اى يجعل حال المتبوع ثابتا ومقرّرا عند السامع بانّ المنسوب والمنسوب اليه فى هذه النسبة هو المتبوع
لا غير حتّى لا يتوهم انّ النسبة فى المتبوع غير مراد بل المتكلم غلط فى الاسناد الى المتبوع واراد توابعه
او المجاز او يفيد شمول الحكم لافراده اى لافراد المتبوع فلو لم يؤكد لاحتمل ان يكون المراد من المتبوع
بعض افراده لا كلها واما بعد التاكيد فلم يحتمل غير المراد وثبت ان المراد جميع الافراد وهو اى التاكيد
اما لفظى منسوب الى اللفظ لحصوله من تكرير اللفظ وهو اى التاكيد اللفظى اللفظ المكرّر حقيقة
نحو جاءنى زيد زيدا وحكما نحو ضربت انت فانّ انت فى حكم تكرير التاء الضمير قال فى الحاشية
وهو اولى من عبارة ابن الحاجب حيث قال هو تكرير اللفظ الاوّل اذ التكرير تاكيد بيانى لا نحوى
ولذلك تاوّل الشارح عبارته انتهى يعني انّ التاكيد اللفظى المستعمل فى النحو هو اللفظ المكرّر من نحو زيد
وانت فى المثالين المذكورين لا تكرير اللفظ كما هو مستعمل فى علم البيان وصريح عبارة ابن الحاجب

بالثانی لا الاول واعلم ان التاکید اللفظی یجری فی الاسماء نحو زید زید والافعال نحو ضرب ضرب والحروف
نحو ان ان والجمل نحو زید قائم زید قائم والمرکبات التقییدیة نحو الحیوان الناطق الحیوان الناطق و غیرهما
او التاکید معنوی ای منسوب الی المعنی لحصوله من ملاحظة المعنی والفاظه ای الفاظ التاکید المعنوی سبع
کما ذکره المصنف الاول النفس والثانی العین وهما یجیئان مفردا وتثنیة وجمعا مذکرا ومؤنثا باختلاف
صیغتهما وضمیرهما وتطابقان النفس والعین المؤکد المتبوع فی غیر التثنیة یعنی ان کان المتبوع مفردا مذکرا
یقال نفسه وعینه بافراد النفس والعین وافراد الضمیر المفرد المذکر وان کان المتبوع مفردا مؤنثا یقال نفسها
وعینها بافراد النفس والعین وافراد الضمیر المفرد المؤنث وان کان المثنی مذکرا کان او مؤنثا یقال انفسهما
او اعینهما بافراد الصیغة جمعا والضمیر مثنی وان کان المتبوع مجموعا مذکرا یقال انفسهم واعینهم بافراد الصیغة
جمعا والضمیر مجموعا مذکرا او کان المتبوع مجموعا مؤنثا یقال انفسهن واعینهن فی حال الافراد والجمع مذکرا
کان او مؤنثا مطابقتان للمتبوع صیغة وضمیرا لا فی حال التثنیة واما هما ای النفس والعین فیهما ای
فی حال التثنیة فیکونان کالجمع ای کصورة الجمع لکن صیغته لا ضمیرا فان الضمیر مطابق للمؤکد المتبوع
التثنیة واما الصیغة فانها تجمع کالجمع فی حال الجمع وبعضهم یجوز فی حال التثنیة افراد الصیغة وتثنیتها
فیقول نفسهما وعینهما وبعضهم تثنیة الصیغة والضمیر فیقول نفساهما وعیناهما تقول جاءنی زید نفسه
بافراد النفس والضمیر لکون المؤکد کذلک والزیدان انفسهما بافراد الصیغة جمعا والضمیر تثنیة

والثالث

والثالث کلا والرابع کلتا یکونان للمثنی الاول للمذکر نحو جاءنی الرجلان کلاهما والثانی للمؤنث
نحو جاءتنی الامرأتان کلتاهما والخامس کل والسادس جمیع والسابع عامة وهذه الثلثة تکون لغیر المثنی
لغیر المثنی یعنی یجیء للواحد والجمع مذکرا کان او مؤنثا من غیر اختلاف صیغتها اذا کان المؤکد من ذی اجزاء
یصح افتراقها ای افتراق الاجزاء ولو حکما ای ولو کان اجزاؤه غیر محسوسة نحو اشتریت العبد کله فان
اجزاءه مثلا النصف والثلث والربع غیر محسوسة لکنه یصح افتراقها حکما واما ما لم یصح افتراق اجزائها
فلا یصح التاکید بها فلا یقال جاءنی زید کله وکتب النقطة کلها واعلم ان مجیء کل وجمیع للمفرد والجمع لما
نحو اشتریت العبد کله وجمیعه واشتریت العبید کلهم وجمیعهم ولکن مجیء عامة للواحد غیر ظاهر کما لا یخفی
ویتصل هذه الثلثة بضمیر مطابق للمؤکد فی الافراد والجمع والتذکیر والتانیث نحو اشتریت العبد کله
والامة کلها والعبید کلهم والاماء کلهن وکذا جمیع وعامة ویتبع کل باجمع واخواته وهی اکتع وابتع
وابصع یعنی لیعلم هذه الکلمات بتبعیة کل لا باصالة ما لکنها مطابقة للمؤکد باختلاف الصیغة نحو اشتریت
العبد کله اجمع واکتع وابتع وابصع والجاریة کلها جمعاء کتعاء بتعاء بصعاء وجاءنی القوم کلهم اجمعون اکتعون
ابتعون ابصعون والنسوة کلهن جمع کتع بتع بصع مسئلتان الاولی لا یؤکد النکرة بتاکید معنوی
الا مع الفائدة فیصح التاکید قال فی الحاشیة خلافا للبصریین حیث منعوا مطلقا انتهی ای
تاکید النکرة مع الفائدة وعدمها ومن ثمة ای من اجل ان جواز النکرة مع الفائدة امتنع رأیت

رجلا نفسه لعدم الفاصل وجاز اشتريت عبدا كله لوجود الفاصل والثاني اذا اكد اى اذا
اريد ان يؤكد المرفوع المتصل سواء كان بارزا نحو قوموا او مستترا نحو قم بالنفس والعين
المنفصل اى يؤكد اولا بالضمير المنفصل ثم يؤكد بالنفس والعين وانما يجب التاكيد اولا
بالمنفصل لانه يلتبس التاكيد بالفاعل اذا وقع تاكيدا للمستكن نحو زيد اكرمني هو نفسه
فلو لم يذكر هو وقيل زيد اكرمني نفسه لالتبس نفسه الذي هو التاكيد بالفاعل ثم حمل عليه ما
لا لبس له فيه طردا للباب وانما قيد الضمير منصوبا او مجرورا جاز التاكيد بالنفس والعين بلا
تاكيدهما بالمنفصل لعدم اللبس نحو ضربتك نفسك ومررت بك نفسك وبالمتصل احتراز
تاكيد المرفوع المنفصل بالنفس والعين بالمنفصل لعدم اللبس نحو انت نفسك قائم وانما قيد
بالنفس والعين لجواز تاكيد المرفوع المتصل بكلا وكلتا وجميع وعامة من غير التاكيد بالمنفصل
نحو الرجلان قاما كلاهما والقوم جاءوا كلهم وجميعهم وعامتهم والسر في ذلك ان النفس و
العين تجيئان لغير التاكيد بخلاف ما سواهما حيث لا يستعمل الا تاكيدا سواء كلا وكلتا اذا
كان تاكيدا للمفرد يكون مضافا الى المفرد والكل المضاف فلكل لا يقع الا تاكيدا او مبتدا
فلا التباس في غير النفس والعين فلا يجب التاكيد بالمنفصل فيهما نحو قوموا انتم انفسكم
فانفسكم تاكيد للواو الضمير بعد تاكيده بانتم وقمت انت نفسك فنفسك تاكيد لانت المستتر في قم

بعد

البدل

بعد تاكيده بانت المنفصل الرابع من التوابع البدل وهو التابع المقصود اصالة فخرج النعت والتاكيد
وعطف البيان فانها غير مقصودة اصالة وبقوله بما اى بشيء نسب ذلك الشيء الى متبوعه خرج المعطوف
بالحرف فانه وان كان مقصودا بالنسبة لكنها ليست النسبة التي الى المتبوع بل غيرها والحاصل ان النسبة
التي نسبت الى المتبوع حتى يكون البدل توطية وتمهيدا للنسبة التي الى التابع والنسبة التي نسبت الى التابع يكون
مقصودا للمتكلم سواء كان المتبوع والتابع مسندين اليهما او لا مثلا مثل جاءني زيد اخوك وضربت زيدا اخاك
وهو اى البدل خمسة اقسام الاول بدل الكل من الكل اى يكون البدل والمبدل متحدين ذاتا ومختلفين مفهوما
والثاني بدل البعض من الكل اى بدل هو بعض المبدل منه نحو ضربت زيدا راسه والثالث بدل الاشتمال
وهو البدل الذي اشتمل عليه اى على البدل المبدل منه يعني اذا ذكر المبدل منه علم انه يجيء شيء آخر
بعده بحيث يتشوق السامع الى ذكره اى الى ذكر البدل نحو قوله تعالى يسئلونك عن الشهر الحرام قتال فيه
بان قوله قتال فيه بدل الاشتمال عن قوله عن الشهر الحرام علم انه سئل شيء من احوال الشهر الحرام لا عن الشهر
الحرام نفسه فرغب السامع وشوق الى استماعه فاذا قيل قتال فيه ظهر ان السؤال عن القتال في الشهر الحرام
فكان المبدل منه المشتمل البدل في ضمنه ولذا سمي بدل الاشتمال قال العلامة التفتازاني في شرحه بدل
الاشتمال هو الذي لا يكون عين المبدل منه ولا بعضه ويكون المبدل منه مشتملا عليه كاشتمال الظرف
على المظروف بل من حيث كونه دالا عليه اجمالا ومتقاضيا له بوجه ما بحيث تبقى النفس عند ذكر

المبدل منه شوق الى ذكره منتظرة له فيجئ هو متمكنا وملحوظا لما اجمل ولذا اشتهر وانما قرّ الهم بدل
الاشتمال دون القسمين الاولين لوقوع الاشتباه فى معناه حتى غلط فيه كثير من تعاطى هذه الصناعة
من غير بضاعة والرابع البدل المباين للمبدل منه وهو اى البدل المباين على قسمين لانه ان ذكر
البدل للمبالغة فى المعنى المراد سمى ذلك البدل بدل بداء اى ظهور لانه اذا ذكر المبدل منه ظهر له
ان الشأن ارفع من ذالك كقولك حبيبي قمر شمس فانك لما قلت قمر ظهر لك ان مرتبة المحبوب ازيد من
كونه قمرا فقلت بعد ذلك شمس ويقع ذلك النوع من البدل المباين المسمى ببدل البداء من الفصحا
اذ صدوره بهذا الوجه لا يخلو من لطف ومبالغة او ذكر البدل لتدارك الغلط الذى وقع من المتكلم بذكر
المبدل منه لان المتكلم اراد ان يذكر البدل ولكن فذكر المبدل منه غلطا فتدارك بعد بذكر البدل فقد
الغلط اى تسمى ببدل الغلط نحو جائنى زيد الفرس اذ اراد المتكلم بذلك الكلام جاء الفرس فذكر زيدا غلطا
فتداركه بقوله الفرس ولا يقع ذلك النوع من البدل المباين المسمى ببدل الغلط من متكلم فصيح لان كلامه صادر
مع الروية والغلط يصدر بغير روية فلا يجوز ان يصدر منه ولم يذكر المص بدل النسيان لانه غير مشهور
هداية يحصل منها دراية لا يبدل الاسم الظاهر من الاسم المضمر فى بدل الكل لان بدل الكل لما كان
عين المبدل منه والضمير المتكلم والمخاطب اقوى واخص دلالة من الظاهر فلو ابدل بدل الكل لكان
النقص من غير المقصود مع اتحاد مدلوليهما واما اذا كان بدل البعض نحو اشتريتك واعجبتك علمي وبدل

الغلط

الغلط نحو ضربتك الحمار وضربتني الحمار فجائز لعدم الاتحاد الا اذا ابدل الظاهر من المضمر
الغائب فانه لو كان مضمرا غائبا يجوز ابدال الظاهر منه سواء كان بدل الكل ولا لعدم ترجيح المضمر
الغائب على الظاهر لوجود الاشتباه والابهام فى الغائب كما فى الظاهر نحو ضربته زيدا ورأسه
وزيد اعجبني علمه وجاريه وقال بعض المحققين وهو فاضل صاحب المغنى لا يبدل المضمر من مثله اى المضمر
ولا يبدل المضمر من الظاهر بل الظاهر انما يبدل من الظاهر والمضمر وما مثل به لذلك اى لابدال
الضمير من الضمير والضمير من الظاهر من الامثلة المذكورة فى كتب النحو مصنوع على العرب اى لم يكن
موافقا لكلامهم بل كان تدريبا وتضييعا غير معتد به واما نحو قمت انت ولقيت زيدا اياه فهو
تأكيد لفظي لانه ابدل فى المثال الاول الضمير من الضمير وفى الثاني الضمير من الظاهر كما هو
عند المحققين الخامس من التوابع عطف البيان وهو تابع شامل لجميع التوابع يشبه الصفة من الصفة لان
يشبه الشيء غير حقيقة فى توضيح متبوعه من غير عطف البيان نحو جائنى زيد اخوك فانك اذا قلت جائنى زيد
لم يعلم انه اى زيد فلما قلت اخوك فقد وضح المراد ويتبعه اى يتبع عطف البيان متبوعه فى اربعة من جملة عشرة
امور مذكورة فى النعت كالنعت والفرق بينه وبين النعت ان الغالب اشتقاقه وعطف البيان لا يكون
الا جامدا ويفترق عطف البيان عن البدل فى ان متبوع عطف البيان هو المقصود اصالة بخلاف متبوع
البدل فانه غير مقصود بالاصالة بل الغرض من ذكره تمهيد ذكر البدل وتوطية والشيخ الرضى رحمه

بينهما حيث قال ان العطف البيان وبدل الكل سواء كان هو الظاهر كلام سيبويه واما جمهور النحاة فقالوا
با المغايرة وحمل التابع فى كل موضع وقع المتبوع فيه جزء جملة وقعت خبرا نحو هند قام ابوها زيد
على عطف البيان دون البدل لان البدل منه مستغنى عنه وعوضه مقصود بالاصالة كما ذكرنا
والمتبوع هنا اى فى هذا المثال لا ابد منه لانه لو اسقطت ابوها وقيل هند قام زيد لم يجز اذ جملة قام
زيد خبر هند وليس فيها ضمير يرجع الى هند وكذا حمل التابع فى كل موضع يكون معرفا باللام والمتبوع
منادى نحو يا زيد الحارث وفى كل موضع يكون المتبوع المعرف باللام فيه مضافا اليه الصفة
المعرفة باللام نحو جاء الضارب الرجل زيد على عطف البيان دون البدل لان البدل فى
تكرير العامل فاذا كرر العامل فى المثال الاول وهو حرف النداء يكون يا الحارث وفى المثال الثانى
وهو الضارب يكون الضارب زيد ويا الحارث والضارب زيد ممتنعان اما الاول فلان
حرف النداء لا تدخل على المعرف باللام واما الثانى فلان المضاف انما يكون معرفا باللام
اذا كان المضاف صفة والمضاف اليه كان معرفا باللام او كان عمرو وزيد لا يكون احدهما
اما الاسماء العاملة وهى الاسماء المشبهة بالافعال واعلم ان كل الاسماء لا يعمل بل لا بد من
مشابهتها بالافعال اذ الافعال اصل فى العمل ولذا سميت الاسماء العاملة بالمشبهة بالافعال
وهى اى الاسماء العاملة المشبهة بالافعال ايضا اى كما ان التوابع كذلك خمسة المصدر

[illegible]

بحث المصدر

اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل وانما هى مذكورة هنا لا الاول المصدر وانما
قدمه لان مشابهته بالفعل لاشتقاقه منه وهو اى المصدر اسم الحدث والمراد بالحدث معنى
قائم بالغير سواء صدر عنه كالضرب والمشى او لم يصدر كالطول والقصر الذى اشتق منه اى من ذلك
الحدث الفعل فخرج مثل القادرية والعالمية فانهما وان كانا اسمين للحدث لكنه لا يشتق
منهما الفعل ويعمل المصدر عمل فعله مطلقا اى سواء كان بمعنى الماضى نحو اعجبنى ضرب زيد
عمرا امس مثلا بمعنى اعجبنى ان ضرب زيد عمرا امس والحال نحو اعجبنى اكرام خالد عمرا الآن
او الاستقبال نحو يعجبنى اعطاء زيد عمرا درهما غدا وانما يعمل مطلقا لان عمله لكونه فى
تقدير ان مع الفعل اذ اعجبنى ضرب زيد عمرا امس مثلا بمعنى اعجبنى ان ضرب زيد عمرا امس
والفعل المقدر اما ماض او حال او مستقبل فاذا يعمل كل واحد منها الا اذا كان المصدر
مفعولا مطلقا فانه ح لا يعمل بل العمل للفعل لاصالته فى العمل سواء كان الفعل مذكورا
نحو ضربت ضربا زيدا او محذوفا نحو الزم الحذف نحو ضربا زيدا الا اذا كان المصدر
المفعول المطلق بدلا عن الفعل وهو ما كان حذف فعله لازما نحو سقيا له وشكرا
له وحمدا له فوجهان اى يجرى فيه وجهان ان يكون العمل هو للفعل المحذوف او المصدر
المذكور والاكثر فى الاستعمالات ان يضاف المصدر الى فاعله نحو قوله تعالى ولولا دفع

الاستعمال

[illegible]

الله الناس بعضهم لبعض ويضاف قليلاً الى المفعول محذو فاكان الفاعل كقوله تعـ دعاء الخير او لم يكن كقول الشاعر امن رسم دار مربع ومصيف لعينيك من ماء الشؤن وكيف المربع والمصيف اسم زمان الربيع والصيف والرسم الاثر والشؤن قبائل الرأس وملتقيها ومنها تجئ الدموع والوكيف جري الدمع والهمزة في امن للانكار ومن للسببية ومتعلق بما يتعلق به الخبر وهو لعينيك وهو ماء والمعنى هل بسبب اثر الربيع والصيف الذي حصل لعينيك من مقدم الدموع جري الماء اى لا يكون سببه ولا يجوز اعماله منونا ولا يلزم ذكر فاعله اليه نحو اعجبني ضرب زيدا ولا يتقدم معموله اى معمول المصدر عليه اي على المصدر فلا يقال اعجبني زيدا ضرب عمرو ولكونه بتقدير الفعل مع ان الموصولة فكما لا يتقدم ما في حيز صلة ان عليها اعماله اى اعمال المصدر مع اللام ضعيف لانه عند عمله تقديره بان مع الفعل فكما لا تدخل لام التعريف على ان مع الفعل ينبغي ان لا يدخل على المصدر المقدر به ولكن جوز ذالك على ضعف كقوله اى كقول الشاعر ضعيف النكاية اعداءه يخال الفرار يراخي الاجل معنى البيت النكاية ايصال القتل والجراحة على الاعداء يخال يظن يراخي الاجل يؤخر الاجل ويطول العمر وقوله ضعيف خبر مبتدأ محذوف اى هو ضعيف والنكاية مصدر معرف باللام ونصب اعداءه وهو المستهل والفرار مفعول اول يخال ويراخي الاجل مفعول ثانيه والشاعر يهجو رجلا بالفجر والضعف عن مكافاة اعدائه يظن ان الفرار

يطول

يطول العمر ولا يعلم ان الاجل اذا جاء لا يتأخر ولا يتقدم الثاني والثالث من الاسماء العاملة بالافعال اسم الفاعل والمفعول فيعمل كل منهما عمل فعله فاسم الفاعل ما اى اسم دل على حدث من معنى الحدث ودل على فاعله اي فاعل ذالك الحدث على معنى الحدوث يعنى دلالته عليه بطريق التجدد لا الثبوت فان الضارب يدل على حدث الضرب وفاعله بطريق الحدوث يعني ان ضاربيته انما يحصل باحد الازمنة الثلاثة لا بالدوام والثبوت فخرج الصفة المشبهة ولا يرد صفات الله تعـ فان الاستمرار ليس بالصفة بل بالموصوف واما نحو خالد ودائم وثابت ومستمر مما يدل على الدوام فيعرف بد دلالته على حدوث الخلود والدوام والثبوت والاستمرار فان كان صلة لال اى يدخل عليه الالف واللام عمل مطلقا اى سواء كان الماضي او الحال او الاستقبال كما تقول مررت بالضارب ابوه زيدا امس والان وغدا وانما عمل مطلقا لانه بمعنى الفعل والالف واللام بمعنى الذي لكنه بحسب الصورة لئلا يدخل الالف واللام على الفعل اسما والفعل يعمل مطلقا والا اى وان لم يكن صلة لال فيشترط في عمل كونه للحال او الاستقبال وانما اشترط ذالك لان عمله انما يكون لمشابهته بالفعل المضارع من حيث الزنة فكما ان المضارع يحتمل الحال والاستقبال لا الماضي فكذا لا بد ان يكون اسم الفاعل للحال او الاستقبال لا الماضي واعتماده اى ويشترط ايضا اعتماد اسم الفاعل على احد الامور الثلثة الحسنة اما على نفي نحو ما ضارب زيد عمرا او استفهام نحو اضارب زيد عمرا وانما يشترط الاعتماد بالنفي والاستفهام ليتأكد مشابهته بالفعل اذ الاولى

قوله ان كان صلة لال الموصول لان الاصل في الصلة ان يكون فعلا فيقوى بشبهه في العمل

قوله ولا يتقدم معموله عليه ... ان موصول ... صلة ... نحو اعجبني ضرب زيد عمرا ... تقديره ان ضرب ... معمول او ع ك

دخولهما بالفعل او مخبر عنه اى المبتدأ نحو زيد ضارب ابوه عمرا او موصوف نحو مررت برجل ضارب
ابوه عمرا او ذى حال نحو جاءنى زيد ضاربا ابوه عمرا وانما اشترط الاعتماد باحد هذه الثلثة ليقوى فيه جهة
الفعل من كونه مسندا الى صاحبه ولا يعمل اسم الفاعل اذا كان بمعنى الماضى لانتفاء شرط عمله بل وجب اضافته
الى مفعوله اضافة معنوية نحو زيد ضارب عمرو امس خلافا للكسائى فانه ذهب الى انه يعمل مطلقا
وان كان بمعنى الماضى فلو اضيف ح كان اضافته لفظية عنده واستدل الكسائى بقوله تعم وكلبهم باسط
ذراعيه بالوصيد فان باسط بمعنى الماضى اذ وقع البسط كان فى زمان الماضى قبل نزول الاية وقد
نصب ذراعيه ليكون مفعوله وفاعله ضمير مستتر فيه واجيب بانه حكاية حال ومعناها ان يقدر
المتكلم باسم الفاعل الماضى كانه موجود فى ذلك الزمان واسم المفعول ما اى اسم دل على حدث
علم معناه ودل على مفعوله وفاعله منكور وهو اى اسم المفعول فى العمل وشرطه اى شرط العمل
كاخيه وهو اسم الفاعل يعنى انه يعمل عمل الفعل المجهول كما ان اسم الفاعل يعمل عمل الفعل المعلوم فان كان
متعديا الى مفعول واحد يرفع على النيابة عن الفاعل وان كان متعديا الى اكثر ثبت الحكم المذكور
لاحدهما ونصب ما عداه ويشترط فى العمل اذا لم يكن صلة لال ان يكون بمعنى الحال والاستقبال
ويعتمد على احد من الامور الخمسة المتقدمة الرابع من الاسماء العاملة الصفة المشبهة بالافعال
المشبهة باسم الفاعل من حيث انها تثنى وتجمع وتذكر وتؤنث وهى اى الصفة المشبهة ما

اى

اى اسم دل على حدث كما ان اسم الفاعل والمفعول عليه ودل على فاعله اى فاعل ذلك الحدث
كما دل اسم الفاعل عليه ايضا على معنى الثبوت لا بمعنى الحدوث فخرج اسم الفاعل وتفترق الصفة
المشبهة عن اسم الفاعل بخمسة امور الاول بصوغها اى اشتقاق الصفة المشبهة من الفعل اللازم
دون المتعدى بخلاف اسم الفاعل فانه يشتق من اللازم والمتعدى واللازم اعم من ان يكون لازما
ابتداء وعند الاشتقاق كرحيم فانه اشتق من رحم بكسر العين بعد نقله الى رحم بضمها فلا يرد ان رحيم
لازم صار الرحم طبيعة له كحسن فانه مشتق من حسن وصعب وهو مشتق من صعب [illegible]
والثانى بعدم جواز كونها صلة لال فى مثل الحسن لان اللام الداخلة على الصفة المشبهة ليست موصولة
بالاتفاق كما ان ضارب فى مثل الضارب صلة للام التى فيه والثالث بعملها اى بعمل الصفة المشبهة
من غير شرط زمان لكونها بمعنى الثبوت فلا معنى لاشتراطها فيه واما فى اسم الفاعل فقد يكون شرطا
كما مر واما اشتراط الاعتماد باحد الامور الخمسة المذكورة فى اسم الفاعل فيعتبر فيها ايضا والرابع بجواز
مخالفتها فى العمل لان عمل فعلها هو الرفع لكونه لازما وعملها يكون رفعا ونصبا وجرا كما يأتى
بيانها واما اسم الفاعل فموافق لفعله فى العمل مطلقا والخامس بعدم جريانها اى جريان الصفة المشبهة
على المضارع لانها للثبوت فلا يكون فى زمان دون غيره بخلاف اسم الفاعل فان عمله شرط
بكونه بمعنى الحال والاستقبال بتصريح لك فى بيان احكامها ما سيأتى عليك وهى انه يكون

لمعمولها اى لمعمول الصفة المشبهة ثلث حالات فى الاول الاعتبار الرفع بالفاعلية اى يكون رفعا
لئيكون فاعلا للصفة المشبهة والنصب على التشبيه بالمفعول لعدم طلبها المنصوب لكونها مشتقة من
اللازم فيكون نصبه لاجل التشبيه بالمفعول ان كان المعمول معرفة نحو حسن الوجه بنصب الوجه وفى النصب
على التميز ان كان المعمول نكرة وقال الكوفيون نصبه على التميز فى المعرفة والنكرة والجر بالاضافة اى
باضافة الصفة المشبهة اليه وهى اى الصفة المشبهة بالفعل مع كل من هذه الحالات الثلثة
المذكورة اما باللام التعريف او لا فصارت الاقسام ستة والمعمول مع كل من الستة المذكورة
اما مضاف او ملتبس باللام التعريف او مجرد عن اللام صارت الاقسام ثمانية عشر وهذه
امثلتها الحسن وجهه الحسن وجه حسن وجهه حسن الوجه حسن وجه برفع المعمول الحسن
الحسن الوجه الحسن وجها حسن وجهه حسن الوجه وجها بنصب المعمول الحسن وجهه الحسن الوجه
الحسن وجه حسن وجهه حسن الوجه حسن وجه بجر المعمول فالممتنع من الاقسام الثمانية عشر
الحسن وجهه وهو ما اذا كانت الصفة باللام مضافة الى معمولها المضاف الى ضمير الموصوف
بلا واسطة نحو الحسن وجهه غلامه وانما امتنع لعدم افادة الاضافة فيه خفة لان الخفة ا
فى الصفة المشبهة اما بحذف التنوين او النون كحسن وجهه بالاضافة لا يحذف ضميرا
الموصوف من فاعل الصفة لانها اضيف اليه الفاعل واستتاره فى الصفة مثل الحسن الوجه

والحسن

والحسن المذكورة الحسن وجه وهو ما اذا كانت الصفة باللام مضافة الى معمولها المجرد عن اللام وانما
امتنع لان اضافة الحسن الى وجه وان افادت التخفيف بحذف الضمير واستتاره فى الصفة لكنهم لم يجوزوا
ههنا لاستلزامه اضافة ما فيه الالف واللام الى النكرة وان كانت اضافته لفظية ولهذا اختلف النحاة فى حسن
وجهه وهو ما اذا كانت الصفة فيها مجردة عن اللام مضافة الى معمولها المضاف الى ضمير الموصوف
فبعضهم على انها لم تجز لما لم يحصل التخفيف فيها بجميع ما فيه وهو حذف التنوين والضمير بل حذف التنوين
فقط وبعضهم على انها جائزة لما يحصل فيها التخفيف فى الجملة وان امكن فيها تخفيف اخر واما البواقى
من تلك الاقسام وهى خمسة عشر فالاحسن والافصح منها ذو الضمير الواحد وهو ما يكون اما
فى الصفة ولم يكن فى معمولها ضمير ويعلم وجود الضمير فى الصفة بان يكون ما بعدها منصوبا او
مجرورا لانه لو كان ما بعدها مرفوعا لم يكن فيها ضمير ويكون الضمير فى معمول الصفة دونها و
يعلم عدم كون الضمير فى الصفة بكون المعمول مرفوعا وانما كان هذا القسم احسن لتحقق ما يحتاج اليه وهو
الضمير الواحد من غير زيادة وهو اى ما كان فيه ضمير واحد تسعة الحسن وجهه برفع وجهه
الحسن الوجه بنصب الوجه الحسن وجها بنصب الوجه حسن وجها الحسن الوجه بجر الوجه حسن الوجه
بجر الوجه حسن وجه والحسن الفصيح منها ذو الضميرين احدهما يكون فى الصفة وثانيهما فى معمولها
وانما يكون هذا حسنا لوجود المحتاج اليه وهو الضمير ولا يكون احسن لوجود الزيادة وهى الضمير الاخر

وهو اى ماكان فيه الضميران اثنان وهو الحسن وجهه بنصب وجهه وحسن وجهه بنصب وجهه
والقبيح الغير الفصيح منها الخالى عن الضمير لخلوه عن المحتاج اليه وهو اى الخالى اربعة الحسن الوجه برفع
الوجه وحسن الوجه برفع وجه واعلم ان اسم الفاعل الغير المتعدى واسم المفعول اذا لم يكن له مفعول
والاسم المنصوب كالصفة المشبهة فيما ذكر من الاقسام الثمانية عشر فيجرى فى مثل زيد قائم الاب و
مضروب الاب وتجىء الاب رفع الاب ونصبه وجره كما ذكر فى الصفة المشبهة بجميع تفاصيلها
الخامس من الاسماء العاملة المشبهة بالافعال اسم التفضيل وهو ما اى اسم دل على موصوف من اعم
ان يكون فاعلا نحو زيد افضل او مفعولا نحو عمرو اشهر بزيادة على غيره اى على غير الموصوف بزيادة
الوصف قال فى الحاشية لا يقال يدخل فيه صيغ المبالغة نحو ضراب وقتال لانا نقول الصيغ المذكورة
انما تدل وضعا على الاصل الزيادة وليس فيها اشعار بالزيادة على الغير بخلاف افضل مثلا فانه
وضع للدلالة على زيادة الفضل فى موصوفه انتهى على غيره اى غير الموصوف ولا يدخل ايضا فيه
نحو زيد ادلم يرد فى مثل هذه الصفة وضعا الزيادة على الغير بل حصلت لخصوص المادة فقط
وهو اى اسم التفضيل فى الغالب على صيغة افعل حال كونه للمذكر نحو زيد افضل وعلى صيغة فعلى
حال كونه للمؤنث نحو هند فضلى وانما قلنا فى الغالب لئلا ينتقض ظاهرا بنحو خير وشر
واذ قالوا ان اصلهما اخير واشر فخففا بالحذف ولا يبنى اى اسم التفضيل الا من

فعل

اسم التفضيل

فعل استجمع شروطا خمسة الاول ان يكون من فعل ثلاثى فلو لم يكن ثلاثيا لم يبن اسم التفضيل منه لان مع
محافظة جميع الحروف هذا البناء متعذر ومع حذف بعض الحروف لم يعلم ان الحروف الثلثة الباقية من
الثلاثى المجرد وقد حذف منه بعض حروفه ثم بنى منه اسم التفضيل الثانى ان يكون من فعل تام فلو كان
من الافعال الناقصة لم يبن منه اسم التفضيل اذ اسم التفضيل صفة لموصوف ومحمول عليه والافعال الناقصة
انما وضعت لتقرير الموصوف على صفة فلا يكون صفة محمولة على الموصوف الثالث ان يكون من
فعل متصرف فلو كان من الافعال الجامدة لا يبنى منه اسم التفضيل لان الجامد لا يشتق منه شىء و
الرابع ان يكون من فعل قابل للتفاضل فلو لم يكن قابلا للتفاضل لم يبن منه اسم التفضيل اسم التفضيل من
فعل لا يكون فيه التفاضل غير ممكن الخامس ان يكون من فعل غير مصوغ اى غير مشتق منه افعل لغير
التفضيل فلو بنى من فعل اشتق منه افعل غير التفضيل لم يبن منه افعل التفضيل اذ لو بنى التبس افعل التفضيل
بغيره قال فى الحاشية كذا ذكره المحققون وهو اولى من قول ابن الحاجب لئلا يلتبس باللون والعيب لعدم
الاحتياج فيه الى التكلفات المشهورة انتهى فقوله كذا اشارة الى قوله غير مصوغ منه افعل لغير التفضيل
فان المص قال هذا مقام قول الحاجبى لئلا يلتبس باللون والعيب وفى عبارة الحاجبى لا يتم المراد الا
بتكلفات مشهورة مذكورة فى كتب الشراح وايرادها هنا تطويل من غير طائل واما عبارة المص فلا
يحتاج الى تلك التكلفات ثم المص بعد بيان الشروط اللازمة فى بناء اسم التفضيل اراد ان مثله

التي تقدّم فيها شرط من تلك الشروط بطريق اللّف والنّشر فقال فلا يبنى اسم التفضيل من نحو
دحرج لكونه ليس بثلاثيّ ولا من نحو نعم لكونه غير متصرّف ولا من نحو صار لكونه غير تامّ ولا
تقديم صار على نعم ليكون اللّف والنّشر مرتّبا ولا من نحو مات لكون الموت غير قابل للتفاضل و
انّما اظهر كلمة لا هنا للمبالغة من نحو عور وخضر وحمق فلا يقال اعور لمن كان عوره اشدّ ولا
اخضر لمن كان خضرته اكثر ولا احمق لمن كان حمقه اكمل لمجيء افعل واخضر واحمق لغيره فانّ اعور
يقال لمن كان احدى عينيه صحيحة والاخرى غير صحيحة والاخضر لشيء خضر واحمق لمن كان حمق وليعلم
زيادة على غيره فان فقد الشرط من الشروط المذكورة توصّل في بناء اسم التفضيل باشدّ ونحوه
نحو اشدّ واكثر واقبح وغير ذلك فيقال ما اشدّ دحرجته وما اكثر نعمه وما اعظم ميّتا ته وما
اقبح موته وما اوضح عوره وما احسن خضرته وما افتق حمقه وقول العرب فلان احمق من هبنقة
وهو رجل جزان وعظام وخيوط على عنقه وهو ذو لحية طويلة فسئل عن ذلك فقال
اعرف بها نفسي ولا اضلّ وتقلّد ذات ليلة اخوه بقلادة فلمّا اصبح قال يا اخي انت من انا
شاذّ مخالف للقياس يعني انّ الاصل ان لا يستعمل احمق اسم التفضيل لانّه يجيء لغير التفضيل فا
هنا تفضيل على خلاف القياس وقولهم فلان ابيض من اللّبن كما ورد في الحديث انّ نهر الكوثر
ابيض من اللّبن واحلى من العسل فابيض اسم تفضيل مع انّ اصله ان يجيء لغير التفضيل فاستعمل

٣ احكام اسم التفضيل

اسم تفضيل نادر قليل الوقوع فلا ينتقض باحمق وابيض في المثالين المذكورين من انهما جاءا اسم
تفضيل مع فقد شرط اسم التفضيل وهو عدم مجيء افعل لغير التفضيل تتمّة ويستعمل اسم التفضيل على احد اوجه
الثلثة امّا بمن نحو زيد افضل من عمرو او بال نحو زيد الافضل او حال كون اسم التفضيل مضافا الى
نحو زيد افضلكم فالاوّل اي ما يستعمل بمن مفرد مذكّر دائما اي لا يثنّى ولا يجمع ولا يؤنّث وان
موصوفه مثنّى او مجموعا او مؤنّثا لانّ افعال التفضيل مع من كاسم واحد فلا يجوز المطابقة في
لانّه يلزم ان يثنّى ويجمع ويؤنّث بعض الكلمة نحو هند افضل من عمرو بتذكير افضل مع كون هند
والزّيدان او الزّيدون افضل من عمرو بافراد افضل مع كون الزّيدان والزّيدون مثنّى وجمع
وقد يحذف لفظ من في اللفظ نحو الله اكبر فانّ اصله اكبر من كلّ شيء فحذف من كلّ شيء
لظهوره والثّاني وهو ما يستعمل بال يطابق موصوفه في الافراد والتّثنية والجمع والتذكير
والتّأنيث لوجوب مطابقة الصّفة لموصوفها ولا يجامع مع اسم التفضيل المستعمل بال كلمة من لعدم
احتياجه بها لانّ لزوم ذكر احدهما لبيان المفضّل عليه وهو حصل بذكر اللّام العرفي فلا يحتاج
الى من وامّا قولهم لست بالاكثر منهم حصى فمن بمعنى في اي فيهم حصى نحو هند الفضلى بتأنيث
والزّيدان الافضلان بتثنية الافضلان والزّيدون الافضلون والهندان الفضليان وا
الفضليات والثّالث وهو ما يستعمل مضافا وهو على قسمين قسم قصد منه تفضيل موصوفه

من اضيف اليه وقسم قصد منه تفضيل موصوفه مطلقا فالاسم التفضيل ان قصد تفضيله اى تفضيل
موصوفه على من اضيف اسم التفضيل اليه باعتبار تحققه فى ضمن بعضهم والا يلزم تفضيل الشئ على نفسه
وجب كونه اى كون موصوفه بعضا منهم داخلا فيهم بحسب المفهوم وان كان خارجا عنهم بحسب الارادة
وجازت المطابقة اى مطابقة اسم التفضيل لموصوفه فى الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث
للزوم مطابقة الصفة لموصوفها وجازت عدمها اى عدم المطابقة لكونه شابها لافعل من
فى كون المفضل عليه مذكورا بعده نحو الزيدان اعلما الناس فانه قصد تفضيل الزيدان على الناس
ويكون الزيد منه وقد طابق بين الزيدان وبين اسم التفضيل فى التثنية وباقى الامثلة هكذا
نحو زيد اعلم الناس والزيدون اعلموا الناس وهند علمى النساء والهندان علميا النساء والهندات
عليات النساء والهندان والزيدان اعلمهم اى اعلم الناس بافراد اعلم مع كون موصوفه مثنى
وبقى فى الجمع اعلم مفردا مذكرا نحو زيد اعلم الناس والزيدون اعلم الناس وهند اعلم النساء والهندات
اعلم النساء وعلى هذا من ان هذا القسم يجب ان يكون موصوف اسم التفضيل داخلا فى المضاف اليه
يمتنع يوسف احسن اخوته لخروج يوسف عن الاخوة وان قصد تفضيله اى تفضيل موصوفه مطلقا
من غير تقييد بالمضاف اليه بل يشمله وغيره فحينئذ يجب ان لا يدخل الموصوف فى المضاف اليه كما
يجب ان يدخل فيه فى الاول فمفرد مذكر اى فاسم التفضيل مفرد مذكر مطلقا اى سواء كان الموصوف

مفردا او لا مذكرا او لا نحو يوسف احسن اخوته بافراد احسن لكون موصوفه مفردا و
الزيدان احسن اخوتهما بافراد احسن مع كون موصوفه مثنى وكذا هذه ويذكر فى مثل الزيدون
احسن اخوتهم وهند احسن اخوتها والهندان احسن اخوتهما والهندات احسن اخواتهن فاسم التفضيل فى جميع
هذه الصور شامل للمضاف اليه وغيره من الاخوة لعمومها اذ المراد من هذا الكلام احسن الناس
من بينهم اى بين الاخوة واعلم ان المص هنا مخالف لسائر النحاة حيث جوز المطابقة و
عدم المطابقة فلا تغفل تبصرة لمزيد الاستبصار ويرفع اى اسم التفضيل الضمير المستتر اتفاقا لما
لم يظهر فى الكلام ظهورا تاما لا يحتاج الى العامل القوى فيعمل اسم التفضيل فيه وان كان ضعيف
العمل ولا ينصب اسم التفضيل المفعول سواء كان ضميرا او ظاهرا اجماعا حتى قالوا وقع فى
يوهم ذالك ان العامل فعل دل عليه اسم التفضيل نحو قوله تعالى هو اعلم من يضل عن سبيله اى اعلم
كل احد يعلم من يضل عن سبيله ورفعه اى رفع اسم التفضيل للظاهر اى للاسم الظاهر قليل اما
عدم رفعه فلمشابهته الافعال فى الجملة واما عدم المراد وكثرته فلان عمله انما يكون على فعله
ليس له فعل بمعناه فى الزيادة ليعمل عمله نحو رايت رجلا احسن منه ابوه فابوه اسم ظاهر مرفوع
باحسن ويكثر ذالك اى اسم التفضيل الرافع للاسم الظاهر فى كل موضع يكون اسم التفضيل ويكون
مرفوعا اجنبيا مفضلا على نفسه باعتبارين نحو ما رايت رجلا احسن فى عينه الكحل منه فى

زايد فالكحل اسم الظاهر مرفوع باحسن الذي وقع بعد النفي وهو مفضل باعتبار عين الرجل و
مفضل عليه باعتبار عين زيد ورفع اسم التفضيل الاسم الظاهر في مثل هذه الصورة جائز كثير
لأنه اي اسم التفضيل هنا وهو احسن بمعنى الفعل وهو لان النفي اذا استولى على اسم التفضيل
توجه النفي الى قيده الذي هو الزيادة فيفيد انه ليس حسن كحل عين رجل زايدا على كحل عين زيد
فيبقى اصل حسن كحل رجل مقيسا الى زيد اما بالمساواة او بالنقصان والمساواة لا يناسب المدح
فرجع المعنى الى انه حسن في عين الرجل الكحل دون حسنه في عين زيد فيكون احسن مع النفي بمعنى حسن
فجاز له ان يرفع اسما ظاهرا كالفعل خاتمة للحديقة الثانية فاحفظها مستوثقا بفضل الله
تصل الى الحدائق الباقية واعلم ان الاسماء اما منصرف وغير منصرف فالمنصرف ما دخله الجر مع التنوين
وغير المنصرف ما لا يدخله الجر مع التنوين ويكون في موضع الجر منصوبا وانما لم يدخله الجر مع التنوين
لان الاسم الغير المنصرف مشابه للفعل من حيث ان في الاسم المذكور لابد ان يكون سببان من التسعة
المذكورة في الكتاب او واحد يقوم مقامهما فكل واحد من الاسباب يكون فرعا لشيء فيكون في الاسم
الغير المنصرف فرعيتان كما ان في الفعل فرعيتين احديهما اشتقاق من الاسم وثانيهما توقفه عليه
في الافادة فكما ان الجر مع التنوين لا يدخل على الفعل فكذا لا يدخل على الاسم الغير المنصرف والمصنف بين
اسباب موانع الصرف في ابيات ثلثة لسهولة الحفظ بقوله موانع صرف الاسم تسع فعجمة وجمع و

للعرب

للعرب لان الاصل في كل لغة ان لا يدخل لغة اخرى فاذا دخلت فيها فهي فرعها وجمع و
هو فرع للواحد لانه يحصل بالزيادة عليه فهو فرعه وتانيث وهو فرع للمذكر لحصوله با
الزيادة لانه يقال قائم ثم قائمة وعدل وهو فرع المعدول عنه لانه ماخوذ منه ومعرفة
وهي فرع النكرة لحصولها بالزيادة غالبا كالرجل ورجل فهي فرعها وزايدتا فعلان وهما
فرعان للمزيد عليه لزيادتهما عليه ثم تركيب وهو فرع لما فيه هو كذلك ووزن الفعل
وهو فرع لوزن الاسم لان الاصل في وزن كل نوع ان لا يوجد في نوع اخر فاذا وجد
فهو فرع له والتاسع الصفة فهي فرع الموصوف تثنين منها اي من الاسباب التسعة يمنعا الصرف
من الاسم هكذا يمنع الاسم من الصرف وواحد من تلك الاسباب اذا ناب اي قام مقامهم
اثنين منها فقالوا مضعفة لكونها مكررة بحسب الاعتبار فالعجمة التي هي سبب من الاسباب
المذكورة تمنع صرف العلم لا اسم الجنس كاللجام والفرند العجمي العلمية اي كانت علمية متحققة
في العجم حقيقة كابراهيم او حكما بان نقله العرب من لغة العجم من غير تصرف فيها الى العلمية
كقالون فانه في العجم اسم جنس بمعنى الجيد ثم سمي به العرب في اول استعمالهم الاحد من
القراء لجودة قراءته قبل ان يتصرفوا فيه فكانه كان علما في العجم واما اذا لم يكن علما اصلا
او صار علما بعد تصرف العرب فيه فلم يؤثر العجمة في منع الصرف لضعف العجمة بسبب التصرف فيه

ثم لما اوصلنا [illegible] اثنين منها [illegible] مقامهم

بشرط زيادته اى زيادة العلم العجمى العلمية على الثلثة اى على ثلثة احرف كابراهيم وانما
اشترط الزيادة على الثلثة لان الاسم الاعجمى بمجرد كونه ثلاثيا ساكن وسطه او متحرك شابه كلام العرب
ويصير كانه خارج عن وضع كلام العجم لان اكثر كلامهم على الطول ولا يراعون الاوزان الخفيفة
كما يراعيه العرب فيبطل حكم العجمة فى ثلثة احرف ولا اثر لتحرك الاوسط كما قال البعض النحاة
انه لو كان ثلاثيا متحرك الاوسط كان العجمية فيه موثرة كما فى الزائد على الثلثة ولو كان ساكن
الاوسط توثر ولكن هذا التفاوت غير معتبر عند الاكثر فقصر منصرف فاما نوح او الجمع بمنع صرف وزن
مفاعل اى بعد الف التكسير الذى هو حرف ثالث حرفان متحركان ومفاعيل اى كان بعد الف الجمع
حرفا ثالثا واقعا بعد الفه حرفان متحركان كدراهم فانه جمع درهم وبعد الفه حرفان متحركان او
كان الف الجمع حرفا ثالثا واقعا قبل ثلثة احرف ساكن وسطها ودنانير جمع دينار وكان الفه
قبل ثلثة احرف ساكنة الوسط وانما اشترط هذا لان اثر الجمع وحده لمنع الصرف انما يكون بانيابة
عن علتين احديهما الجمعية وثانيهما لزومها للكلمة بحيث لا يوجد هذا الوزن لغير الجمع ولا يتغير
عن هيئته ولا يكون هذا اللزوم الا اذا كان باحد الوزنين لان التكسير اذا كان باحد الوزنين
لا يجمع جمع تكسير آخر فصار هذا الوزن للكلمة لازما فكانه يكون فيها جمعين وانما قلنا انه لا يجمع
جمع تكسير آخر لانه يجمع جمع السلامة نحو الصواحبات جمع صواحب ولكن لما لم يغير السلامة عن الكلمة

وزنها

وزنها لم يضر لزوم الجمعية والحق به اى بالجمع حضاجر جمع حضجر بمعنى عظيم البطن وكان علما
سمى به الضبع مبالغة فى عظم بطنها كان كل فرد منها جماعة من هذا الجنس فهو غير منصرف مع انه
لم يعتبر فيه الجمعية لكنه ممنوع عن الصرف اعتبارا للاصل وهو الجمعية التى كان عليها قبل العلمية فهو
بمنزلة مساجد اذا كان علما لشخص فى تاثير الجمعية الاصلية لمنع الصرف وكذا الحق بالجمع نحو
سراويل مع انه اعجمى ولا يكون فيه معنى الجمعية لكنه لما استعمله العرب جعلوه غير منصرف للتشبيه
بالجمع من جهة الوزن والتانيث وهو على ثلثة اقسام بالالف مقصورة او ممدودة وبالتاء
ويسمى تانيثا لفظيا وبوضع الاسم للمونث ويسمى تانيثا معنويا فمنع صرف المونث ان كان تانيثه
بالالف نحو حبلى وهو مقصورة ونحو حمراء وهى ممدودة نايب عن علتين وقام مقامهما اذ التانيث
بالالف لما كان لازما للكلمة وضعا ولا يفارقها اصلا لانه لا ياتى فى حبلى حبل ولا فى
حمراء حمر فجعل لزومه للكلمة تانيثا آخر فصار التانيث نايبا مناب علتين والا اى وان
لم يكن تانيثه بالالف سواء كان بالتاء او بوضع الاسم للمونث منع التانيث صرف العلم
فى غيره فلا يمنع صرف قائمة وحايض مع وجود العلتين فى الاول الصفة والتانيث اللفظى وفى
الثانى الصفة والتانيث المعنوى لعدم كون العلم فيهما وانما اشترط العلم لانه لو لم يكن
علما لصار التانيث فيه فى معرض الزوال اما فى التانيث المعنوى فظ واما فى التانيث اللفظى

فلكون التاء غير لازم للكلمة فجاز زواله عنها فلا يقوى على التأثير بخلاف ما لو كان علماً فانه لا بد من
تانيثه عنه لان العلمية وضع ثان للكلمة فيقوى على التأثير ولكن اذا كان علماً لا يلزم ان يكون غير
منصرف قطعاً بل يكون حتماً اى واجباً ان كان التانيث بالتاء ولم يشترط حينئذ الزيادة على الثلثة
ولا تحرك الاوسط كطلحة وثبلة او كان المؤنث زايداً على ثلثة احرف كزينب فانه كان زايداً
على الثلثة او كان متحرك الاوسط وان كان ثلاثياً كسقر فانه اسم مؤنث ثلاثي متحرك الاوسط
او كان اعجمياً وان كان ثلاثياً ساكن الاوسط كجور فانه اسم لبلد في العجم والحاصل ان الشرط في
التانيث بغير الالف فان كان تانيثه بالتاء فلا شرط اخر غير العلمية هناك بل يجب منع الصرف
بوجود العلمية سواء كان زايداً على ثلثة احرف او لا وان كان التانيث معنوياً فهناك
مع اشتراط العلمية يكون احد من الاشياء الثلثة شرطاً ليجب منع الصرف وهي اما الزيادة على
ثلثة احرف او تحرك الاوسط او وجود العجمية ولو لم يكن واحد منها يكون الاسم المؤنث ثلاثياً
ساكن الاوسط بغير عجمة كهند فلا يجب منع صرفه لكون الاسم ح في غاية الخفة فيقاوم خفته
ثقل احد السببين وان جاز نظراً الى وجود السببين واما اذا كان زايداً او متحرك الاوسط او
كان اعجمياً فلا يكون فيه خفة قطعاً لان عدم خفة الزايد والمتحرك الاوسط ظاهر واما
الاعجمي فلان لسان العجم ثقيل على العرب فلا يتحتم اى لا يجب منع صرف هند مع كونه علماً

لعدم

لعدم الشرط الثاني خلافاً للزجاج فانه يتحتم منع صرفه لوجود السببين ويتبعه المبرد وسيبويه والعدل
وهو خروج الاسم عن صيغته الاصلية تحقيقاً او تقديراً يمنع صرف الصفة سواء كانت دالة على العدد
او لا لكن لا مطلقاً بل بشرط كونها من الصفة المعدولة عن اصلها اى عن اصل الصيغة بحيث يقتضي الاصل
والقاعدة ان يكون على تلك الصيغة لا على هذه التى كانت عليها كرباع ومربع فانهما صيغتان معدولتان
عن اربع واربع والاصل فيهما ان يكون اربعاً لا رباع ولا مربع والدليل على ان الاصل فيهما ان يكون على اربع اربع
انه في معناهما مكرر دون في لفظهما والاصل انه اذا كان المعنى مكرراً يكون اللفظ ايضاً مكرراً كما في
جاءني القوم اربعة اربعة فعلم انه لا بد ان يكون اصلهما مكرراً وهو اربع اربع وكذا احاد وموحد
وثناء ومثنى وثلث ومثلث الى عشار ومعشر فهذا غير منصرف للصفة والعدل وكاخر جمع اخرى مؤنث
اخر واخر اسم التفضيل معناه في الاصل اشد تاخراً ثم نقل الى معنى غير فهو في قولك مررت بنسوة
اخر للعدل والصفة ممنوع عن الصرف اما كون الصفة فيه فظاهر واما كون العدل فيه فلان
اخر الذي هو الجمع معدول عن الاخر الذي هو المفرد المذكر اذ القياس والاصل ان يقال مررت
بنسوة اخر بلفظ المفرد لان اسم التفضيل المجرد عن اللام والاضافة كما هو هيهنا مفرد مذكر
دائماً كما مر فعلم ان الاصل في اخر الاخر وعدل منه وفي الاسم الذي يكون غير منصرف ولم يكن
فيه العدل تحقيقاً ولا يكون فيه سوى العلمية سبباً من الاسباب المانعة عن الصرف فيحكم بان

فيه مقدرا كما قال ويقدر العدل فيما اي في اسم سمع غير منصرف وليس فيه اي في ذلك
الاسم سوى العلمية من الاسباب التسعة كزحل الكوكب وعمر علم لرجل فانهما غير منصرفين و
يكون فيهما العلمية فقط والاسم لا يكون لاجل العلمية وحدها ممنوعا عن الصرف فلا بد لهما
من سبب التسعة كما هو الظاهر فاعتبر العدل فيهما وقالوا انهما معدولان عن زاحل وعامر لان
الاصل والقاعدة تقتضي ان يكون صيغة زحل وعمر لا بد ان يكون على صيغة زاحل وعامر
فعدلا عنهما والتعريف وهو سبب منع الصرف لا المعرفة وانما قال في تعداد منع الصرف
المعرفة لضرورة الشعر شرطه تأثيره اي تأثير التعريف في منع الصرف العلمية لان للمضمرات و
المبهمات من المبنيات ومنع الصرف من احكام المعربات والاسم بالالف واللام تنكير مع كونه غير منصرف
فالاولى ان يرجح لا يمنعان الجر الممنوع في غير المنصرف والالف والنون المسميان بالمزيدتين
لانهما من الحروف الزوائد بالمضارعين لمشابهتهما الفي التأنيث في منع دخول تاء التأنيث
على الاسم يمنع اي الالف والنون واراد الصيغة باعتبار كونهما معا سببا واحدا صرف العلم ان كانا
في اسم واحد كعمران للزوم زيادتهما اذ العلم وضع ثان فتحقق به اللزوم فعمران غير
منصرف للعلم والالف والنون ويمنع صرف الوصف ان كانا في صفة بشرط كون الوصف الغير
القابل للتاء اي ولا يجيء مؤنثه على فعلانة سواء جاء فعلى او لا وانما اشترط عدم دخول التاء

في تأنيثه لتحقق مشابهتهما لالفي التأنيث في عدم دخول التاء في مدخولهما مثلهما كسكران
فانه غير منصرف للوصف والالف والنون مع عدم مجيء سكرانة لمؤنثه بل يقال سكرى فلما كان الشرط
في الالف والنون في الصفة عدم التاء في المؤنث فعريان منصرف لمجيء عريانة لمؤنثه ورحمن
يمتنع عن الصرف لعدم مجيء رحمانة مع وجود السببين وهو الوصف والالف والنون وان لم يجئ رحمى
لانه من اسماء الله تعالى فلا يجوز فيه التأنيث لا بالتاء ولا بالصيغة واما على قول من شرط وجود
فعلى فرحمن منصرف لعدم مجيء رحمى كما لم يجئ رحمانة والتركيب المزجي وهو صيرورة كلمتين او اكثر
كلمة واحدة من غير حرفية جزء ولا اسناد نحو النجم وبصرى علمين فانهما لم يعتبر تركيبهما لان الاسم
والحرف لما كان شديد الاتصال نزل الحرف منزلة جزء الكلمة فلا يظهر فيه حكم التركيب علم وا
ان التركيب على ستة اقسام الاضافي كغلام زيد والتضمني كخمسة عشر والاسنادي كزيد قائم
والتقييدي كالحيوان الناطق والصوتي كسيبويه والمزجي كبعلبك والمراد هنا الاخير وهو يمنع
صرف العلم لما من من الزوال فحصل له قوة فيؤثر بها في منع الصرف كبعلبك فانه علم البلد مركب
من بعل وهو اسم صنم وبك هو اسم صاحب هذا البلد جعلا اسما واحدا فهو غير منصرف للعلم والتركيب ووزن
الفعل وهو كون الاسم على وزن يعد من اوزان الفعل شرطه اي شرط وزن الفعل في وقوعه سببا
شيئان اما الاختصاص بالفعل بحيث لا يوجد هذا الوزن في الاسم العربي الا منقولا من الفعل كشمر

فيه مقدرا كما قال ويقدر العدل فيما اى فى اسم سمع غير منصرف وليس فيه اى فى ذلك
الاسم سوى العلمية من الاسباب التسعة كزحل لكوكب وعمر علم لرجل فانهما غير منصرفين و
يكون فيهما العلمية فقط والاسم لا يكون لاجل العلمية وحدها ممنوعا عن الصرف فلا بد لهما
من سبب التسعة كما هو الظاهر فاعتبروا فيهما وقالوا انهما بتقدير زاحل وعامر لان
الاصل والقاعدة تقتضى ان يكون صيغة زحل وعمر لا بد ان يكون على صيغة زاحل وعامر
فعدل عنهما والتعريف وهو سبب منع الصرف لا المعرفة وانما قال فى تعداد منع الصرف
المعرفة لضرورة الشعر شرطه تأثيره اى تأثير التعريف فى منع الصرف العلمية لان المضمرات و
المبهمات من المبنيات ومنع الصرف من احكام المعربات والاسم بالالف واللام تنكير مع كونه غير منصرف
فالاولى ان يرجح لا يمنعان الجر الممنوع فى غير المنصرف والالف والنون المسميان بالمزيدتين
لانهما من الحروف الزوائد بالمضارعين لمشابهتهما الفى التأنيث فى منع دخول تاء التأنيث
على الاسم يمتنع اى الالف والنون واراد المصنف باعتبار كونهما معا سببا واحدا من العلم ان كانا
فى اسم واحد كعمران للزوم زيادتهما اذ العلم وضع ثان فتحقق به اللزوم فعمران غير
منصرف للعلم والالف والنون ويمنع صرف الوصف ان كانا فى صفة بشرط كون الوصف الغير
القابل للتاء اى ولا يجئ مؤنثه على فعلانة سواء جاء فعلى او لا وانما اشترط عدم دخول التاء

فى تأنيثه لتحقق مشابهتهما لالفى التأنيث فى عدم دخول التاء فى مدخولهما مثلهما كسكران
فانه غير منصرف للوصف والالف والنون مع عدم مجئ سكرانة لمؤنثه بل يقال سكرى فلما كان الشرط
فى الالف والنون فى الصفة عدم التاء فى المؤنث صار رحمن غير منصرف لمجئ غير رحمانة لمؤنثه فرحمن
ممتنع عن الصرف لعدم مجئ رحمانة مع وجود السببين وهو الوصف والالف والنون وان لم يجئ رحمى
لانه من اسماء الله تعالى فلا يجوز فيه التأنيث لا بالتاء ولا بالصيغة واما على قول من شرط وجود
فعلى فرحمن منصرف لعدم مجئ رحمى كما لم يجئ رحمانة والتركيب المزجى وهو صيرورة كلمتين او اكثر
كلمة واحدة من غير حرفية جزء ولا اسناد نحو النجم وبصرى علمين فانهما لم يعتبر تركيبهما لان بين الاسم
والحرف لما كان شدة الاتصال نزل الحرف بمنزلة جزء الكلمة فلا يظهر فيه حكم التركيب علم وا
ان التركيب على ستة اقسام الاضافى كغلام زيد والتضمنى كخمسة عشر والاسنادى كتأبط شرا
والتقييدى كالحيوان الناطق والصوتى كسيبويه والمزجى كبعلبك والمراد هنا الاخير وهو يمنع
صرف العلم ليأمن من الزوال فيحصل له قوة يؤثر بها فى منع الصرف كبعلبك فانه علم البلد مركب
من بعل وهو اسم صنم وبك هو اسم صاحب هذا البلد جعلا اسما واحدا فهو غير منصرف للعلم والتركيب ووزن
الفعل وهو كون الاسم على وزن يعد من اوزان الفعل شرطه اى شرط وزن الفعل فى وقوعه سببا
شيئان اما الاختصاص بالفعل بحيث لا يوجد هذا الوزن فى الاسم العربى الا منقولا من الفعل او قليلا

اى تصلبا لاسم الذى فيه وزن الفعل مزايدمن زوائده اى زوائد الفعل ولم يكن هذ
الوزن مختصاً بالفعل ويمنع وزن الفعل صرف العلم كشمر على صيغة الفعل الماضى المعلوم من التشمير
فانه نقل من الفعلية وجعل علماً لفرس وهو غير منصرف للعلم ووزن الفعل المختص به ويمنع وزن
الفعل ايض الوصف لكن لا مطلقا بل الغير القابل للتاء التانيث المتحركة ليتاكد مشابهته بالفعل
لعدم وجود تاء التانيث المتحركة بالفعل كاحمر فانه غير منصرف للوصف ووزن الفعل المزيد
فى اوله صاحبة ما يزاد فى الفعل وهو الهمزة وغير قابل للتاء التانيث اذ لا يقال احمرة فى حال
التانيث فيعمل منصرف وان كان فيه وزن الفعل والوصف وهو عدم قبول التاء لوجود يعملة
للناقة القوية على العمل والصفة وهى اسم فهم منه ذات مبهمة ماخوذة معها بعض كيفياتها
واحوالها مثلا احمر فانه اسم فهم منه ذات مبهمة اخذت معه كيفية الحمرة تمنع صرف الاسم الموازن
للفعل كما مر لكن لا مطلقا موازن الفعل بل بشرط كونها اى كون الصفة الاصل فيه اى فى الموازن
الفعل والصفة الاصلية هى التى يكون الاسم موضوعا على الوصفية لا ان تعرضه بعد الاستعمال
كاربع فانه موضوع للعدد المعين لكنه استعمل بمعنى الوصفية فى قولك مررت بنسوة اربع و
بشرط عدم قبوله اى قبول الموازن الفعل التاء التانيث المتحركة فاربع فى مررت بنسوة اربع منصرف
لوجهين الاول ان الوصف فيه ليس باصلى كما عرفت والثانى انه قابل للتاء لانه يقال اربعة وكذا

نحو

تمنع الصفة صرف الاسم المعدول نحو ثلث ومثلث والاسم الذى فيه الالف والنون نحو سكران واما مع
ساير الاسباب فبعضها مما لا يجامعها الوصفية وهو كل موضع يكون العلمية فيه موثرة للسببية وبعضها
تجامعها لكنه لا يحتاج اليها كما اذا كان الاسم منتهى الجموع نحو صوالحب او مونثا بالالف نحو حمراء وصحراء
وجمع الباب اى جمع باب غير المنصرف ينكسر اى تقبل حركة الكسر وحدها اذا كان الغير المنصرف مع اللام
نحو مررت بالاحمر ومع الاضافة نحو مررت باحمركم ويقبل الكسر والتنوين كليهما مع الضرورة سواء
كانت لسلامة الوزن فخاعد ذكرهما ان لنا ان ذكرهم هو لك ما كررته يتضوع او للتناسب نحو سلاسلاً
واغلالاً واما ان اسم الغير المنصرف اذا دخل الكسر عليه وحده او مع التنوين صار منصرفا او بقى على عدم
الصرف فمختلف فيه كما بين فى كتب القوم بحيث صار كالمبتدا فلا طائل فى ايراده هنا حقيقة
الثالثة من الحدائق الخمس فيما يتعلق بالافعال والاصل فى الافعال ان يكون مبنياً لعدم المعانى
المقتضية للاعراب فيها الا ان يكون من بين الافعال المختص لمضارع وهو فعل تزاد فى اوله احدى
حروف اتين لمشابهة الاسم فى كونه عاماً لاحتماله الحال والاستقبال واختصاصه باحدهما اذا دخل
عليه اعلامهما كما ان الاسم يكون عاما وخاصاً ولمشابهة اسم الفاعل فى عدد الحروف والحركات
والسكنات ووقوعه موقعه بالاعراب واعرابه رفع ونصب وجزم فرفع بالتجرد عن
الناصب والجازم نحو يضرب وينصب باربعة احرف الاول لن اصله عند الفراء لا ابدل الالف نوناً

لونا ولا ان عند الخليل فقصر كاش فى اى شئ وحرف براسه عند سيبويه وهى اى لن لتاكيد نفى المستقبل

نحو لن يضرب والثانى كى ومعناها اى معنى كى للسببية اى سببية ما قبلها لما بعدها نحو اسلمت كى

ادخل الجنة فان الاسلام سبب لدخول الجنة والثالث ان وهى حرف مصدرى يجعل ما بعدها

بالمصدر نحو اعجبنى ان يضرب زيد اى اعجبنى ضربه وان التى تقع بعد العلم غير ناصبة بل يكون مخففة

المثقلة لان المخففة للتحقيق فناسب العلم نحو علمت ان سيقوم برفع سيقوم او فى ان التى

بعد الظن نحو ظننت ان يقوم وجهان ناصبة وغير ناصبة لان الظن باعتبار غلبة الوقوع

ان المخففة الدالة على التحقيق وباعتبار عدم اليقين يلايم ان المصدرية والرابع اذن قال

النحاة ان اصلها اذن فخفف وقال بعضهم ان اصلها اذا الظرفية فنونت عوضا عن المضاف اليه

واختلف فى رسم كتابتها الف والجمهور بالالف والمازنى بالنون والفراء كالجمهور ان

اعملت وكالمازنى ان اهملت لئلا يلتبس باذا الزمنية واما اذا اعملت فالعمل يميزها

وهى اى اذا للجواب والجزاء لان ما بعدها جواب وجزاء لشئ كما اذا قيل انا اتيك فتقول

اذا اكرمك وتنصبه اى تنصب اذا الفعل المضارع بشروط ثلثة الاول اذا كان اذا متصلا

اى واقعا فى صدر الكلام ولم يعتمد ما بعدها على ما قبلها بوجه من الوجوه فلو اعتمد لم يعمل فيما بعدها

لضعفها فى العمل والاعتماد على ثلثة اوجه ان يكون ما بعدها خبرا لما قبلها نحو انا اذا اكرمك

اوان يكون جزاء للشرط الذى قبلها نحو ان تاتنى اذا اكرمك وان يكون جوابا للقسم الذى قبلها

نحو والله اذا لا اكرمك والثانى كونها مباشرة غير منفصل عن معمولها لانها مع الفاصلة لم تقدر على

العمل والثالث كون معمولها مقصودا به الاستقبال فلا يعمل اذا كان حالا لكونها جوابا

وجزاء وهو لا يمكن الا فى الاستقبال نحو اذن اكرمك اذا قلته جوابا لمن قال ازورك

فوقعت اذا هنا مصدرة ومباشرة للفعل وقصد من الفعل الاستقبال لا الحال وجوز الفصل

بين اذا وبين معمولها بالقسم نحو اذا والله اكرمك والدعاء نحو اذا يرحمك الله اكرمك

والنداء نحو اذا يا زيد اكرمك وذالك لكثرة دور هذه الاشياء فى الكلام وفى الفعل المضارع

الذى يكون بعد اذا التالية للواو والفاء اى يكون فى عقبهما كقوله تعالى واذا لا يلبثون خلفك

وكقولك مجيبا لمن قال انا اتيك فاذا اكرمك جاز وجهان الرفع لانهما مع ما بعدها على ما قبلها

فى الجملة نظرا الى حرف العطف والنصب لكون اذا واقعة فى صدر كلام مفيد مستقل فكان ما بعدها

غير معتمد على ما قبلها تكميل لهذا البحث وهو انه كما ينتصب المضارع بان ظاهرة كذالك

ينتصب بان مضمرة وهذا الاضمار قد يكون جوازا وقد يكون وجوبا اما جوازا ففى الصورتين

الاولى اذا وقع بعد الحروف العاطفة له اى للمضارع على اسم صريح فانه كما يجوز اظهار ان

لتغير الفعل الى الاسم لئلا يلزم عطف الفعل على صريح الاسم فكذا يجوز اضمارها لحصول التغير مع الاضمار ايضا

نحو قول الشاعر للبس عباءة وتقرّ عيني احبّ الىّ من لبس الشفوف جمع شفّ بكسر
الشين وهو الثوب الرقيق ففى هذا البيت قد عطف تقرّ على اسم الصريح وهو لبس عباءة فعلى الواو
العاطفة ان مضمرة وتقرّ منصوب بها اى وان تقرّ فكما جاز اضمار ان فيه فكذا يجوز اظهارها هنا لثانيه
اذا وقع الفعل المضارع بعد لام كى وهى اللام التى بمعنى كى نحو كما يجوز بعد كى فى اللفظ لبلاد
يدخل اللام الجارّة على الفعل الصريح كذا يجوز اضمار لحصول العلّة المذكورة منه ايضا لكى اذا
لم يقترن لام كى بلا النافيه لانفا لو اقترنت عليها كقوله تع لئلا يعلم اهل الكتاب يجب اظهار
ولا يجوز اضمارها لانه لو اضمرت وقيل للا يعلم لتوالى اللامان وهو غير جائز عندهم نحو اسلمت
لادخل الجنة باضمار ان كما جاز ان تقول لان ادخل الجنة باظهارها واما وجوبا فاذا وقع
الفعل المضارع بعد خمسة احرف وانما لا يجوز اظهار ان مع الخمسة لدلالة القرينة على ان
وكون الحذف فاحسن فالرّ مواضعها الاولى لام الجحود وانما قيدنا بها لان بعدها لانها تم
لا بدّ من دخولها على الاسم فاذا دخل على الفعل فلا بدّ من ان يأوّل الفعل الى الاسم وهى اى
لام الجحود المسبوقة بكون منفى اى يكون قبل اللام كان وقبل كان حرف النفى نحو قوله تع وما كان
الله ليعذّبهم اى لان يعذّبهم اى لتعذيبهم وكذا نحو لم يكن ليفعل والثانية او بمعنى الى
للانتها او الا للاستثنا لان الى والا لما وجب دخوله على الاسم فلمّا فى معناهما وهو ان

فوجب

فوجب اضمار ان ليدخل على الاسم فى التقدير نحو لالزمنّك او تعطينى حقّى اى الى
ان تعطى حقّى اى اعطائك حقّى والثالث فاء السببيّة اى سببيّة ما قبلها لما بعدها والرابعة
واو المعيّة اى لمصاحبة ما قبلها لما بعدها المسبوقين بنفى وطلب اى يكون قبلها شئ دل
على النفى اى يكون نفيا او دلّ على الطلب اى يكون امرا او نهيا او استفهاما او تمنّيا او ترجيا
او عرضا وانما يجب ان يكونا مسبوقين باحدى هذه الاشياء ليبعد عن تقدّم الانشاء وما فى
معناه من النفى عن توهّم كون ما بعدها جملة معطوفة على الجملة السابقة نحو زرنى فاكرمك مثال
للفاء اى فان اكرمك اى ليكن منك زيارة فاكرام منّى ولا تأكل السمك وتشرب اللبن مثال للواو
اى وان تشرب اللبن اى لا يكن منك اكل السمك وشرب اللبن وباقى الامثلة نحو ما تأتينا فتحدّ
ثنا وتحدّثنا وهل عندك ماء فاشربه او واشربه ليت لى مالا فانفقه وانفقه ولعلّ لى
زايلا فاجزم واجزم والا تنزل بنا فتصيب خيرا وتصيب خيرا كالمثالين المذكورين واما نحو قول
الشاعر سأترك منزلى لبنى تميم والحق بالحجاز فاستريحا اى فان استريحا بتقدير ان بدون تقدّم
الاشياء فمحمول على ضرورة الشعر والخامسة حتى اذا كانت بمعنى الى لانتهاء الغاية او كى للسببيّة
وانما اضمر بعدها ان لكونها حرف جرّ وامتناع دخول حرف الجرّ الفعل فاضمر ان ليصير بتقدير
الاسم اذا اريد من الكلام الذى دخل حتى عليه الاستقبال بالنظر الى ما قبله مستقبلا او

ماضيا نحو اسير حتى تغيب الشمس مثال لحتى بمعنى الى ان وكان ماقبله مستقبلا واسلمت حتى ادخل
الجنة مثال لحتى بمعنى كى وماقبله كان ماضيا وان اردت انت من دخول حتى الحال لا الاستقبال
كانت حتى حرف ابتداء لاجارة ولاعاطفة ومعنى كونها حرف ابتداء ان يبتدأ بها كلام مستأنف
ويرفع ح ما بعد الناصب والجازم والسببية التى كانت باقية ح ايضا ليحصل الاتصال المعنوى
وان فات الاتصال اللفظى نحو مرض حتى لا يرجونه الآن فانه قصد به نفى الرجاء فى زمان التكلم
فصل والجوازم اى العوامل الجازمة للفعل المضارع نوعان اى قسمان فالاول من النوعين ما
اى جازم يجزم فعلا واحدا لا ازيد وهو اى الجازم الذى يجزم فعلا واحدا اربعة احرف الاولى
اللام للامر والثانية لا للنهى الطلبيان الاولى لطلب الفعل والثانية لطلب تركه نحو ليقم زيد مثال
للام الامر ولا تشرك بالله مثال للا النهى والثالثة لم والرابعة لما وتشتركان اى لم ولما فى انهما
اذا دخلتا على المضارع المثبت صار منفيا وتشتركان ايضا فى القلب للمضى اى تجعلان المضارع
بمعنى الماضى وتختص اى تنفرد لم بمصاحبة اداة الشرط اى بدخول حرف الشرط على فعل دخلت عليه لم نحو
ان لم تقم اقم بخلاف لما فانه لا تدخل عليها اداة الشرط فلا يقال ان لما تقم اقم وتختص ايضا بجواز
انقطاع نفيها اى نفى مستفاد من لم نحو لم يكن ثم كان واما لما فانها للاستغراق
ازمنة الماضى من وقت الانتفاء نحو لما يكن ذالك فانه افاد استمرار ذالك الى وقت التكلم

تختص

تختص اى تنفرد لما بجواز حذف مجزومها اى مجزوم لما كثيرا نحو قاربت المدينة ولما اى ولما
ادخلها بخلاف لم فانه لم يحذف مجزومها كثيرا وتختص ايضا بكونه اى بكون الفعل المدخول بها متوقعا وقوعه
غالبا اى غالب الاوقات كقولك لما يركب الامير بادخال لما دون لم للمتوقع اى الشخص توقع ركوبه
اى ركوب الامير وان جاز ان يستعمل فى موضع لا يتوقع وقوعه نحو ندم فلان ولما ينفعه الندم اى لما
من النوعين ما اى جازم يجزم فعلين ليجعل الاول المسمى بالشرط سببا والثانى المسمى بالجزاء مسببا
وان لم يكونا فى الواقع سببا ولا مسببا نحو ان تشتمنى اكرمك وهو اى الجازم الذى يجزم الفعلين ان نحو
ان تضرب اضرب وهى فى الاصل العمل والبواقى يكون جازمة لتضمنها معنى ان ولو واذما ومن وما
ومتى واى وايان واين وانى وحيثما فالاولان اى ان ولو حرفان باتفاق النحاة والبواقى من
الكلمات المتضمنة لمعنى ان اسماء لا حروف على المذهب الاشهر وان كان فيها قول بالحرفية لكنه
غير مشهور وكل منها اى من الكلمات الجازمة للفعلين تقتضى فعلا ليكون شرطا لها وتقتضى فعلا اخر ليكون
جزاء له سواء كان ذالك الفعلان ماضيين نحو ان ضربت ضربت او مضارعين نحو ان تضرب اضرب
او مختلفين اما بان يكون الشرط ماضيا والجزاء مضارعا نحو ان ضربت اضرب او كان الشرط مضارعا
والجزاء ماضيا نحو ان تضرب ضربت فالاقسام اربعة فان كانا اى الشرط والجزاء ماضيين فلا
عمل لكلمات الشرط فى شىء من الشرط والجزاء لعدم قبولهما العمل لكونهما ماضيين وان كانا مضارعين

او كان الجزاء الأول اعني الشرط مضارعا فالجزم اي يكون كلمات الشرط عاملة في الشرط والجزاء
الأول اذا كانا مضارعين او في الشرط وحده ان كان هو مضارعا وحده وان كان الثاني من الجزئين
اعني الجزاء وحده لا الشرط مضارعا والشرط يكون ماضيا فالوجهان اي يجوز ان تكون الكلمات
الشرط عاملة في الجزاء لصلاحية كونه مجزوما وقد دخل عليه الجازم ويجوز ان لا تكون عاملة
لأنها لما لم تعمل في الشرط مع كونه قريبا الماضي بالأولى لم تعمل في الجزاء لبعده منها نحو ان اتاني زيد
اته واتيه وكل جزاء يقع في الكلام لا يصح ان يجعل شرطا والشرط جزاء لأنه لا بد من ان يكون اداة
الشرط داخلة من غير الفصل بشيء من الحروف على فعل غير انشاء ولا جامد فاذا كان الجزاء فعلا دخل
عليه شيء من الحروف كقد وما ولن او كان فعلا انشائيا كالأمر والنهي والاستفهام او كان فعلا
جامدا كافعال المقاربة وافعال المدح والذم او كان جملة اسمية يمتنع جعله اي جعل الجزاء في
جميع هذه الصور شرطا لأنه لو جعل شرطا لزم دخول حرف الشرط على ما لم يجز دخوله عليه وضعا
فاذا لم يصح وقوعه موقع الشرط لم يكن بينهما مناسبة لفظية فلا بد من رابطة تربط الجزاء بالشرط
واولى الأشياء الرابط الفاء لأن معناه التعقيب بلا فصل والجزاء متعقب للشرط كذلك فالفاء
لازمة له اي للجزاء حينئذ في كل موضع لا يقع الجزاء شرطا كان يكون الجزاء جملة اسمية كانا اقوم
او يكون جملة فعلية انشائية امرا كاكرم او نهيا كلا اكرم او استفهاما كهل اكرم او دعاء نحو

يرحمك

يرحمك الله او يكون فعلا جامدا نحو عسى ان اقوم او يكون فعلا ماضيا مقرونا بقد نحو قد قمت
او مصدرا بما نحو ما اقوم او لن نحو لن اقوم بادخال الفاء على الجزاء نحو ان تقم فانا اقوم مثال
الجملة الاسمية او ان تقم فاكرمني مثال الأمر ومثله ان تقم فلا اكرمك وان تقم فهل اكرمك
وان تقم فيرحمك الله او ان تقم فعسى ان اقوم مثال الفعل الجامد او ان تقم فقد قمت مثال الماضي
المقرون بقد ومثله نحو ان تقم فما اقوم وان تقم فلن اقوم واما اذا كان الجزاء مما يصح ان يجعل
شرطا كما في غير هذه المواضع نحو ان قمت قمت او ان تقم اقم لم يحتج الى الفاء اذ بين الجزاء و
الشرط لصحة وقوع احدهما موضع الآخر مناسبة لفظية لا يحتاج فلا يحتاج الى الفاء الرابط
مسألة لا بد ان تعلمها وهي انه يجزم الفعل المضارع اذا وقع بعد فعل الطلب اي الامر والنهي و
الاستفهام والتمني والعرض بان مقدرة في الكلام مع قصد السببية اي سببية فعل الطلب للفعل المجزوم
فلو لم يقصد السببية لم يجز الجزم بل يجب ان يرفع اما بالصفة كقوله تع فهب لي من لدنك وليا
يرثني فيمن قرأ رفعا او بالحال كقوله تع وذرهم في طغيانهم يعمهون او بالاستيناف كقول الشاعر
وقال رائدهم ارسوا نزاولها وكل حتف امرئ يجري بمقدار نحو زرني اكرمك بجزم اكرمك اي ان تزرني
اكرمك فاكرمك مجزوم بان لأنه وقع بعد فعل الطلب الذي هو زرني لأنه امر قصد سببية
الزيارة للاكرام ومثله لا تفعل الشر يكن خيرا لك في النهي اي ان لم تفعل الشر يكن خيرا لك وهل

عندكم ماء اشربه في الاستفهام اي ان يكن عندكم ماء اشربه وليت لي مالا انفقه في التمني اي ان
يكن لي مالا انفقه والا تنزل تصب خيرا في العرض اي ان تنزل تصب خيرا ومن ثم اي ومن اجل انه لا بد
ان يكون فعل الطلب المجزوم امتنع مثل لا تكفر تدخل النار بالجزم اي بجزم تدخل لفساد المعنى لان المعنى
ح ان لا تكفر تدخل النار وهو فاسد بالضرورة فصل اي هذا فصل في الاحوال بعض الافعال افعال المدح
والذم اي الافعال المشهورة عند النحاة بهذا اللقب افعال وضعت لانشاء مدح او ذم فلم يكن مثل مدحته
وذممته منها لانه لم يوضع للانشاء فمنها اي من افعال المدح والذم نعم وهو لانشاء المدح وبئس وهو
وساء وهو ايضا لانشاء الذم وكل منها اي من هذه الثلثة يرفع فاعلا ما لكون ذلك الفاعل معرفا
بال اي يكون معرفا باللام او مضافا الى معرف بها اي يكون مضافا الى المعرف باللام اما بلا واسطة
كصاحب القوم او بواسطة كصاحب غلام القوم او يرفع ضميرا مستترا في ذلك الفعل مفسرا بتمييز ليفسر تمييز
الفاعل المستتر ثم بعد ذكر الفاعل يذكر المخصوص بالمدح والذم حال كون ذلك المخصوص مطابقا او
موافقا للفاعل في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث ويجعل المخصوص مرفوعا لكون اما مبتدا
مقدم الخبر اي يكون الجملة التي قبله خبرا له او يكون خبرا لمحذوف المبتدا اي يكون خبرا لمبتدا محذوف نحو نعم
المراة هند مثال النعم وفاعله المعرف باللام وهند مخصوص بالمدح ويجوز ان يكون مبتدا ونعم المراة خبره
مقدم عليه اي هند نعمت المراة ويجوز ان يكون خبرا لمبتدا محذوف اي هي هند وبئس نساء الرجال الهندات

مثال

مثال البئس وفاعله المضاف الى المعرف باللام وهندات مخصوص بالذم موافق للفاعل في الجمعية
ويجوز فيها الوجهان المذكوران وساء رجلا زيد مثال لساء وفاعله وهو الرجل مضمر وفسر برجلا
وزيد مخصوص بالذم موافق لفاعله ويجوز فيه الاحتمالان السابقان ومنها اي من الافعال المدح
والذم حبذا ولا حبذا بزيادة كلمة لا والثانية بزيادتها وهما اي حبذا ولا حبذا كنعم وبئس لانشاء
في المدح والذم والفاعل فيهما ذا الذي للاشارة مطلقا اي سواء كان المخصوص الذي بعده مفردا
او مثنى او مجموعا مذكرا او مؤنثا وبعده اي بعد ذا المخصوص بالمدح والذم ولك ان تاتي
قبله اي قبل المخصوص وبعده اي بعد المخصوص بتمييز او حال على وفقه المخصوص في الافراد والتثنية
والجمع والتذكير والتأنيث نحو حبذا الزيدان مثال لحبذا وفاعله ذا والزيدان المخصوص للتثنية
وحبذا زيد راكبا مثال لحبذا وقد وقع مخصوصه وهو زيد قبل الحال التي هي راكبا وحبذا
امراة هند مثال لحبذا ومخصوصه هند وهي مؤنث مع كون فاعله ذا وهو منكر وقد
تقدمت امراة وهي تميز عن المخصوص وكذا لا حبذا في جميع الاحكام فصل في بيان نوع من الافعال
فعلا التعجب وانما سمي فعل التعجب لانه فعلان وضعا لانشاء التعجب ولا ينتقض بكل
الانامل عشرة اي اصابعه العشرة ونحو هذا المعنى اجاد الرجل لان المراد ما وضع لانشاء التعجب
نحسب ولا يستعمل في غيره وهذا يستعمل في الدعاء كثيرا وهما اي فعلا التعجب صيغتان احدهما

صيغة الفعل الذي تضمنه تركيب ما افعله وثانيهما صيغة الفعل الذي تضمنه تركيب افعل به
بشرط ان يكونا اي هذين التركيبين ولا يبنيان اي فعلا التعجب الا مما يبنى منه اسم التفضيل لمناسبتهما
له من حيث ان كلا منهما للمبالغة والتاكيد ويزيد عليه فعل التعجب بشرط وهو انه لا يبنى الا
مما وقع واستمر بخلاف اسم التفضيل فانك تقول انا اضرب منك ويتوصل الى الفاقد اي فاقد الشرائط
بناء اسم التفضيل فيه باشد واشد كما يتوصل باشد ونحوه هناك ونحو هناك ولا يتصرف فيهما
اي فعلا التعجب ولا يتغيران الى مضارع ومجهول وتانيث وما في ما افعله مبتدا اتفاقا بين النحاة
وهل هي اي كلمة ما بمعنى شيء كما قال سيبويه وما بعدها اي ما بعد كلمة ما وهو افعله خبرها اي
خبر ما فمعنى ما احسن زيدا شيء احسن زيدا او كان كلمة ما موصولة بمعنى الذي كما قال الاخفش
وما بعدها اي ما بعد كلمة ما وهو افعله صلتها صلة ما والخبر له خبرها محذوف تقديره الكلام
الذي احسن شيء عظيم خلاف بين سيبويه والاخفش كما مر وما بعد الباء فاعل لافعل عند
سيبويه وهي اي الباء زائدة لازمة له الا اذا كان المتعجب منه ان مع صلتها نحو احسن
ان يقول اي بان يقول فلا ضمير عند سيبويه في افعل لان الفاعل هو ما بعد الباء ولا احتياج
الى فاعل اخر فمعنى احسن بزيد احسن وما بعد الباء مفعول عند الاخفش لان احسن بمعنى صير زيدا
ذا احسن على ان يكون همزة الفعل للصيرورة وهي اي الباء للتعدية اي لجعل اللازم متعديا

فالمعنى

فالمعنى صير زيدا ذا حسن والباء زائدة على ان يكون همزة احسن للتعدية ففي افعل ح ضمير ليكون فاعله فمعنى
احسن بزيد احسن انت بزيد وزيدا اي جعله حسنا اي صفه به فان فيه من جهات الحسن فصل التوضيح افعال
بعض الافعال القلوب وانما سميت بها لان موضع صدورها هذه الافعال القلب وتسمى افعال الشك واليقين
ايضا لان بعضها للظن وبعضها لليقين والشك عندهم بمعنى الظن افعال تدخل على الجملة الاسمية التي كانت
مبتدا وخبرا لبيان ما اي شيء نشات تلك الجملة عنه اي من ذلك الشيء من ظن او يقين فانك اذا قلت
علمت زيدا قائما فقولك علمت لبيان ما نشات هذه الجملة حين اخبرت بها من قيام زيد انما هو
العلم واذا قلت ظننت لبيان ان منشا الاخبار بهذه الجملة هو الظن وكذلك البواقي وتنصب اي
الافعال القلوب المبتدا والخبر لكونا مفعولين لها ومن خصائص افعال القلوب انه لا يجوز مطرد اي حذف
احدهما اي احد المفعولين وحده وان جاز حذفهما معا كقوله تعالى ويوم يقول نادوا شركائي الذين
زعمتم اي زعمتموهم اياهم لان المفعولين معا اسم واحد لان مضمونهما معا هو المفعول به في
الحقيقة فلو حذف احدهما لزم حذف بعض اجزاء الكلمة وهي اي افعال القلوب وجدت والفي وهما
لليقين الجزم فقط نحو انهم الفوا اباءهم ضالين اي تيقنوا ان اباءهم كانوا ضالين وجعل وزعم
وهذان الفعلان للظنة اي للظن الجازم وحده ولا يحتمل لليقين نحو زعم الذين كفروا ان لن يبعثوا
اي ظن الذين كفروا ان لن يبعثوا وعلم ورأى وهما للامرين اي لليقين تارة وللظن اخرى وا

الكثير الوقوع في علم ورأى للتيقن لا الظن نحو انهم يرونه بعيدا ونريه قريبا اي انهم يتيقنونه بعيدا
ونتيقنه قريبا وظن وخال وحسب وهذه الافعال ايضا تجيء لهما اي للتيقن والظن والغالب فيها اي
في هذه الافعال الظن كما ان الغالب في الفعلين السابقين اليقين نحو حسبت زيدا قائما اي ظننته
اياه وانما مثل لكل قسم من الاقسام الاربعة مثالا واحدا لا ازيد لئلا يطول الكتاب من غير طائل
اذ معرفة الحقائق لا تكون بكثرة الامثلة والشواهد وقلل الاخير في كل منها ليكون المثال في جنب
التمثيل له وقريبا اليه وغير منفصل بشيء مسئلة فاحفظها واذا توسطت اي افعال القلوب بين المبتدأ
والخبر اللذين كانا مفعولين لها او لم تتوسط او تأخرت اي افعال القلوب عن المبتدأ والخبر اللذين
كانا مفعولين في الاصل جاز ابطال عملها اي عمل افعال القلوب لفظا اي لا يكونان بحسب
اللفظ منصوبين ومحلا اي لا يكونان منصوبين في التقدير ايضا ليكونا معمولين لها اي ينقطع تعلق
المفعولية في اللفظ والتقدير ويصيران مرفوعين ليكونا مبتدأ وخبرا لانه لما كانا في الاصل
مبتدأ وخبرا فاذا لم تغيرا يصح ان يرجعا الى اصلهما وان جاز اعمالها فيهما ايضا بالمفعولية لكن
اعمالا وهي تعمل مع التقدم والتوسط والتأخر ويسمى الابطال الالغاء لكونها الملغاة عن العمل فيهما
هذه الافعال بمعنى الظرف نحو زيد علمت قائم برفع زيد قائم في صورة التوسط ومعناه
زيد قائم في ظني وزيد قائم علمت برفع زيد قائم في صورة التأخر ومعناه ايضا زيد قائم في علمي

واذا

واذا دخلت هذه الافعال على الاستفهام اي يكون الفعل قبل الاستفهام لتخرجه نحو ابهم علمت ازيد
سواء كان اسم الاستفهام او حرفه او دخلت على النفي اي حرف النفي او دخلت على اللام التاكيد
او دخلت على القسم وجب ابطال عملها اي عمل افعال القلوب لفظا اي بحسب اللفظ فقط اي يكونان
بحسب اللفظ مرفوعين بالابتدائية لكنهما بحسب المعنى والتقدير منصوبان بالمفعولية ويسمى
هذا الابطال التعليق لان التعليق مأخوذ من قولهم امرأة معلقة اي مفقودة الزوج
تكون كالشيء المعلق لا مع الزوج لفقدانه ولا مع عدم الزوج لتجويزها وجوده فلا تقدر على
الزوج وهذه الافعال توجب ان تكون في صدر الكلام من حيث اللفظ وعيت هذه
الاشياء ومن حيث المعنى وعيت هذه الافعال فيكون معلقة بين ان تكون عاملة وغير عاملة
فالفرق بين التعليق والالغاء من وجهين الاول ان ابطال عمل افعال القلوب بالالغاء
يكون جائزا لا واجبا بخلاف ابطال عملها بالتعليق فانه واجب لا جائز والثاني انه ابطال
عمل افعال القلوب بالالغاء بحسب اللفظ والمعنى وبالتعليق بحسب اللفظ فقط نحو قوله تعالى
لنعلم اي الحزبين احصى مثال الاسم الاستفهام وكذا علمت ازيد منطلق وفي النفي علمت ما زيد
منطلق وعلمت لزيد قائم مثال اللام التاكيد وفي القسم علمت والله زيد قائم فان معمولها للتعليق
وان كان بحسب الظاهر مرفوعا ليكونا مبتدأ وخبرا لكنهما بحسب المعنى يكونان مفعولين بعدما

كفاهما قبله وكذا يجب ابطال عملهما اذا وقعت تلك الافعال بين فعل ومرفوعه نحو ضرب علمت زيد
او بين اسم الفاعل ومعموله نحو لست بكريم علمت زيدا او بين معمولي ان نحو ان اعلمت زيدا قائم و
سوف ومصحوبها نحو سوف علمت يقوم زيد وبين المعطوف والمعطوف عليه نحو جاءني زيد علمت
عمرو خاتمة الحديقة الثالثة اذا تنازع عاملان اعم من ان يكونا فعلين او شبهين بالفعل او حرف
العاملين بالذكر اقتصارا على اقل مراتب التنازع اذ التنازع يجري في العاملين والاكثر
ظاهرا اي اسما ظاهرا واقعا بعدهما اي بعد العاملين اذ المتقدم عليهما والمتوسط بينهما معمول
للعامل الاولى اذ الاول يستحقه قبل التكلم بالثاني ومعنى التنازع ان العاملين يتوجهان الى
الاسم الظاهر بحسب المعنى بحيث يصح ان يكون هو مع وقوعه في ذلك الموضع معمولا لهما على البدلية
ولا يتصور التنازع في الضمير المتصل لان الضمير المتصل بالعامل الاخير لا يصح ان يكون معمولا للعامل
الاول واما الضمير المنفصل فانه وان جاز ان يكون معمولا له لكنه حمل على الضمير المتصل واذا
علمت هذا فاعلم ان تنازع العاملين في الاسم الظاهر قد يكون بالفاعلية بان يقتضي كل منهما ان يكون
الاسم الظاهر فاعلا له نحو ضربني واكرمني زيد وبالمفعولية بان يقتضي كل منهما ان يكون
الاسم الظاهر مفعولا له نحو ضربت واكرمت زيدا او بالفاعلية والمفعولية بان يقتضي الاول
ان يكون الاسم الظاهر فاعلا له والثاني يقتضي ان يكون مفعولا له نحو ضربني واكرمت زيدا و

بالعكس

او بالعكس نحو ضربت واكرمني زيد فلك اعمال ايهما من العاملين شئت الاول والثاني الا
ان النحاة البصريين يختارون للعمل العامل الثاني سواء اقتضى الفاعل او المفعول مع تجويزهم
الاول وانما كان ذلك مختارا عندهم لقربه اي لقرب العامل الثاني لمعموله بخلاف ما لو كان
الاول عاملا فانه كان بعيدا عنه وعدم اي لعدم استلزام اعماله اي اعمال الثاني الفصل
بالاجنبي بخلاف لو اعمل الاول فانه ح يكون العامل الثاني فاصلا بين العامل ومعموله و
لعدم استلزام العطف على الجملة قبل تمامها اي قبل تمام الجملة فانه لو اعمل الاولى لزم ان يعطف
العامل الثاني عليه قبل اخذ ما يقتضيه والكوفيون يختارون العمل العامل الاول مع تجويزهم
الثاني سواء اقتضى الفاعل والمفعول لسبقه اي لسبق العامل الاول فهو احق به وعدم اي و
لعدم استلزامه اي استلزام اعمال الاول الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة وكما اذا اعمل الثاني
لانه اذا اعمل فيه الثاني لزم ان يضمر للاول الفاعل ان طلبه ليرجع الى الاسم الظاهر وهو سابق
عليه لفظا ورتبة فايهما من العاملين اعملت انت اضمرت الفاعل في المهمل اي في العامل
الذي لا يعمل ان اقتضى الفاعل حال كون ذلك الضمير موافقا في الافراد والتثنية والجمع والتذكير
والتأنيث للظاهر فنقول اذا اعملت الاول ضربت واكرمني زيدا وضربت واكرماني الزيدين
ضربت واكرموني الزيدين وضربت واكرمتني هند وضربت واكرمتاني الهندين و

وضربت واكرمتني الهندات واذا اعملت الثاني فتقول ضربني واكرمت زيدا وضرباني واكرمت
الزيدان وضربني واكرمت الزيدين وضربتني واكرمت هندا وضربتاني واكرمت الهندين
وضربتني واكرمت الهندات وكذا لو توافقا في اقتضاء الفاعل فتقول اذا اعملت الاول ضربني واكرمني
زيد وضربني واكرماني الزيدان وضربني واكرموني الزيدون وضربتني واكرمتني هند و
واكرمتاني الهندان وضربتني واكرمتني الهندات وتقول اذا اعملت الثاني ضرب واكرمني زيد
وضرباني واكرمني الزيدان وضربوني واكرمني الزيدون وضربتني واكرمتني هند وضربتاني
واكرمتني الهندان وضربتني واكرمتني الهندات اما لو كان المفعول مقتضى العامل المهمل فيلاحظ
ان المهمل هو العامل الاول او الثاني فالمهمل ان كان العامل الاول حذف المفعول لانه لو
اضمر لزم اضمار قبل الذكر لفظا ورتبة وهو غير جائز فتقول ضربت واكرمني زيد وضربت
واكرمني الزيدان وضربت واكرمني الزيدون وضربت واكرمتني هند وضربت واكرمتاني
الهندان وضربت واكرمتني الهندات وكذا حذفت المفعول الاول لو توافقا في اقتضاء المفعول
واعملت الثاني واهملت الاول فتقول ضربت واكرمت زيدا وضربت واكرمت الزيدين
وضربت واكرمت الزيدين وضربت واكرمت هندا وضربت واكرمت الهندين وضربت
واكرمت الهندات او كان المهمل المقتضي للمفعول العامل الثاني اضمر المفعول فيه واظهر

للاسم

للاسم الظاهر اذ لا يلزم من الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة والاصل عدم الحذف فتقول ضربني واكرمته
زيد وضربني واكرمتهما الزيدان ضربني واكرمتهم الزيدون وضربتني واكرمتها هند وضربتني واكرمتهما
الهندان واكرمتهن الهندات وكذا اضمرت المفعول في الثاني لو توافقا في النصب واعملت الاول
واهملت الثاني فتقول ضربت واكرمته زيدا وضربت واكرمتهما الزيدين وضربت واكرمتهم الزيدين
وضربت واكرمتها هندا وضربت واكرمتهما الهندين وضربت واكرمتهن الهندات الا ان يمنع مانع
من الحذف كما اذا كان العامل الاول فعلا من افعال القلوب وذكر احد مفعوليه فانه لا يجوز
حذف مفعولها الآخر فاظهر للمفعول نحو حسبني منطلقا وحسبت زيدا منطلقا فان حسبني وحسبت تنازعا
منطلقا الثاني فعمل فيه حسبت واظهر لحسبني او من الاضمار كما اذا كان العاملان من افعال
القلوب المفعول للعامل الثاني خلاف الاسم الظاهر المتنازع فيه في الافراد والتثنية فيكون
مخالفا لمفعوله المذكور واذا اضمر موافقا لمفعوله المذكور فيكون مخالفا للاسم الظاهر المرجع وكلاهما
غير جائز فلزم الاظهار نحو حسبني وحسبتهما تنازعا منطلقين الزيدين منطلقا فحسبني وحسبتهما
تنازعا فاعمل حسبني واهمل حسبتهما ولم يجز ان يضمر فيه لان مفعوله الاول وهو هما مثنى
فلابد ان يكون مفعوله الثاني ايضا مثنى ولا يجوز اضمار مثنى لان مرجعه وهو منطلقا مفرد فلابد
ان يظهر اذ الحذف ايضا غير جائز لما عرفت فاظهر مثنى وهو منطلقين واما قول المص وليس منه

اى من باب تنازع نحو حسبنى وحسبتهما منطلقين الزيدان منطلقا بالنظر الى منطلقا لا الى زيدان

لأنّ فيه تنازعين الاوّل انهما تنازعا فى زيدان على ان يكون فاعل الاوّل والمفعول الثانى و

فاعله واضمر فى الثانى والثانى انهما تنازعا فى منطلقا على ان يكون مفعولهما الا انّ الاوّل

المفعول المفرد فجعل منطلقا مفعوله والثانى اقتضى المفعول المثنى فاظهر مفعوله وهو منطلقين فبالحقيقة

لا يكون تنازعين فى منطلقا وادخل منطلقين فلا يكون من باب التنازع نظرا الى منطلقا كما

قال بعض المحققين هو الفاضل المحقق ابن هشام فلا يخفى من تناقض لأنّ ما سبق فى احكام التنازع

من امتناع اضمار المفعول فى العامل الثانى ولزوم اظهاره انما يكون فى مثل هذا المثال ولا يوجد

غيره وهذا صريح فى انّ هذا المثال ليس من التنازع وهذا ليس الا التناقض فلا تغفل الحديقة

الرابعة من الحدائق الحسن التى نطلب من الله توفيق اتمامها بلطفه السابقة فى الجمل وما

اى يتبع الجملة من احكام الجار والمجرور الجملة قول اى مركب تضمن كلمتين حقيقة كزيد قائم او حكما

نحو اضرب فانه مع انت الذى مستتر فيه كلام بالاسناد اى هذا التضمن يكون باسناد احدى الكلمتين

الاخرى بحيث يفيد المخاطب فائدة يصح السكوت فهى اى الجملة اعمّ من الكلام عموما مطلقا عند الأ

لأنّ اسناد الجملة اعم من ان يكون الاسناد الذى فيها مقصودا بالذات كزيد قائم او لا كالجمل التى

وقعت خبرا نحو زيد قائم ابوه او وصفا نحو جاءنى الذى قام ابوه وغير ذلك بخلاف الكلام فانّ المراد

من

من اسناد المقصود بالذات وانما قال عند الاكثر لأنّ بعض النحاة ذهب الى انهما مترادفان

فان بدئت اى هذه الجملة باسم اى يكون اول جزئها اسما فاسمية اى فهذه الجملة سمّيت بالجملة

الاسمية نحو زيد قائم فانه جملة اسمية لأنّ اول جزئه زيد وهو اسم ونحو قوله تعالى ان تصوموا

خير لكم وهو جملة اسمية لأنّ ان تصوموا فى تقدير صومكم وهو اسم ونحو انّ زيدا قائم وهو

جملة اسمية لأنّ جزئه الاوّل زيد وهو اسم مثل ثلثة امثلة الاوّل ان يكون الجزء

الاوّل اسما صريحا والثانى ان يكون الجزء الاوّل بحسب الظاهر فعلا مصدرا بالحرف

لكنه بحسب التقدير يكون اسما والثالث ان يكون الجزء الاوّل اسما وما يبتدأ به حرفا

جميع الاقسام الاسمية اذ جميع هذه الثلاثة يكون جملة اسمية اذ لا عبرة بالحروف كما

فى المثال الثانى والثالث او بدئت الجملة بفعل اى فعل كان ففعلية اى تسمّى تلك الجملة

بالجملة الفعلية كقام زيد فهو جملة فعلية وان كان ما يبتدأ فيه الحرف الا انها غير معتبرة

كما فى زيدا ضربته وهو جملة فعلية لكون جزئه الاوّل فعلا صريحا وهل قام زيد وهو

جملة فعلية اذ التقدير ضربت زيدا ضربته ويا عبد الله وهو جملة فعلية لأنّ اصله ادعو عبد الله

فحذف ادعو واقيم الياء مقامه تخفيفا وان احد من المشركين استجارك وهو جملة فعلية

لأنّ ان الشرط انما تدخل على الفعل والفعل هنا محذوف والتقدير ان استجارك احد من

المشركين استجارك وبين فعلية الجملة التي لا يكون اولها ظاهراً ويكون مقدراً بقوله لان المقدر كالمذكور
عند النحاة ثم اعلم ان الجملة قد يكون صغرى وقد يكون كبرى وقد يكون محتملة لهما وقد لا يكون صغرى
ولا كبرى لانها ان وقعت اى الجملة جزاً للمبتدا صغرى لكونها جزء جملة حقيقية فهي بالنسبة الى الكل
صغرى او كان جز المبتدا فيها اى في الجملة جملة ايضاً يعني كما ان الكل جملة يكون جزءه ايضاً جملة فكبرى
لكونها بالنسبة جزئيها كبرى نحو زيد قائم ابوه فمجموع زيد قائم ابوه جملة كما كانت قام ابوه جملة
فقام ابوه صغرى لجزئيتها والجميع وهو زيد قائم ابوه كبرى لكليته والتي تكون محتملة لهما جملة قد تكون
صغرى وكبرى باعتبارين مذكورين يعني تكون جزء جملة كما تكون جزؤها جملة كما في نحو زيد ابوه
غلامه منطلق فانه جملة ابوه غلامه منطلق تكون صغرى لكونها جز الزيد فتكون جزء جملة كما تكون كبرى
ايضاً لكون غلامه منطلق جملة وقعت جزا ابوه فيكون جزؤها ايضاً جملة والتي لا يكون صغرى ولا كبرى
جملة لم تقع جز المبتدا ولا يكون جزؤها ايضاً جملة فانها حينئذ لا تكون صغرى ولا كبرى لعدم ما يكون
الجملة به صغرى وكبرى كقام زيد فانها جملة لم تقع جز المبتدا ولم يكن جزؤها ايضاً جملة اجمال يلوح تفصيل
اعلم ان الجمل على قسمين قسم لها محل من الاعراب اى وقعت في موضع لو وقع فيه اسم معرب يكون معربا
بالاعراب لكونه متعلقا بما قبلها بوجه من الوجوه فهذه الجملة ايضاً متعلقة بما قبلها بوجه من الوجوه معربة
باحد انواع الاعراب محلاً وقسم لا يكون لها محل من الاعراب وهي التي لا تقع في موضع كذلك الجمل التي

لها محل من الاعراب سبع الخبرية والحالية والمفعول بها والمضاف اليها والواقعة جواباً لشرط جازم
والتابعة لمفرد والتابعة لجملة لها محل ويجيء بيان كلها على التفصيل والتي اى الجمل التي لا محل لها
اى لهذه الجملة من الاعراب سبع ايضاً اى كما كان الجمل التي لها محل من الاعراب سبعاً المستأنفة و
المعترضة والتفسيرية والصلة والمجاب بها القسم والمجاب بها شرط غير جازم والتابعة لما لا محل
له ويجيء تفاصيلها حق التفصيل تفصيل بعد الاجمال يتبين منه حقيقة الحال الاولى مما اى من
الجمل التي له اى الجمل والتذكير باعتبار لفظ ما محل من الاعراب الخبرية اى سماه بها لكونها خبراً
لما قبلها وهي اى الجملة الخبرية الواقعة جز المبتدا نحو زيد ابوه قائم فابوه قائم في موضع قائم الاب ووقعت
جز الزيد او الواقعة جز الاحد نواسخ الافعال الناقصة نحو كان زيد ابوه قائم والحروف المشبهة بالفعل نحو
ان زيد ابوه قائم وما ولا المشبهتان بليس نحو ما رجل ابوه قائم ولا النافية للجنس نحو لا رجل ابوه قائم والافعال
المقاربة نحو عسى زيد ان يخرج ابوه ومحلها اى محل الجملة التي وقعت جزاً اما الرفع وذلك اذا كانت جز
المبتدا او جز الحروف المشبهة او جزاً للا النافية للجنس او محلها النصب وذلك اذا كان جز الافعال الناقصة
او جزاً لما ولا المشبهتين بليس او جز الافعال المقاربة ولا بد فيها اى في الجملة التي وقعت جزاً في كل من الاحوال
من ضمير مطابق للمبتدا افراداً وتثنية وجمعاً وتذكيراً وتأنيثاً لان الجملة لما كانت مستقلة لا تقتضي الارتباط
بغيرها فلا بد لها من رابط سواء كان هذا الرابط مذكوراً في اللفظ كما ذكر في الامثلة او مقدراً القيام

قرينة نحو البر الكر بستين درهما اى الكر منه بقرينة ان بايع البر لا يسعر جزء الا فى موضع يدل على انه
لا يحتاج فيها الى الضمير لا مذكورا ولا مقدرا وهذه المواضع اما اذا اشتملت اى تلك الجملة على المبتدا اى يكون
مذكورا فى الجملة بنفسه وبمفاده الاول نحو قوله تعالى الحاقة ما الحاقة فان القياس ما هى لكنه جاء
لوجود المبتدا اعنى الحاقة بنفسها فى الجملة التى وقعت خبرا اعنى ما الحاقة والثانى قوله تعالى ان الذين
امنوا وعملوا الصالحات انا لا نضيع اجر من احسن عملا فان القياس اجرهم لكنه وان لم يكن فيه المبتدا وهو الذين
موجودا بنفسه فى الجملة التى وقعت خبرا لكنه موجود بمفاده وهو من احسن عملا فكان المبتدا موجودا
فيها ولا اعتبار ويسمى هذا النوع بتسمية وضع المظهر موضع المضمر او اشتملت على المبتدا او على شئ شامل له اى
للمبتدا واعم منه نحو نعم الرجل زيد على قول من جعل زيد مبتدا وجملة نعم الرجل خبرا ومقدمة عليه فهى جملة وان
لم يكن ضميرا يرجع الى زيد لكنها اشتملت على الرجل وهو شامل لزيد وهذا القدر من الرابط كاف او اشتملت
على اشارة اليه اى الى المبتدا نحو حبذا زيد على قول من جعل زيدا مبتدا وجملة حبذا الفعل مع الفاعل خبرا
مقدمة عليه فهى حبذا وان لم يكن ضميرا يرجع الى زيد لكنها اشتملت على ذا وهو اشارة الى زيد
اكتفى به ولم يحتج الى الضمير او كانت الجملة نفس المبتدا نحو قوله تعالى قل هو الله احد فان كلمة هو مبتدا و
الله احد خبره ولم يكن فى هذه الجملة ضمير يرجع الى المبتدا لكن لما كانت هذه الجملة نفس المبتدا اى الشان
وهذه الجملة مفسرة له لم يحتج الى الضمير ومثله نحو مقولى زيد منطلق فى ان زيد منطلق خبر مقولى ونفسه

ونفسه ولم يحتج الى ضمير يرجع اليه ولذا قالوا ان الخبر فى مثل هذه الصورة يكون مبتدا لان المعنى الله احد شان
وقصة وزيد منطلق مقولى الثانية من الجملة التى لها محل من الاعراب الحالية اى الجملة التى وقعت
حالا كالمفرد لا لانها على هيئة الفاعل والمفعول مثله فصح ان تكون حالا وصح تكون محلها النصب
بالمفعولية وشرطها اى شرط الجملة التى تقع حالا ان تكون جملة خبرية اى محتملة للصدق والكذب
لا انشائية لان الحال بمنزلة الخبر عن ذى الحال واجراؤها عليه فى توقع اجراء الحكم بها عليه والجملة
الانشائية لا تصلح ان يحكم بها على شئ غير مصدرة بحرف الاستقبال كالسين ولن ونحوهما فى الجملة
الفعلية التى يكون الفعل فيها مضارعا لان الحال الذى يراد هنا والحال الذى يدل عليه لفظ
المضارع وان تباينا حقيقة لان فى قولك مثلا اضرب زيدا غدا راكبا لفظ راكب حال بمعنى
لانه ليس فى زمان التكلم لكنهم التزموا تجريد المضارع المصدرة فى الجملة الفعلية اذا وقعت حالا
من علم الاستقبال للتناقض الحال والاستقبال فى الظاهر وان لم يكن التناقض هنا حقيقيا
ومثله التزموا لفظ قد اما ظاهرة او مقدرة فى الماضى اذا كان حالا مع ان حاليته بالنظر الى عامله
ولفظ قد تقرب الماضى الى حال التكلم فقط وذلك لانه كان يستبعد فى الظاهر لفظ الماضى الحا
لية فاذا قالوا جاء زيد العالم الاول وقد ركب فالمجى بلفظ قد لظاهر الحالية وهنا وجه اخر
نعرفه بعد ذلك ولا بد للجملة التى وقعت حالا لاستقلالها فى الافادة من رابط يربطها

الى ما قبلها فالاسمية اى الجملة الاسمية التى وقعت حالا اما ترتبط بالواو والضمير معا لوقوع
الاسمية فى الاستقلال فناسب ان يكون الرابط فيها فى غاية القوة نحو جئت وانا راكب وجئت وانت راكب
وجاء زيد وهو راكب ويكون الرابط احدهما وحده فبالواو وحدها نحو قوله صلى الله عليه وآله كنت
نبيا وادم بين الماء والطين وبالضمير وحده نحو كلمته فوه الى فى والجملة الفعلية التى وقعت
حالا ان كانت مبدوة بمضارع مثبت بدون قد اى لا يكون قد داخلة عليه فبالضمير وحده ولا
يحتاج الى الواو لانه مشابه لفظا ومعنى لاسم الفاعل المستغنى عن الواو نحو جاءنى زيد يسرع ففيه
ضمير يرجع الى زيد من غير دخول الواو عليه او كان المضارع الذى فى صدر الجملة الفعلية الحالية
معها اى مع قد فمع الواو اى يلزم الضمير مع الواو نحو قوله تعالى لم تؤذوننى وقد تعلمون حال من ضمير
الجمع تؤذوننى والرابط الضمير مع الواو والا اى وان لم يكن الجملة التى وقعت حالا اسمية ولا فعلية
مبتدأة بمضارع مثبت مع قد وبدونها بل كانت من الجملة الفعلية المبتدأة بالمضارع المنفى او الماضى
المثبت والمنفى فكالاسمية اى فكالجملة الاسمية فى جواز الواو والضمير معا او الواو فقط او الضمير فقط
والاحتمالات تسع نحو جاءنى زيد وما يتكلم عمرو وجاءنى زيد وقد خرج غلامه وجاءنى زيد قد خرج عمرو
وجاءنى زيد وما خرج غلامه وجاءنى زيد ما خرج غلامه وجاءنى زيد وما خرج عمرو ولا بد مع
الماضى المثبت لا المنفى اذا وقع فى صدر الجملة الحالية من دخول لفظ قد نحو جاءنى زيد قد خرج

ليدل بها على ترتب زمان ... صدور الفعل ...

غلامه

غلامه وانما وجب دخول قد لان الماضى اذا وقع حالا فمضيه بالنسبة الى زمان العامل كما ان المضارع
اذا وقع حالا فاستقباله بالنسبة اليه ولا بد فى الحال من ان يكون زمانه قريبا الى زمان العامل وقريبا له
فلزم دخول قد فى الماضى ليقرب زمانه زمان العامل تحرزا وان كان يقربه الى زمان التكلم لغة
لئلا يلزم مضيه بالنسبة الى زمان العامل كما يلزم فى الماضى الذى يحتمل الحال والاستقبال لئلا يلزم استقباله
بالنسبة الى زمان العامل اكثر بل يرد على لفظ يحتمل الحال والاستقبال النقل معنى الاستقبال فيه ولو ادعيا
ولو لم يكن قد فى اللفظ وجب اعتبارها تقديرا نحو قوله تعالى حصرت صدورهم اى قد حصرت صدورهم
وانما لم يشترط وجوب قد فى الماضى المنفى لاستمرار النفى بلا قاطع فيشتمل زمان العامل ايضا الثالثة من
الجمل التى لها محل من الاعراب الواقعة مفعولا بها ويكون منصوبة المحل بالمفعولية وتقع اى تلك الجملة التى
وقعت مفعولا محكية بعد القول اى تحكى صورة القول الذى وقع من غير تغيير نحو قال لى عبد الله اى قال لى
هذا القول فجملة انى عبد الله محكية عن قوله ووقعت مفعول وتقع ايضا مفعولا ثانيا لباب
اى افعال القلوب نحو ظننت زيدا ابوه قائم فجملة ابوه قائم فى محل النصب لكونه مفعولا ثانيا لظننت
وتقع ايضا مفعولا ثالثا لباب اعلم المراد بباب اعلم الافعال التى تتعدى الى ثلثة مفاعيل كاعلم واخواتها
نحو اعلم زيد عمرا بكرا ابوه خير الناس فجملة ابوه خير الناس منصوبة المحل لكونه مفعولا ثالثا لاعلم
وانما اختص هذا بالمفعول الثانى لباب ظن والثالث لباب اعلم لانهما بمنزلة الخبر للمبتدأ كما

يجوز ان يكون خبر المبتدا جملة فكذا يجوز فيما هو بمنزلته بخلاف الأول والثاني في الثاني فانهما
لم يكن بمنزلة الجزء ان تكون جملة وتقع في موقع المفعول اي حال كونها معلقا عنها العامل اي يكون
عاملها باطلا في اللفظ وبقي تعلق المعنوية لبقاء تعلق المعنوية نحو قوله تعالى لنعلم اي الحزبين احصى فلما
تضمن اي معنى الاستفهام علق عنه لنعلم وبطل عمله بحسب اللفظ لكن بحسب المعنى يكون جملة اي الحزبين
في محل النصب ليكون مفعول لنعلم واحصى فعل ماض بمعنى ضبط لا الاسم التفضيل كما قال في الكشاف اي هم ضبط
الأوقات لبث اصحاب الكهف فيه وقد تنوب اي الجملة عن الفاعل اي لحذف الفاعل وتقام الجملة
مقامه فتكون مرفوعة المحل بالفاعلية ويختص ذلك اي يكون الجملة موقع الفاعل بباب القول
بالأفعال المشتقة منه ولا يجيء من غيرها نحو يقال زيد عالم فزيد عالم في محل الرفع لتقوم مقام
فاعل يقال الرابعة من الجملة التي لها محل من الاعراب المضاف اليها وهي اعم من ان يكون اسمية
او فعلية ويكون محلها مجرورا بالاضافة وتقع اي تلك الجملة المضاف اليها بعد ظروف
الزمان كلها نحو السلام علي يوم ولدت فجملة ولدت مع الفعل والفاعل في محل الجر لكون المضاف
اليه اليوم وهو من ظروف الزمان واذكروا اذ انتم قليل فانتم قليل جملة اسمية من مبتدا
وخبر مجرورة لكون مضافا اليها لان اذ وهو ايضا من ظروف الزمان ومثالين اهدهما
للفعلية وثانيهما للاسمية وتقع الجملة المضاف اليها بعد حيث ايضا وهي من ظروف المكان ولا

يضاف

يضاف الى الجمل اسمية كانت او فعلية من بين ظروف المكان سواها اي سوى حيث بخلاف ظروف
الزمان فان كلها مما يصح ان يضاف الى الجملة كما مر وكثيرا ما فيها اي اضافة حيث الى الفعلية نحو اجلس
حيث جلس زيد ويضاف على الاسمية نحو اجلس حيث زيد جالس وقد جاءت مضافة الى المفرد
نحو اما ترى حيث سهيل طالعا فحيث فيه مضافة الى مفرد وهو سهيل مفعول ترى اي ما ترى مكان سهيل طالعا.
الخامسة من الجملة التي لها محل من الاعراب الواقعة جوابا وجزاء لشرط جازم واحترز به عن الواقعة
جوابا لشرط غير جازم لان الكلمات الشرطية الجازمة انما هي الكلمات التي ذكرها المص في فصل الجزم و
غيرها من الكلمات الشرطية لا يكون جازما فالجملة التي وقعت جوابا له لم تقع في محل الاعراب
كما يأتي والتي تقع جوابا لشرط جازم يكون في محل الاعراب حال كون تلك الجملة مقرونة بالفاء
وقد علمت الجزاء المقرون بالفاء واذا الفجائية اي مقرونة باذا التي للمفاجأة وهي تدخل على الجملة
الاسمية فقط موقع الفاء وانما اشترط اقترانها بالفاء او اذا لانهما تدخلان على شيء لم يصح
جعله مدخول الشرط فلا يكون الشرط مؤثرا فيه بحسب اللفظ والشرط جازم في فعل الشرط ولابد
له من جزاء ليعمل فيه ايضا فعمل في محل تلك الجملة ومحلها اي محل تلك الجملة الجزم لكون
جوابا للشرط نحو قوله تعالى من يضلل الله فلا هادي له فجملة لا هادي له لما كانت مدخولها
الفاء لم يعمل فيه كلمة من الشرطية العاملة في يضلل بحسب الظاهر بل يكون مجزومة المحل نحو

وان تصبهم سيئة بما قدمت ايديهم اذا هم يقنطون اى فهم يقنطون فجملة هم يقنطون لما كانت
اذا داخلة عليها لم يصح ان تعمل فيه ان بحسب اللفظ بل يكون مجزومة المحل وما اذا لم يكن مقرونة
الفا و اذا نحو ان تقم اقم من غير اقتران الجزاء بالفا و اذا وفعل الشرط والجزاء يكونان مضارعين
وان قمت قمت من غير اقتران الجزا بالفا و اذا وفعل الشرط والجزا يكونان ماضيين فالجزم فيه
فى مثل هذا المواضع للفعل لا للجملة لان الفعل وحده يصلح ان يكون جوابا للشرط ولا يحتاج
الى الجملة سواء كان الجزم بحسب الظاهر الفعل كالمثال الاول وبحسب المحل كالمثال الثانى
السادسة من الجمل التى لها محل من الاعراب التابعة لمفرد لا الجملة ومحلها اى محل تلك الجملة
التى تابعة لمفرد بحسبه اى بحسب المفرد فان كان المفرد مرفوعا الجملة التى تابعة له فى محل
الرفع وان كان منصوبا كانت فى محل النصب وان كان مجرورا كانت فى محل الجر نحو قوله تعالى
واتقوا يوما ترجعون فيه الى الله فجملة ترجعون فيه فى محل النصب لتكون صفة ليوما
و نحو اولم يروا الى الطير فوقهم صافات ويقبضن فجملة يقبضن فى محل النصب لتكون معطوفة
على صافات السابعة من الجمل التى لها محل من الاعراب التابعة لجملة لا لمفرد لها اى لتلك
الجملة المتبوعة محل من الاعراب ومحلها اى محل الجملة التابعة بحسبها اى بحسب الجملة المتبوعة
ان كان مرفوعا فمحل التابعة ايضا مرفوع وان كان منصوبا فمنصوب وان كان مجرورا فمجرور

نحو

نحو زيد قام وقعد بالعطف اى بعطف قعد على الصغرى اى على الجملة الصغرى وهو قام واحترز
به من العطف على الكبرى وهى جملة زيد قام لانها لو كانت معطوفة على الكبرى لم يكن لها محل من الاعراب
كالمعطوف عليها وتقع اى الجملة التى تتبع لجملة لها محل من الاعراب بدلا معطوفة بشرط كونها اى كون
الجملة التابعة اوفى واتم من المتبوعة بتادية المراد الى ذهن السامع نحو قوله اى قول الشاعر
اقول له ارحل لا تقيمن عندنا فجملة ارحل فى محل النصب لتكون مفعولا لقوله اقول وجملة لا تقيمن عندنا
فى محل النصب لتكون بدلا من جملة له ارحل لكونها اوفى واتم من ارحل لادائها المعنى المراد وهو
مفارقته اياه وبعده عنه بتفصيل آخر لاحكام الجمل نظرا الى انها ليس لها محل من الاعراب الاولى
مما لا محل له من الاعراب الجملة المستانفة وهى اى الجملة المستانفة اما المفتتح بها اى يكون مبتدا
بها الكلام من غير ان يسبق عليها شئ لترتبط به كقولك مبتدا زيد قائم او المنقطعة عما قبلها
اى عن ما قبل تلك الجملة بان يكون قبلها شئ لكنها لا يكون مرتبطة به نحو قوله تعالى فلا يحزنك
يا محمد صلى الله عليه وآله قولهم اى فى قول الكفار والناشئين فى شانك من التكذيب والتضليل
وابطال امرك وسائر ما يتكلمون فى حقك ان العزة لله جميعا فجملة ان العزة لله جميعا منقطعة
عما قبلها واستيناف بمعنى التعليل فكانه قيل مالى لا احزن فقيل ان العزة لله جميعا ان الغلبة والقهر
فى ملكية الله تعالى جميعا لا يملك احد شيئا منها لا هم ولا غيرهم فهو يغلبهم وينصرك عليهم وكذا

اى يكون كا الجملة المنقطعة جملة العامل الملغى لتأخره اى يكون الغاء لتأخره عن المعمول كما فى
افعال القلوب نحو زيد عالم ظننت لما كانت ملغاة ولم يكن عاملة لتأخرها يكون كا المنقطعة
عما قبلها فلا يكون لها محل من الاعراب واما جملة العامل الملغى لتوسطه اى لتوسط العامل
بين معموليه كما فى افعال القلوب ايضا نحو زيد ظننت عالم فجملة معترضة اى وان كانت تلك
الجملة ايضا غير واقعة فى محل الاعراب لكنها لا تسمى بالمنقطعة بل تسمى بالمعترضة الثانية من
الجمل التى ليس لها محل من الاعراب المعترضة وهى اى الجملة المعترضة المتوسطة اى الجملة التى توسطت
بين شيئين لا مطلقا بل كان من شانهما اى من شان الشيئين عدم توسط اجنبى بينهما اى بين
الشيئين وتقع اى الجملة المعترضة غالبا اى فى اكثر الاوقات بين الفعل ومعموله اى معمول ذلك
الفعل نحو ضرب والامير قائم زيد وبين المبتدأ وخبره اى خبر المبتدأ نحو زيد والامير قائم ضارب عمروا
او بين الموصول وصلته اى صلة الموصول نحو الذى زيد قائم ياتينى فله درهم وبين القسم وجوابه
اى جواب القسم نحو والله لانت تعلم لافعلن كذا وبين الموصوف وصفته اى صفة الموصوف نحو
جاءنى الرجل وعمر وجالس الظريف ففى جميع هذه الصور الجملة المعترضة لا محل لها من الاعراب
الثالثة من الجمل التى ليس لها محل من الاعراب المفسرة وهى اى الجملة المفسرة الفضلة
الكاشفة لما اى لشئ تليه اى تلى الجملة كذلك الشئ يعنى هذه الجملة مبينة ومفسرة

لشئ

لشئ يكون قبلها نحو قوله تعالى ان مثل عيسى عند الله كمثل ادم اى ان شان عيسى وحاله العجيبة كشأن ادم
وقوله خلقه من تراب جملة مفسرة لما له مثله عيسى بادم اى خلق ادم من تراب ولم يكن اب ولا ام فكذلك
حال عيسى والاصح انه اى الشان لا محل لها اى للجملة المفسرة من الاعراب وقيل هى اى تلك الجملة المفسرة
بحسب ما اى الذى تفسره فى الاعراب فان المفسر ان كان مرفوع المحل كان المفسر مرفوع المحل وان كان مجرورا
فمجرور المحل الرابعة من الجمل التى ليس لها محل من الاعراب صلة الموصول وقد مر ذكر الموصول وشرط كونها
اى كون صلة الموصول خبرية لا انشائية معلومة للمخاطب لانها مفسرة للموصول فلابد ان تكون معلومة
لانها جملة وهى مستقلة من شانها ان لا ترتبط على شئ من غير رابط فاذا وقعت صلة فلابد ان يكون
فيها ضمير يربطها الى الموصول مشتملة على ضمير مطابق ذلك الضمير للموصول فى الافراد والتثنية والجمع والتذكير
والتأنيث نحو الذى ياتينى واللذان ياتيانى والذين ياتوننى والتى تاتينى واللتان تاتيانى واللواتى
ياتيننى الخامسة من الجمل التى ليس لها محل من الاعراب الجملة المجاب بها اى بتلك الجملة القسم اى يكون الجملة
جوابا للقسم نحو قوله تعالى يس والقران الحكيم انك لمن المرسلين فان قوله انك لمن المرسلين جوابا لقوله والقران
الحكيم ولا محل لها من الاعراب ومتى اجتمع فى الكلام شرط وقسم لم يؤت جواب كل منهما عليحدة
بل اكتفى بجواب المتقدم منهما اى من الشرط والقسم لتقدمه واذا كان المتقدم القسم لزم ان
يكون الشرط الواقع بعده ماضيا لفظا او معنى والجواب ح جواب القسم بحسب اللفظ وان كان جوابا

للقسم بحسب المعنى نحو والله ان تاتنى او تاتينى لأكرمنك فان جملة لاكرمنك جوابا للقسم لا للشرط
وانما وجب ان يكون الشرط ح ماضيا لئلا يعمل فيه حرف الشرط ليطابق الشرط الجواب حيث بطل
عمل حرف الشرط فى الجواب لأنه جواب للقسم لا للشرط واذا تقدم الشرط فالجواب لا
القسم نحو ان تاتنى والله اتيك جواب للشرط والشرط مع الجزا سادة مسد جواب القسم الا اذا
تقدمهما اى الشرط والقسم ما اى شيء يفتقر الى خبر كالمبتدا مثلا فيكفى بجواب الشرط مطلقا
اى سواء كان الشرط مقدما على القسم او متأخرا عنه ولا يعتبر المتقدم ح نحو انا ان تاتنى والله
اتيك او والله ان تاتنى اتيك فجعل الشرط والجزا خبرا للمبتدا وجعل مجموع المبتدا والخبر سادا
مسد جواب القسم السادسة من الجمل التى ليس لها محل من الاعراب الجملة المجاب بها اى بتلك
شرط غير جازم فاذا كانت جوابا لمثل هذا الشرط لم يكن لها محل من الاعراب لعدم كون حرف
الشرط عاملا نحو اذا جئتنى اكرمك فجملة اكرمك لما كانت جوابا لشرط غير عامل وهو اذا لم
تقع فى محل الاعراب وفى حكمها اى حكم المجاب بها شرط غير جازم فى عدم وقوعها فى محل الاعراب
المجاب بها اى بتلك الجملة شرط جازم ولكن لم تقترن اى تلك الجملة بالفاء ولا باذا
لأنها اذا اقترنت باحدهما يكون فى محل الجزم كما مر نحو ان تقم اقم فكلمة اقم مع فاعله
تكون جملة غير واقعة فى محل الاعراب وكان الفعل وحده مجزوما بان الشرطية لان ا

بقرا

دعوى للوجود والثبوت والحصول والكاين الموجود حقيقة معانيها فى جميع الاشيا
الخاص العام

يقبل الجزم فلا يحتاج الى الجملة لتقع جزاء الشرط السابعة من الجمل التى لا محل لها من الاعراب
التابعة لما اى لشيء لا محل له اى لذلك الشيء يعنى اذا كانت الجملة تابعة لجملة لا يكون للجملة
المتبوعة محلا من الاعراب فلا يكون للتابعة ايضا محلا من الاعراب نحو جاءنى زيد فاكرمته
فجملة اكرمته معطوفة على جملة جاءنى زيد وهى لكونها مبتداء لا يكون فى محل الاعراب فكذا
المعطوفة عليها غير واقعة فى محل الاعراب ونحو جاءنى الذى زارنى واكرمته فجملة اكرمته معطوفة
على جملة زارنى وهى لكونها صلة للموصول غير واقعة فى محلة الاعراب فكذا المعطوفة عليها غير
واقعة فى محله لكن عدم وقوع جملة اكرمته فى محل الاعراب انما يكون اذا لم يجعل الواو فى و
الحال بتقدير قد فانه اذا كان للحال تكون جملة اكرمته منصوبة المحل بالحالية وانما قيد بتقدير
قد لأن الفعل الماضى اذا لم يكن مع قد لا لفظا ولا تقديرا لم يصلح الحالية خاتمة للحديقة الرابعة
ويتلوها ايضاح الحديقة الخامسة بعناية الله الكاملة فى احكام الجار والمجرور والظرف
وانما اوردهما فى بحث واحد لاشتراكهما فى الاحكام حتى قال بعضهم ان الجار والمجرور ظرف
اصطلاحا اذا وقع احدهما اى احد الجار والمجرور والظرف بعد المعرفة المحضة اى الخالية عن التنكير
فحال لعدم احتمال غير الحالية نحو ضربت زيدا فى الدار او عندك اى كائنا فى الدار وعندك
او وقع احدهما بعد النكرة المحضة المخصص بها صفة لان الحال اذا كان ذى حالها نكرة

لم تقع بعد هـ فاذا لم يصلح الحال فيحمل على الوصف نحو رايت رجلاً في الدار وامامك اى موصوفا باحدهما
او تقع بعد النكرة غير المحضة اى كانت مخصصة فيحتمل اى كل واحد من الجار والمجرور والظرف لهما
اى للحال والصفة لصحة وقوعهما في هذا الموضع نحو رايت غلام رجل في الدار او امامك اى حالكونه في
الدار وامامك موصوفا باحدهما ولابد من تعلقهما اى تعلق الجار والمجرور اما بالفعل نحو مررت به
او بما اى بشئ فيه اى في ذلك الشئ رائحة اى رائحة الفعل كاسم الفاعل والمفعول وغيرهما لان
الجار والمجرور منصوب المحل على انه مفعول به والظرف منصوب على انه مفعول فيه وهما محتاجان الى
العامل وعاملهما اما فعل او شبهه والمتعلق قد يذكر ويسمى الظرف ظرف لغو وقد يحذف و
ظرف مستقر والحذف قد يكون جائزاً وقد يكون واجبا واذا علم موضع الوجوب علم ان غيره موضع
الجواز ولذا بين موضع الوجوب بقوله ويجب حذف متعلق العامل في الجار والمجرور والظرف
اذا كان احدهما اى احد الجار والمجرور والظرف صفة نحو رايت رجلاً في الكتابة او امامك
او صلة نحو جاني الذى في الكتابة او امامك او خبرا نحو زيد في الكتابة او امامك او حالا
نحو رايت زيدا في الكتاب او امامك فمتعلقهما في هذه الصور محذوف وجوبا ولم يجز استعماله عند
الجمهور لسد الجار والمجرور والظرف مسد المتعلق وقيام القرينة على تعيين المتعلق لان المتعلق حين
حذف وجوبا يجب ان يكون من الافعال العموم مثل الكون والثبوت والحصول والوجود واما اذا كان المتعلق من

الافعال

الافعال الخصوص فلا يحذف لعدم القرينة على تعيين المتعلق واذا كان اى كل واحد من الجار
والمجرور والظرف كذلك اى يكون صفة او صلة او خبراً او حالاً تشابههما بالفعل لكونهما مسند
كالفعل او اعتمد اى كل واحد من الجار والمجرور والظرف على نفي او استفهام لكون النفي والاستفهام اولى
بالفعل فبسبب دخولهما عليهما تشابها بالفعل جاز ان يرفع كل واحد من الجار والمجرور والظرف
الفاعل وان جاز ان يكون خبر المبتدا نحو جاء رجل في الدار او امامك ابوه فابوه مرفوع بفاعلية الجار
المجرور او الظرف اللذين كانا صفة لرجل وكذا نحو جاني الذى في الدار ابوه فابوه مرفوع على الفاعلية
والمجرور والظرف وهما صلة الذى و زيد في الدار او امامك ابوه فابوه فاعلهما وهما خبر المبتدا و جا
زيد في الدار او امامك ابوه فابوه فاعلهما وهما حالان وما عندى احد في الدار شك فيك فا
الجار والمجرور او الظرف لاعتمادهما النفي وازيد في الدار او امامك قائم فقائم فاعل الجار والمجرور
او الظرف لاعتمادهما على الاستفهام وفي كل هذه الصور يجوز ان يكون الاسم الظاهر مبتدا و الجار
والمجرور او الظرف خبراً مقدما عليه واما اذا لم يكن احد من الاشياء الاربعة المذكورة ولم يعتمد على
الشيئين المذكورين فلم يعمل لعدم مشابهتهما بالفعل ويكونان خبرا مقدما على المبتدا نحو في الدار او
امامك رجل الحديقة الخامسة ثم بها الكتاب في المفردات وبيان معانيها الهمزة حرف ترد
لمعان اربعة الاول انها تستعمل لنداء القريب والمتوسط دون البعيد واعلم ان المص قد ذكر في

اولها فاعلها

مبحث المنادى ان ايا وهيا واى ووا للبعيد والهمزة للقريب ويا للقريب والبعيد ولم يذكر شيئاً
للمتوسط فلا بد من التأويل اما في البعيد او في القريب فان اول البعيد بغير القريب كما اولناه هنا
يدخل المتوسط في البعيد فقوله هناك الهمزة للقريب مناف لقوله ههنا ان الهمزة لنداء القريب
المتوسط وان اول القريب بغير البعيد يدخل المتوسط في القريب وهو مناف لقوله ان اى للبعيد
لانه للمتوسط لا للبعيد والثاني تكون للمضارعة لانها زائدة في اول المضارع الكائن ومعه والثالث
انها تجيء للتسوية بين الشيئين او الاشياء وهي اى الهمزة التي للتسوية الداخلة على الجملة في محل المصدر
فهي مع الجملة بمعنى التسوية نحو قوله تعالى سواء عليهم أانذرتهم ام لم تنذرهم فهمزة أانذرتهم للتسوية والجملة
التي بعدها بمعنى الانذار يكون فاعلا لقوله مستو فالتقدير ان الذين كفروا مستو عليهم انذارك
وعدمه او يكون مبتدأ وسواء خبرا مقدما عليه فالتقدير سواء عليهم انذارك وعدمه والجملة خبر
لأن في قوله ان الذين كفروا والرابع انها تجيء للاستفهام وطلب الفهم عن المخاطب فيطلب بها اى
بتلك الهمزة التصور اى المجهول التصوري والتصديق اى المجهول التصديقي نحو أزيد في الدار ام عمرو
مثال لما يطلب به المخاطب التصور لأن المتكلم يعلم وجود شخص في الدار ويصدقه لكن لا يعلم ان
اى شخص فيطلب من المخاطب تعيينه ليتصوره ويعلم انه من هو وأفي الدار زيدا وفي السوق مثال
لما يطلب به التصديق لأن المتكلم لا يعلم ان يصدق بكون زيد في الدار او بكون زيد في السوق فيطلب

من

من المخاطب التعيين ليصدق باحدهما بخلاف هل فانه لا يطلب بها التصور لاختصاصها اى لاختصاص
هل بالتصديق فلا يقال هل زيد في الدار ام عمرو ولكن يقال هل في الدار زيد او في السوق ان بالفتح
اى بفتح الهمزة والتخفيف اى تخفيف النون قد تكون اسمية وحرفية بحسب الاستقراء فالاسمية هي ضمير المخاطب
المنفصل كانت وانتما اى كان التي في انت وانتما فانها ضمير المخاطب دون مجموع انت وانتما اذ ما بعدها
اى ما بعدان فيهما حرف خطاب اتفاقا بين النحاة فالضمير في انت وانتما الى انت دون مجموع الكلمة و
الحرفية ترد على اربعة انواع الاول انها تكون ناصبة للمضارع وقد تقدمت احكامها والثاني انها
تجيء مخففة من المثقلة وفصلنا احوالها سابقا فلا نعيدها والثالث انها تجيء مفسرة لمفعول مقدر
في الجملة السابقة عليها وشرطها اى شرط كون ان مفسرة التوسط اى توسطها بين جملتين او
اى اولى الجملتين بمعنى القول نحو فاوحينا اليه ان اصنع الفلك فقوله ان اصنع الفلك تفسير للمفعول او
المقدر اى اوحينا اليه شيئا هو لصنع الفلك ومثله قوله كتبت اليه ان ائت اى كتبت اليه شيئا هو ائت
وقد يفسر بها المفعول به الظاهر كقوله تعالى اوحينا الى امك ما اوحى ان اقذفيه فقوله ان اقذفيه
تفسير لما اوحى الذي هو المفعول الظاهر لاوحينا واما اذا كانت الجملة الاولى صريح القول ولم تكن بمعنى
القول فلا تكون مفسرة وايضا شرط كونها مفسرة عدم دخول جار عليها اى على ان فاذا دخل عليها
لم تكن مفسرة بل تكون مصدرية والرابع انها تستعمل زائدة في الكلام بمعنى ان اصل المعنى لا يختل

بدونها لا انها لا فائدة في ذكرها اصلاً بل يقصد بزيادتها امر زائد على اصل المعنى كتحسين اللفظ
وغيره وتقع زيادتها غالباً بعد لما نحو فلما ان جاء البشير وبين القسم وبين كلمة لو نحو والله ان لو
قمت وانما قال غالباً لانها قد تزاد مع الكاف نحو قول الشاعر كان ظبية تعطو الى ناظر السلم
على رواية جر ظبية ان بالكسر اي بكسر الهمزة والتخفيف اي تخفيف النون ترد على اربعة معان الاول
انها تستعمل شرطية وتكون ح للاستقبال وان دخلت على الماضي وتلزم الفعل اما لفظاً نحو قوله تعالى ان
تخفوا ما في صدوركم او تبدوه يعلمه الله او تقديراً نحو ان استجارك احد من المشركين استجارك
فحذف استجار الاول ويفسره الثاني والثاني انها تكون نافية لزمان الحال وغير عاملة ح و
تدخل على الماضي والمضارع والجملة الاسمية نحو ان قام وان يقوم وان زيد منطلق نحو ان الكافرون
الا في غرور اي ليس الكافرون الا في غرور والثالث انها تكون مخففة من المثقلة وقد مر بيانها
ونحو وان كل لما جميع لدينا محضرون فلفظة ان فانها مخففة في بعض القراءة ومشددة في بعض
الاخر فاذا كانت مخففة كانت اي من المثقلة وكلمة ما في لما صلة للتاكيد ولام لما انما يكون لا
ان المخففة لما قلنا لازمة لها وتنوين كل عوض عن المضاف اليه وجميع فعيل بمعنى المفعول فالمعنى ان
كلهم محشورون مجموعون محضرون ليوم الحساب القيمة واما اذا كانت مشددة فتكون بمعنى الا
وكلمة ان نافية فالمعنى ما كلهم الا محشورون ومجموعون محضرون للحساب يوم القيمة والرابع انه تعالى

ان

ان وما في الكلام فالمتأخر منهما اي من ان وما زائدة فاذا قلت ما ان رايت زيداً فالمعنى ما
رايت زيداً ولو قلت ان ما ضربت ضربت فالمعنى ان ضربت ضربت ان بالفتح اي بفتح الهمزة والتشديد
اي تشديد النون حرف تأكيد يؤكد لمدخولها كما مر في الحروف المشبهة وتؤول اي ان مع معموليها
اي معمولي ان وهما اسمها وخبرها بمصدر يكون من لفظ خبرها اي خبر ان مضافاً الى اسمها ان كان
اي خبر ان مشتقاً وقد مر معنى المشتق في اول الكتاب وتؤول ان مع اسمها وخبرها بالكون اي بلفظ
الكون مضافاً الى خبرها ان كان اي خبر ان جامداً وقد مر تفسيره ايضاً نحو بلغني انك منطلق مثال لما كان
خبر ان فيه مشتقاً فيؤول ان مع الاسم والخبر بالمصدر فيصير الكلام بتقدير بلغني انطلاقك وبلغني ان
هذا زيد مثال لما كان الخبر فيه جامداً فيؤول بالكون فالتقدير بلغني كون زيد ان بالكسر اي بكسر
الهمزة والتشديد اي تشديد النون ترد على معنى الاول انها تكون حرف التاكيد تؤكد الجملة التي
دخلتها وتنصب الاسم وترفع الخبر كما مر بيانها ونصبهما اي نصب الاسم والخبر لغة وعلى تلك اللغة
حمل ما وقع في الحديث ان قعر جهنم لسبعين خريفاً وقد تنصب ان ضمير شان مقدراً في الكلام
ليكون اسمها واذا نصب الضمير الشان فالجملة التي بعدها في محل الرفع لكونه خبرها اي خبر
ان ومفسرة لضمير الشان والثاني انها ترد حرف جواب وتصديقاً لشيء كنعم سواء كان جواباً
وتصديقاً للخبر كما تقول في جواب من يقول لك قام زيد ان اي نعم والدعاء كقول ابن زبير لمن

قال لعن الله ناقة حملتني اليك ان وراكبها اي نعم لعن الله تلك الناقة وراكبها او للاستفهام
كقول الشاعر ليت شعري هل للمحب شفاء من جوى حبهن ان اللقاء اي نعم ان اللقاء شفاء للمحب المبرّاي اليس
المبرّد من ذلك اي من المواضع التي يكون ان فيها حرف جواب وتصديق قوله تعالى ان هذان لساحران
والباعث على ذلك انه لو كانت حرف تاكيد لوجب ان يقال ان هذين ليكون منصوبا بالاسمية
ورد قول المبرد بامتناع دخول اللام في خبر المبتدا دون خبر ان فاذا كانت ان هنا حرف جواب
يكون جملة هذان لساحران مبتدا وخبرا وهو غير جائز للزوم دخول اللام ح على خبر المبتدا بخلاف ما اذا كانت
مؤكدة فانه لا محذور فيه وما اذا وقع هذان دون نصبه فقد مر وجهه فيما تقدم اذ ترد على معنيين
الاول انها تستعمل ظرفا للماضي وان دخلت على المضارع وقد يجيء للمستقبل كقوله تعالى فسوف يعلمون
اذ الاغلال في اعناقهم فتدخل اي اذ على الجملتين الاسمية والفعلية لعدم استعمالها على معنى الشرط
المقتضي اختصاصها بالفعلية مثال ذلك اذ زيد قائم واذ قام زيد وقد يضاف اليها اي الى
اذ اسم زمان اي اسم يدل على زمان نحو حينئذ ويومئذ فان لفظي حين ويوم قد اضيفا الى اذ وهما
من اسماء الزمان والثاني انها تكون للمفاجاة يقال فاجاء الامر مفاجاة من قولهم فجئه فجاءة بالضم
والمد اذا لقيته وانت لا تشعر به بعد بينا وبينما نحو بينا وبينما زيد قائم اذ جاء عمرو وقد تكون
للمفاجاة ولا يكون بعد بينا او بينما نحو قولك كنت واقفا اذ جائني عمرو وهل هي اي اذ حين كانت
للمفاجاة

للمفاجاة ظرف كما كانت ظرفا لو لم يكن للمفاجاة او حرف تدل على المفاجاة خلاف بين النحاة
اذا ترد على معنيين الاول انها تكون ظرفا للمستقبل وان دخلت على الماضي وقد استعملت في الماضي
كما في قوله تعالى حتى اذا بلغ بين السدين ولما كان في اذا الظرفية معنى الشرط المقتضي للشرط والجزاء
لانها لترتب مضمون جملة الى اخرى وهو معنى الشرط فتضاف اي اذا الى شرطها اي الشرط اذا وتنتصب
اي اذا بجوابها اي بجواب اذا لكونها ظرفية والظرف منصوب بعامل ولا عامل هنا غير جوابها فجوابها
عاملها نحو اذا جاء زيد اكرمتك فاذا ظرف مضاف وجاء زيد شرط مضاف اليه واكرمتك جواب اذا
وناصب الظرف ولما كان فيها معنى الشرط المناسب للفعلية تختص اي اذا الظرفية بالفعلية
ولا تضاف الى الاسمية واما قوله تعالى اذا السماء انشقت وان دخلت اذا على الجملة الاسمية
ظاهرا لكنها جملة فعلية من باب اضمر عامله فالتقدير فاذا انشقت السماء انشقت وان حذف المسند اليه من الركنين
استبانه في كونهما جملتين فعليتين فلم تدخل اذا على الجملة الاسمية والثاني انها ترد للمفاجاة و
لا يكون فيها ح معنى الشرط فتختص بالاسمية ولا تدخل على الفعلية فرقا بين اذا المفاجاة الفارغة
عن معنى الشرط وبين اذا الظرفية التي تضمنت معنى الشرط والخلاف فيها اي في اذا المفاجاة بين
النحاة من انها اذا كانت مفاجاة هل هي ظرف او حرف كالخلاف فيها اي كالخلاف في اذ وهي في الخلاف
ام ترد على معنيين الاول انها تستعمل للعطف وح قد تكون منقطعة وقد متصلة كما مر ذكرهما

فالمتصلة من ام هي المرتبطة مابعدها اى مابعد ام بما قبلها اى بما قبل ام وتقع اى ام بعد همزة

التسوية وقد مر تفسيرها كقوله تع سواء عليهم ءانذرتهم ام لم تنذرهم والاستفهام كقوله تع ءانتم

اضللتم عبادى ام هم ضلوا السبيل والمنقطعة من ام هي كبل في الاضراب عن الاول والاتيان للثانى كقولك

انها رايت قطعة من البعيد التى اراها لابل ام شاة فانك قلت اولا انها لابل ثم علمت انها ليست

بابل اعرضت من هذا ثم شككت في انها شاة ام شيء اخر فاستفهمت عنها بقولك ام شاة اى بل هي شاة

والثانى انها زائدة حرف تعريف يصير مابعدها معرفة وهي اى ام التى تكون حرف تعريف لغة حمير بكسر

الحاء وسكون الميم وفتح الياء ولا يكون هذه اللغة مشهورة فلذا لم يشتهر كونها حرف تعريف اما بالفتح

اى بفتح الهمزة والتشديد اى تشديد الميم حرف تفصيل يفصل بها المجمل في الذكر نحو جاءنى اخوتك اما

زيد فاكرمته واما عمرو فاهنته واما بشر فاعرضت عنه فلذا وجب ان تكون مكررة غالبا اى كون

حرف تفصيل في غالب الاوقات وقد يجيء لغير التفصيل كما اذا وقعت في اوائل الكتب وفيها اى

في اما معنى الشرط لانها تكون مابعدها مستلزما الحكم من الاحكام كما ان الشرط تكون كذلك و

للزوم الفاء في ما بعدها لوقوعها في جواب الشرط ولما كانت اما للشرط والشرط يلزم الفعل ولا

هنا في اللفظ بل حذف اذا اصل اما زيد فمنطلق مهما يكن من شيء فزيد منطلق فحذف يكن من شيء وغير

مهما الى ما عوض بينهما اى بين اما والفاء عن فعلها اى عن فعل اما المحذوف في اللفظ جزء مما اى

من شيء يكون في حيزها اى حيز اما وليكون ذلك الجزء فاصلا بين اما والفاء لئلا تتوالى حرفي الشرط و

الجزاء سواء كانت ذلك الجزاء في الاصل مبتدا كما في المثال المذكور فانه يكون مبتدا في الجملة الجزائية

او يكون معمولا لما بعد الفاء نحو اما يوم الجمعة فزيد منطلق فان يوم الجمعة معمول منطلق اذ الاصل

مهما يكن من شيء فزيد منطلق يوم الجمعة وقد فصل بين اما والفاء وفيه اى فيما وقع عوضا للفعل المحذوف

اقوال فان سيبويه يقول ان الفاصل جزء الجزاء مطلقا اى سواء كان جائز التقديم على الفاء مع قطع

النظر عن الفاء كالمثالين المذكورين او لا يكون جائز التقديم مع قطع النظر عن الفاء بل انضم اليها

مانع اخر مثل اما يوم الجمعة فان زيدا منطلق فان ان لها في حيز ان لا يعمل قبلها ويقول المبرد ان الفاصل

معمول الشرط المحذوف وجزء منه مطلقا فالتقدير على مذهبهما يكن زيد فمنطلق ومهما يكن من شيء

يوم الجمعة فزيد منطلق او فان زيدا منطلق فحذف فعل الشرط وغيرها الى اما وقيل اما زيد فمنطلق

واما يوم الجمعة فزيد منطلق او فان زيدا لمنطلق ويقول المازنى ان كان الفاصل جائز التقديم على

الفاء قطع النظر عن الفاء يكون جزء الجزاء وقدم على الفاء وان لم يكن جائز التقديم مع قطع النظر

عن الفاء ويكون هناك مانع اخر كوجود ان مثلا يكون معمول الشرط وجزءه وقد تفارق

اى اما التفصيل ويكون مستانفة كاما الواقعة اى كاما الواقعة في اوائل الكتب مثل اما بعد

الذى يقوله المصنفون في اوائل كتبهم فانها لا يكون للتفصيل بل يكون مستانفة لانضمام لما قبلها

من امر التسمية والتحميد والصلوة استانفوا الذكر هطا للجسم ويقولون اما بعد فلا يكون هناك
تفصيل لاجمالهم اما بالكسر اى بكسر الهمزة والتشديد الميم حرف عطف على المشهور وانما قال على المشهور
لان بعضهم يقولون انها ليست بحرف عطف لانه لا بد لها ان يكون مكررة والاولى منهما
داخلة على شيء ليس بمعطوف على آخر والثانى منهما يكون مقترنة بواو العطف لا تدخل على حرف العطف
فلا تصلح اما للعطف لا الاولى ولا الثانى بل حروف العطف هى الواو التى تدخل على اما
الثانية نحو جائنى اما زيد واما عمرو ومن جعلها للعطف سمّيها بها ومعنًى وهى للعطف لكن
اما وفيه نظر لان كونها بمعناها لا يلزم ان يكون للعطف كما ان ماء المصدرية بمعنى ان
المصدرية ولا تنصب المضارع كما تنصبه ان وقال الاندلسى اما الاولى مع الثانية حرف
عطف قدمت احديهما على ان الامر مبنى على الشك والتخيير وغيرهما والواو جامعة بينهما عاطفة
الثانية على الاولى حتى يصير كحرف واحد ثم تعطف ان ما بعد الثانية على ما بعد الاولى
وفيه نظر لانه يلزم ان يتقدم بعض العاطف على المعطوف عليه وعطف بعض العاطف على بعضه
وعطف الحرف على الحرف وكل من هذه الوجوه الثلثة غير موجود فى كلامهم وقال الرضى الحق
ان الواو هى العاطفة واما قبلها لا هلالتين غير عاطفة وترد اى اما لخمسة معان الاول
انها تكون للتفصيل اى تفصل بها المتكلم التفصيل والبيان للمخاطب حتى لا يكون هناك اجمال ولا ابهام

ولا غيرها نحو قوله تع اما شاكرا واما كفورا فان قوله تع انا هديناه السبيل لما كان مجملا فصّله بقوله
اما شاكرا واما كفورا والثانى انها تجيء للابهام اى تقصد بها المتكلم ان يبهم الامر على المخاطب ولا يكون
معلوما عنده نحو قوله تع وآخرون مرجون لامر الله اما يعذبهم واما يتوب عليهم فاما ههنا للابهام يجيء
بها لئلا يعلم انهم يعذبون ويقبل توبتهم والثالث الشك اى ان يكون الامر مشتبها على المتكلم نحو جائنى اما
زيد واما عمرو اذا لم يعلم المتكلم ان الجائى ايهما والرابع من معانيها التخيير اى يكون المخاطب مخيرا فيما
يخاطب به نحو اضرب اما زيدا واما عمرا فان المخاطب مخير بان يضرب زيدا ام عمروا ولا يكون فى احدهما ترجيح
والخامس من معانيها الاباحة اى يكون للمخاطب ما يخاطب به مباحا نحو جالس اما الحسن واما ابن
السيرين اى يكون مجالسة كل منهما مباحا للمخاطب ايهما اختار جاز والفرق بين التخيير والاباحة انه
لو كان الجمع بين الامرين فضيلة وشرف فالمخاطب فى الغالب فهى للاباحة نحو تعلم اما الفقه واما
النحو وجالس اما الحسن واما ابن سيرين فانه لو تعلمهما معا او جالسهما لكان له زيادة فضل و
شرف ولم يكن الجمع بين الامرين فضلا وشرفا يكون للتخيير نحو اضرب اما زيدا واما عمرا فهى فى صورة
الاباحة يجوز الاقتصار على احد الفعلين ولا يجوز الجمع بينهما ايضا وفى التخيير يتعين احد الفعلين ولا
يجوز الجمع واعلم ان المعانى الثلثة الاول اعنى التفصيل والابهام والشك يكون فى كلام خبر دون امر
والمعنيين الاخرين يكونان فى امر دون خبر كما ظهر فى الامثلة وكلمة اما لازمة ان يكون قبل

المعطوف عليه بها اى بكلمة اما ان يكون كلمة اما قبل المعطوف عليه وبعدها كما رايت فى الامثلة و
لا تنفك اى اما عن الواو اى تدخل الواو على اما الثانية غالبا اى فى غالب الاوقات كما علمت و
انما قال غالبا لانها قد يجئ من غير واو لفظا نحو قوله اما الى الجنة اما الى النار لكنها مقدرة
لئلا يلزم خلاف وضعها بالكلية اى بالفتح اى بفتح الهمزة والتشديد اى تشديد الياء ترد على
معان الاول انها تكون اسم شرط يجزم فى ما بعدها نحو اياما تدعوا فله الاسماء الحسنى فكلمة اى تكون للشرط
وجزمت تدعوا والثانى انها تكون اسم استفهام يستفهم بها عن المخاطب نحو اى الرجلين قام اى ازيد
قام ام عمرو والثالث انها تكون دالة على معنى الكمال فتقع ح صفة لنكرة نحو مررت برجل اى رجل كامل فى
الرجولية والرابع انها تقع وصلة لنداء ذى اللام لئلا يدخل حرف النداء على المعرف باللام نحو
يا ايها الرجل اذ المقصود من هذا الكلام نداء الرجل فلما راوا انه لو دخل حرف النداء على الرجل لزم
اجتماع الة التعريف توصلوا باى لئلا يلزم المحذور والخامس انها موصولة كما مرت فى الموصولات
ولا يعرب من الموصولات سواها اى سوى اى اذا لم يحذف صدر صلتها فانه اذا حذف صدر صلتها
بنيت نحو قوله تع لننزعن من كل شيعة ايهم اشد على الرحمن عتيا فيمن قرا بالضم اى ايهم هو اشد
وانما بنيت ح لشدة شبهها بالحروف من جهة الاحتياج الى امر غير الصلة نحو اكرم ايا
اكرمك اى اكرم الذى اكرمك بل حرف عطف يعطف ما بعدها على ما قبلها وتقييدا اى بل

بعد الاثبات اى بعد كلام للوجب صرف الحكم الذى فى الكلام عن المعطوف عليه الى المعطوف والمعطوف
عليه فى حكم المسكوت عنه نحو جاءنى زيد بل عمرو فمعناه بل جاءنى عمرو فقد وقع صرف الحكم الجى الذى
نسب اولا الى زيد وثبت لعمرو وزيد فى حكم المسكوت عنه فكانه لم يحكم عليه بشئ من المجئ وعدمه
واما بعد النفى والنهى ففيها خلاف فعند بعض النحاة تفيد ح تقرير حكم الاول للمعطوف عليه و
اثبات ضده اى ضد حكم الاول للثانى المعطوف نحو ما جاءنى زيد بل عمرو ولا تضرب زيدا
بل عمرا فهو بل حكم عدم المجئ والضرب لزيد كما وقع فى الكتاب واثبت المجئ والضرب اللذين
هما ضد عدم المجئ وعدم الضرب لعمرو فالمعنى ما جاءنى زيد بل عمرو جاءنى ولا تضرب زيدا
بل اضرب عمرا وتفيد نقل حكمه اى حكم الاول اليه الى الثانى عند بعض ويكون المعطوف
عليه فى حكم المسكوت عنه فمعنى المثالين المذكورين ما جاء عمرو ولا تضرب عمرا واما زيد
فيحتمل ان لا يكون جائيا ولا مضروبا حاشا ترد الى لمعنيين الاول للاستثناء كما ذكر
فى بحث الاستثناء لكنها ح قد تجر المستثنى نحو جاءنى القوم حاشا زيد فتكون حرف جار
وتنصب نحو جاءنى القوم حاشا زيدا فتكون فعلا جامدا اى غير متصرف فيها وفاعلها
اى فاعل حاشا ضمير مستتر كائن فيها عائد ذلك الضمير الى مصدر مطاوع اى ملفوظ
قبلها اى حاشا قبل حاشا فالمعنى جاءنى القوم حال كون المجئ جانب زيدا او كان الضمير

عائدة الى اسم فاعل يكون من جنس ما قبلها فالمعنى جائني القوم حال كون الجائي جانب زيد او كان
الضمير عائدا الى البعض مخصوص منه اي من ما قبلها فالمعنى جائني القوم حال كون البعض مختصم جانب زيدا
والثاني للتنزيه نحو حاشا الله ومعناها ح مختلف فيه كما قال وهل هي اي حاشا اسم بمعنى
براءة فالمعنى براءة لله او فعل بمعنى برئت فالمعنى برئت لله او اسم فعل بمعنى تبرأ فالمعنى تبرأ
لله خلاف بين النحاة ولكل دليل وجرح يطلب في المطولات حتى ترد لاربعة معان الاول انها تكون
عاطفة لجزء اقوى نحو مات الناس حتى الانبياء فان الانبياء يكون جزءا اقوى للناس او ضعيف
نحو قدم الحاج حتى المشاة فان المشاة جزء اضعف الحاج واما اذا لم يكن جزءا اصلا او كان جزءا
لكن لا يكون اقوى ولا اضعف فلا يجوز العطف فلا يقال جائني القوم حتى الحمار ولا جائني القوم
حتى زيد ولكن يجب ان يكون العطف بمهلة ذهنية لا خارجية يعني يجب ان يتعلق اولا
موت الناس ثم موت الانبياء وقدوم الراكبات ثم المشاة وان كان بحسب الخارج بالعكس
او يكون احدها في الانشاء الاخر وتختص اي حتى بالظاهر عند البعض واما عند الاكثر فيجوز
ان يدخل بالضمير نحو جائني القوم حتى انت ورأيت القوم حتى اياك ومررت بالقوم حتى
بك والثاني انها حرف ابتداء فتدخل اي حتى على الجمل نحو قول الشاعر فما زالت
القتلى تمج دماؤها بدجلة اشكل والثالث انها تستعمل جارة تجر ما بعدها فتختص اي حتى

بالظاهر

بالظاهر فلا يقال حتاه لئلا يلتبس المجرور بالمنصوب اذا كانت للعطف خلافا للمبرد فانه جوز
مستدلا بما وقع في بعض الاشعار والجمهور يحكمون بشذوذه والرابع انه قد ينصب بعدها
اي بعد حتى المضارع بان مضمرة في الكلام كما مر في بحث نواصب الافعال لانها اي لا يكون
نصب المضارع بكلمة حتى لانها لا تكون ناصبة لانها تعمل الجر في الاسماء وعامل الاسماء لا تعمل
في الافعال خلافا للكوفيين فانهم يقولون بانهما انفسهما عاملة في المضارع الفاء وهي — قد رابطة ع
معان الاول انها للجواب الممتنع جعله شرطا قد تقدم ان حرف الشرط يلزم ان يكون داخلة على
فعل غير طلب ولا انشاء وغير مصدر بشيء من الحروف فاذا كان الجزاء ايضا كذلك يكن جعله شرطا فلا يحتاج
الى رابطة بين الشرط والجزاء لان بينهما مناسبة لفظية من حيث صلاحية وقوعه موقعه فاذا لم يكن الجزاء
كذلك فلم يصلح ان يقع موقع الشرط فيحتاج الى رابطة الجزاء بالشرط واولى الاشياء بالربط الفاء لمناسبتها
للجزاء معنى لان معناها التعقيب بلا فصل والجزاء متعقب للشرط كذلك فالفاء التي دخلت على الجزاء — ٣ الذي ع
لا يصلح ان يقع شرطا يكون للربط وحصر المواضع التي لم يصلح ان يقع شرطا في ستة مواضع الاول ان
يكون الجواب جملة اسمية نحو وان تمسسك الله بخير فهو على كل شيء قدير الثاني ان يكون فعلية
كالاسمية وهي التي يكون فعلها جامدا نحو ان ترن انا اقل منك مالا وولدا فعسى ربي ان يؤتين
الثالث ان يكون فعلها انشاء نحو ان كنتم تحبون الله فاتبعوني يحببكم الله الرابع ان يكون فعلها ماضيا لفظا

او معنىً مغرنا بفعل نحو ان يسرق فقد سرق اخ له الخامس ان يقترن بحرف استقبال نحو من يرتد منكم عن دينه
فسوف ياتى الله بقوم السادس ان تقترن بحرف ذا صدر كما ولا نحو ان زيد فما اهتك والثانى
انها تستعمل لربط شبه الجواب كما ان الجزاء لازم للشرط فالجزء ح يشبه الجزاء والجواب فيدخل الفاء فى الجزاء
نحو الذى ياتينى فله درهم فادخل الفاء فى الجزء ليعلم الملازمة بين المبتدا والجزء والثالث انها عاطفة كما مر
ذكرها فى المعطوف فى عقيب المعطوف عليه وتفيد التعقيب والترتيب اى كون الترتيب بين المعطوف
والمعطوف عليه بان حصل المعطوف اولا ثم المعطوف عليه ولا يخفى انه لو قدم الترتيب لعمومية
على التعقيب لكان اولى بنوعيه اى بنوعى الترتيب الحقيقى والذكرى فالحقيقى من الترتيب نحو قام زيد
فعمرو اى قام اولا زيد ثم قام عمرو والذكرى نحو قوله تعو ونادى نوح ربه فقال فتقديم النداء على القول
انما هو فى الذكر لا فى الحقيقة لان النداء عين القول فلا تقديم وتاخير بينهما والرابع انها قد تفيد
سببيا ترتيب لاحقها اى ما بعد الفاء على سابقها اى سابق الفاء فتسمى هذه الفاء فاء السببية لكون ما قبلها
لما بعدها نحو قوله تعو الم تر ان الله انزل من السماء ماء فتصبح الارض مخضرة فان نزول الماء سبب لخضرة الارض
وقد يختص اى الفاء ح اى حين كونها للسبب باسم النتيجة لكون ما بعدها نتيجة لما قبلها والتفريع
اى تسمى باسم التفريع لتفريع ما بعدها على ما قبلها كما ظهر لك فى المثال والخامس انها قد تنبى اى تشعر
عن شئ محذوف فى الكلام فتسمى اى هذه الفاء فصيحة عند بعض لان الفصاحة بمعنى الظهور فهذه

فهذه الفاء لما كانت مشعرة للمحذوف سميت بها نحو قوله تعو فاضرب بعصاك الحجر فانفجرت اى فلما ضرب
بعصاه الحجر فانفجرت قد ترد على معنيين الاول انها تستعمل اسما بمعنى يكفى او حسب نحو قدنى او قدى درهم
وفيه اشعار الى انها اذا اضيفت الى الياء جاز فيها ادخال نون الوقاية وعدمه والثانى انها تكون
حرف تقليل تدل على قلة وقوع مدخولها اذا كانت مع المضارع نحو ان الكذوب قد يصدق
وحرف تحقيق تدل على حقيقة وقوعها وثبوته اذا كانت مع الماضى نحو قد ركب الامير اى تحقق
ركوبه غالبا اى كونها حرف تحقيق اذا دخلت على الماضى فى غالب الاوقات فانه قد يكون داخلة
على المضارع ولا يكون للتقليل نحو قوله تعو قد نرى تقلب وجهك قيل وقد اى كلمة قد تقربه اى تقرب
الماضى من الحال اى اذا دخلت على الماضى تقرب زمان الماضى الى الحال ومن ثم اى من اجل ان قد
اذا دخلت على الماضى تقربه الى الحال التزمت اى قد فى الجملة الحالية المصدرة به اى بالماضى
يعنى يلزم دخول قد فى الجملة الفعلية الماضية اذا كانت حالا لتقرب زمان الماضى الى الحال
لئلا يلزم وقوع الماضى حالا وفيه بحث مشهور وحاصله ان زمان الحال يلزم ان يكون متحدا
لزمان العامل لا لزمان التكلم الذى لزمان الحال وكون قد تقربه لزمان الماضى لا لزمان
الحال لا يحصل اتحاد زمان العامل وزمان الحال وقد اشرنا الى هذا البحث مع التوجيه فيما سبق
قط ترد على معنيين الاول انها تستعمل اسم فعل بمعنى انته الذى هو فعل امر من الانتهاء وكثيرا ما تصلى

ترتين ح بالفاء اى تدخل الفاء فى اولها نحو قام زيد فقط اى قام زيد فانته به ولا تجاوز
عنه والثانى انها يكون ظرفا للاستغراق الماضى منفيا اى يكون ح لاستغراق النفى فى جميع الازمنة
نحو ما رايته قط وفيها اى فى قط التى للظرف خاصة خمس لغات قط مفتوح القاف ومضموم الطاء المشددة
وقط مفتوح القاف ومضموم الطاء المخففة وقط مضموم القاف ومضموم الطاء المشددة وقط مضموم القاف
ومضموم الطاء المخففة وقط مضموم القاف وساكن الطاء كما كانت اسم فعل كذلك ولا تجامع اى قط
مستقبلا بحكم الاستقراء فلا يقال ما تراه قط كم تستعمل خبرية يخبر بها المخاطب واستفهامية يستفهم بها
المخاطب وتشتركان اى كم الخبرية والاستفهامية فى البناء لانهما يحتاجان الى التميز فتشابهان الحرف
وكذا تشتركان فى الافتقار الى التميز لابهامهما فى المعنى فتحتاجان الى التميز ليبينه وكذا تشتركان فى
الصدر ليعلم فى الاول الامر ان هذا الكلام من اى نوع منه وتختص كم الخبرية بجر التميز سواء
كان التميز مفردا نحو كم رجل عندى او مجموعا نحو كم رجال عندى ولا ينصب التميز بها الا اذا كان
بين كم وبين تميزها فاصلا نحو كم فى الدار رجلا او رجالا وتختص الاستفهامية بنصبه اى
التميز ولزوم افراده اى افراد التميز ولا يجيء تميزها مجرورا ولا مجموعا نحو كم رجلا عندك كيف
ترد على معنيين الاول انها تكون شرطية يطلب الشرط والجزاء فيجزم الفعلين ليكونا شرطها وجزاءها نحو
كيف تجلس اجلس عند الكوفيين اى كونها شرطية لجزم الفعلين انما هو عند الكوفيين واما البصريون

فقد

فقد جوزوا على ضعف كونها للشرط اذا كانت مع ما نحو كيفما تجلس اجلس واما البصريون فلا
يجوزون شرطيتها والثانى انها تستعمل استفهامية وتقع اى كيف اذا كانت استفهامية
خبرا اى يكون مرفوعة المحل ليكون خبر المبتدا فى نحو كيف زيد فزيد مبتدا وكيف محلها الرفع
ليكون خبر عن زيد ومقدمة عليه لتضمنها الاستفهام وكيف انت فانت مبتدا وكيف خبر
مقدم عليه وكذا تقع مفعولا وتكون ح منصوبة المحل فى نحو كيف ظننت زيدا فكيف منصوبة المحل
لتكون مفعول ثان لظننت وكذا تقع حالا وتكون ح ايض منصوبة المحل فى نحو كيف جاء
زيد فكيف منصوبة المحل لتكون حالا عن زيد لو ترد على اربعة معان الاول انها
تستعمل شرطية تدخل على الشرط والجزاء فتقتضى اى لو امتناع شرطها لامتناع جزائها
اى شرط لو انه معنى لو جئتنى لاكرمتك ان المجيء منتف من المخاطب لعدم حصول الاكرام وتقتضى استلزامه
اى استلزام الشرط لجوابها اى لجواب لو لان المجيء مستلزم للاكرام وتختص اى لو بالفعل سواء دخلت
على الماضى نحو لو ضربت او على المستقبل نحو لو تضرب ولو لم يدخل على الفعل صريحا فدخلت عليه مؤولا
نحو قوله تع ولو انتم تملكون فانه بتاويل ولو تملكون انتم والثانى انها تكون بمعنى ان الشرطية
فتكون للاستقبال مثلها نحو قوله و لامة مومنة خير من مشركة ولو اعجبتكم اى وان اعجبتكم
وليست اى لو جازمة خلافا لبعضهم فان بعض النحاة على انها جازمة مطردة ولكنه غير معتد به

اى تكون للمستقبل كالتى المذكورة اى ان الشرطية للاستقبال

عند الأكثر والثالث انها تجعل بمعنى ليت نحو قوله تعالى لو ان لنا كرة اى ليت لنا كرة والرابع
انها تكون مصدرية تأول ما بعدها بالمصدر نحو قوله تعالى ايود احدهم لو يعمر وقد مضت في بحث
الموصول ان لو تكون مصدرية لولا حرف تدل باربعة معان الأول انها لربط امتناع جوابه
اى جواب لولا بوجود شرطه اى شرط لولا كما تقول لولا على لهلك عمر فان هلاك عمر ممتنع
لوجود على ع وتختص اى لولا بالاسمية ولا يدخل على الجملة الفعلية ويغلب معها اى مع لولا حذف
الخبر كما مر في مبحث المبتدء والخبر ان كان اى الخبر كونا مطلقا اى يكون الخبر من الافعال العامة
كالكون والوجود والثبوت والحصول فان هذه الافعال للكون المطلق فوجب حذف الخبر
لدلالة لولا عليه كما حذف فى المثال المذكور واما اذا كان الخبر من الافعال الخاصة فلا يجوز
حذف الخبر لعدم دلالة لولا على الكون الخاص كما قال الشاعر ولولا الشعر بالعلماء يزرى لكنت
اليوم اشعر من لبيد فان الخبر وهو يزرى لو حذف لم يكن فى الكلام ما يدل عليه والثانى
انها تكون للتوبيخ واللوم على ترك الفعل فتختص اى لولاح بالماضى لفظا نحو لولا ضربت زيدا
او تقديرا نحو لولا زيدا ضربته فمعنى هذا الكلام وقع التوبيخ واللوم على ترك الضرب اذ المعنى ان
الضرب قد فات منك ولم يكن حسنا بالحسن ان يصدر منك الضرب فيكون المخاطب ملوما
بعدم الضرب والثالث انها تستعمل للتحضيض اى الحث على الفعل والطلب له فانك اذا قلت لولا

تقرب

لولا تضرب زيدا اردت الحث والترغيب على ضرب زيد فكانك قلت اضرب زيدا و
الرابع انها تكون لبيان العرض على المخاطب فلا يكون هناك حث وترغيب نحو لولا تضرب
زيدا اذا لم تقصد به الحث والترغيب فتختص اى لولا اذا كانت بمعنى التحضيض والعرض بالمضارع
لفظا كما مر فى المثالين او تقديرا كما اذا قيل لولا زيدا تضربه بالمعنيين ولو كان ذلك
التحضيض والعرض فى الاستقبال تأويلا كما اذا وقع التحضيض والعرض فى الماضى الذى قد فات
لكن لا بد ان يكون ذالك الشيء مما يمكن ان يتدارك فى المستقبل فكان من حيث المعنى للتحضيض
والعرض فى المستقبل لما ترد لثلثة معان الأول انها تستعمل لربط مضمون جملة بوجود مضمون
اخرى نحو لما ثبت ثمت فان مضمون جملة ثمت الثانية مربوط بجملة ثمت الأولى وهذا الربط
انما حصل بكلمة لما فهى لهذا الربط وهل هى اى لما ظرف فالمعنى وقت قيامك ثمت او حرف
تربط مضمون الثانية الى الأولى خلاف بين النحاة والثانى انها تكون حرف استثناء فتكون بمعنى
الا نحو قوله تعالى ان كل اى ما كل نفس لما اى الا عليها حافظ فكلمة لما فى هذا المقام للاستثناء
بمعنى الا والثالث انها للمضارع وداخلة عليه لتجزمه وتنفى معناه وتنقلب الى زمان الماضى فلما هى
كلم فانها ايضا جازمة للفعل المضارع ونافية له ومنقلبة الى الزمان الماضى ويفترقان اى
لم ولما فى خمسة امور احدها ان لما لا تقترن باداة شرط بخلاف لم فلا يقال ان لما تقم

في ان لم تقم وثانيها ان منفي لما مستمر النفي بخلاف منفي لم فلا يقال لما يكن ثم كان ويقال لم يكن ثم كان وثالثها ان منفي لما متوقع ثبوته بخلاف منفي لم فيقال لما يركب الامير للمتوقع ركوبه ولا يقال لم يركب الامير له ورابعها ان منفي لما جائز الحذف في النثر بخلاف لم فيقال قاربت المدينة ولما اى لما ادخلها ولا يقال قاربت المدينة ولم وهذا الامر بعد قد تقدمت في الجوازم وخامسها ان منفي لما لا يكون الا قريبا من الحال ولا يشترط ذلك في المنفي لم يقال لم يكن زيد مسافرا في العام الماضي ما ترد على اثنا عشر معنى لانها تكون اسمية وحرفية والاسمية على سبعة معان والحرفية على خمسة معان فالاسمية ترد على سبعة معان الاول انها تكون موصولة بمعنى الذي نحو قوله تعالى ما عندكم ينفد وما عند الله باق اى الذي عندكم ينقص والذي عند الله باق لا ينقص شيء منه قط والثاني انها تكون نكرة بمعنى شيء نحو نعما هي اى نعم شيئا هي والثالث انها تستعمل موصوفة اما بمفرد نحو مررت بما معجب لك اى بامر معجب لك واما بجملة نحو ربما تكره النفوس من الامر له فرجة كحل العقال اى رب شيء تكرهه النفوس فجملة تكره النفوس صفة لما والرابع انها تكون صفة لنكرة لافادة الابهام وفائدتها اما التحقير نحو هذا عطية ما اى عطية حقيرة او التعظيم نحو لامر ما جدع بالجيم والدال المهملة صيغة الرجل من الجدع وهو قطع الانف والشفة واليد قصير انفه فالمعنى شيء عظيم جدع قصير انفه والخامس انها تستعمل

شرطية

شرطية زمانية تدل على الزمان نحو فما استقاموا لكم فاستقيموا لهم ان استقاموا مدة استقامتهم والسادس انها تكون شرطية غير زمانية نحو ما تصنع اصنع اى ان تصنع اصنع والسابع انها تكون استفهامية نحو ما عندك وما فعلت اى اى شيء عندك واى شيء فعلت والحرفية ترد على خمسة معان الاول انها تكون مشبهة بليس كما مر وتعمل عملها نحو ما زيد قائما اى ليس زيد قائما والثاني انها تستعمل مصدرية زمانية تدل على الزمان نحو ما دمت حيا اى مدة دوامي حيا والثالث انها ترد مصدرية غير زمانية نحو وضاقت الارض بما رحبت اى برحبها والرابع انها تكون صلة اى زائدة وانما سميت حروف الزيادة بالصلة لانه يتوصل بها الى زيادة الفصاحة او الى اقامة وزن او سجع او غير ذلك نحو اذا ما تخرج اخرج والخامس انها تستعمل كافة تمنع الحرف عن العمل نحو انما الله اله واحد هل حرف استفهام كما ان الهمزة حرف استفهام ويستخبر بهما عن المخاطب ولكن هل تفترق عن الهمزة بخمسة اشياء الاول ان هل تختص بطلب التصديق وحده كما مر في احوال الهمزة من انها للتصديق وحده والهمزة للتصور والتصديق معا والثاني ان هل لا تدخل على العاطف كالفاء والواو وثم فلا يقال فهل ومن كان وهل كان وهل ثم اذا ما وقع بخلاف الهمزة فانها تدخل عليها ويقال افمن كان وامن كان واثم اذا وقع فسبب عدم الدخول هل على العاطف تفترق هل عن الهمزة ايضا ولكن تدخل العاطف

على هل فيقال نحو فهل انتم مسلمون وهل يلتفت الى ولا تدخل على الهمزة فلا يقال فانتم واثم
الملتفت والثالث ان هل تختص بعدم الدخول على الشرط فلا يقال هل ان جئتني اكرمك بخلاف الهمزة
فانها تدخل على الشرط ويقال ان جئتني اكرمك والرابع ان هل تختص بعدم دخولها على اسم بعده
اى بعد ذلك الاسم فعل فلا يقال هل زيد ضرب لا على كون زيد مبتدأ ولا على كونه فاعلا لفعل
مقدر ولا يقال ايضا هل زيدا ضربت على ان زيدا منصوب بما بعده او مقدر ولا يقال ايضا هل زيدا
ضربته على ان زيدا منصوب بمقدر ولم يجوز كل ذلك بخلاف الهمزة فانه يقال ازيد
ضرب وازيدا ضربت وازيدا ضربته بلا استقباح واما اذا لم يكن بعد الاسم فعل فتدخل عليه من
غير قبح نحو هل زيد قائم وكذا تدخل على الفعل من غير الاستقباح نحو هل قام زيد والخامس
ان هل تفترق عن الهمزة بسبب الاختصاص اى بسبب اختصاص هل بالايجاب لا بالنفى
فلا يقال هل لم تقم ولا تقوله بقصد الانكار اى لا تقوم بخلاف الهمزة فانها تدخل على الايجاب
الاثبات والانكار فيقال اقام زيد وايقوم زيد اى لا يقوم وعلى النفى نحو الم نشرح
لك صدرك والهمزة التى تدخل على النفى يراد بها الانكار النفى اثبات للحكم فالمعنى
نشرح لك صدرك فلما تم كلامه بمثال يطلب به شرح الصدر لاجل ورود
المعارف اليقينية على القلوب ودخول انوار الالهية فيها اردفه بالدعاء بالشرح

بقوله

بقوله اللهم اشرح صدورنا بانوار المعارف اليقينية التى بها نهتدى الى السعادة الا
بدية ونور قلوبنا بحقائق اللطائف الشرعية التى بها نوصل الى الفيوض الاخروية واجعل ما
اوردناه فى هذه الاوراق خالصا لوجهك الكريم ويكون عاريا عن الاغراض الفاسدة
الدنيوية وتقبله منا انك انت السميع العليم ويكون واقفا على الاسرار والخبايا المكنونة
فى خواطر البشرية فانا نتوسل اليك بحبيبك محمد سيد المرسلين وافضلهم شانا ورتبة
عندك وآله الائمة المعصومين المطيعين المنقادين لاوامرك ونواهيك صلواتك
عليهم اجمعين صلاة تامة ودعاء مؤبدا والحمد لله رب العالمين حمدا سرمدا وشكرا
مخلدا وقد فرغ المصـ رحمه الله عن تصنيفه فى سابع شهر شوال تاريخ سنة تسعمائة وخمسة و
سبعين ومن النوادر ان سابع شهر شوال تاريخ الاتمام كما قال رحمه الله شعر بسابع شهر شوال
جئنا زهر اكمامه وسابع شهر شوال غدا تاريخ اتمامه ووقع اتمام الشرح فى سادس
عشر ربيع ومن عجائب الاتفاق ان سادس عشر ربيع الاول تاريخ الشرح وقد تم
بفضله الكريم واكرامه العميم عجالة من عثراتى وتذكرا للاخوان فى الدين والطالبين
فى طريق اليقين بالعولى فى الاتمام وشوقا لى بالاختتام منه اولى الالباب
بصلة الحق معترف بالقصور عن فهم المطلب ولا اكون من صاحب جهل المركب

اللهم بلغني وسائر محبي ائمة المعصومين الى ما كنت اتمناه واحشرني مع من

يتولاه بحق الائمة المعصومين قد تمت الكتاب بعون الله

الملك الوهاب بيد العبد المذنب احمد

على محقق اميد دارى از ملاحظه كننده كان

چندين خطائى كه در وى رفته حال قلم عفو بر جرم

منصف كشند زيرا كه نسخه اش درست نبود

التاريخ ماتين وثمانية وثلاثين سنة

بعد الالف من الهجرة النبوية

١٢٣٨

اللهم بلغ وبالادصل وافيا

والفرق بين الضدين والنقيضين ... ان الضدين يجتمعان في الوجود ولا يرتفعان

كالسواد والبياض والنقيضين لا يجتمعان في الوجه ولا يرتفعان كالموت والحياة

واختلفوا في اللغة في اشتقاق لفظ شيطان فقال جمهورهم مشتق من شطن يشطن وقال بعضهم من شاط يشيط

ووزنه على هذا فيعول

ووزنه على هذا فعلان

الفرق بين الضدين والنقيضين ان الضدين يجتمعان

في وجه كالبعاد والبياض والنقيضين

لا يجتمعان في وجه ولا يرتفعان كالموت

والحياة